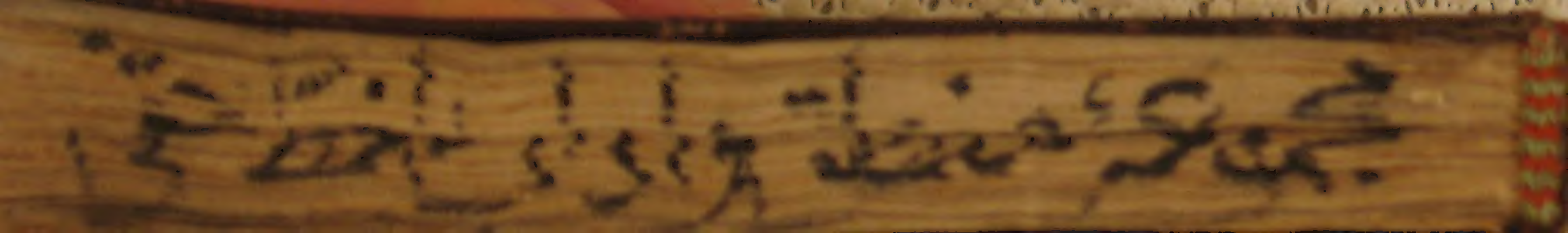




332
M. H. 3114



۸۰۱
تذکره الامام محمد باقر
القنبر القاضی بصره

مورثه یار ضعیف اول ماه
بان و استند کونتر هرگاه
معا

مجموعه منطق
و ادب با خط
حق

۲۱۱۶



کتابخانه

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

اما بعد حمد الله الذي هدانا الى هذا العلم الذي هو العلم بالحق والحق هو الله تعالى
 وقتل عن بعض النصف وما يدرك من القوة المتخيلة وما يتخيل من الفكر الجيد ومتى ما فقدت النفس لبيها
 فانها لا تجد حلاوة وجودها والاسباب وتكون من المكنون تحت رجز والرجل من المكنون فلو انهم قاموا التوراة والناجيل
 وما انزل اليهم من ربهم لا طوام في قلوبهم ومن تحت ارجلهم وليعلم ان الله ان الواسطة الحاطة هي التي تكون من جميع الوجوه
 لان بعضها والعلماء ورثة الانبياء فينبغي للعاقل ان يحكمه ليكون وارثا من جميع الوجوه ولا يكون ناقص الالهة وقد علم اني
 وفقه ان حسن الطبيعة الانسانية انما يكون بما تجل من المعارف الالهية وتجرها بفضلك وينبغي للعالم الاله
 ان لا يقطع عنه في معرفة الحقائق وتفاصيلها فيفوت حظه من ربه وينبغي له ايضا ان ليس له من سلطان فله
 فان الفكر يعلم ما حده والحق المطلوب ليس ذلك وان العلم بالحق في العلم بوجود الله فالحق هو الذي تعرف الله من حيث
 لونه وجودا ومن حيث السبب لا من حيث الثبات وفي هذا خلاف الحجة من العقول والتكليم الالهية باها حقا
 معاني هذه القضية ويجعل السبب ان يعرف العقل نظره وفكره فينبغي للعاقل ان يفتي قلبه عن الفلكل اراد
 معرفة الله من حيث الشاهدة وينبغي للعالم الاله ان لا يكون متعلقا بهذه من عالم الخيال بل هو الانوار المتجيدة الالهية على
 وراء ما فان الخيال تنزل المعاني العقلية في القوابل الحسية كالمعلم في صورة الدين والقوان في صورة الجبل
 والدين في صورة القيد وينبغي للعالم الاله ان لا يكون معلما مؤثرا فيستغل باخذ من النفس الكلية كما ينبغي له
 ان لا يتعلق بالاشياء من غير اصل ولا طارئة الا بغيره فهو فقير وبه حال طر بكوارسه عز وجل فارفع الاله
 في ان لا تأخذ على الامتصاص الشك فان علة التحقيق ان لا فاعل الا الله فاذا لا يأخذ من الاعمال علة
 لا شفا وانما اهل الالهة الا بالوصول الى عين اليقين ان الله مع علم اليقين واعلم ان اهل
 الاحكام اذا بلغوا فيها الغاية القصوى اذ هم فلهم حال المقتلة المصمم فان الاراعظم من ان يقف فيه فكل
 فادام الفكر من الخيال ان يطعم في العقل ولكن والعقول لا يقف عن من حيث قوتها في التصرف
 الفكر والها صفة القبول لا يربط به فان ينبغي للعاقل ان يتعرض لتفتت الجود ولا يبقى مكمولا في نظره ولبيد
 فانه على شبهة في ذلك ولقد ابر من الظاهر من افانك ومن الجليل بنية حسنة جميلة انه راك
 قبلت يوبان لك هو من حفر عن جالك فقلت مسئلة اعتقدتها منذ ثلثين سنة تبين لي

المعبر
 ايقار

بسم الله الرحمن الرحيم
 قلت ولقد هدانا الله الى هذا العلم الذي هو العلم بالحق والحق هو الله تعالى
 ومن الخيال عن المعارف بمرتبة النفس والاطلاق بل ان الاستيعاب والاسمان في معرفة الله اذ من الخيال ان يعرف الله
 بطريق النظر فالك لا ياتي في هذه الوطئة ولا في خلط طرق الرياضات والحياتية في طقوسه التي شرعها جعل
 عم تقارنا من قال في حقه سبي عبادنا ايتنا رحمة من عندنا وعلمنا من لدنا علما وتلك من يتعرض
 لهذه الخطا الشريفة والمرتبة العظيمة الرفيعة وليعلم ان الله انما هو موجود عند سبب ذلك السبب محدث من عند الله
 وجه نظره الاسباب ووجه نظره الى موجه وهو الله تعالى وانكس كلهم ناظرون الى وجهه سبحانه كما علم من الفلاسفة
 وغيرهم الا المحققون من اهل طائفتنا والاوليا والملازمة فانهم مع معرفتهم بحجب ناظرون من الوجه الاخر الى وجههم
 وشهم من ينظر الى وجهه من وجهه لا من وجهه فقال حجة قليم عن ربه وقال الاخر هو العالم حجة شريفة واليه آت صاحبنا
 المعارف بقوله اخذتم علمكم عن الروح ميتا عن ميت واخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت ومن كان وجهه مستغادا
 من غيره فكله عندنا علم لا شيء فليس للمعارف متعويل على غير الله البتة ثم يعلم ان الحق وان كان واحدا فان له الشا
 ليرة مختلفة فاحذر عند الموارد الالهية وتجربتها من هذه الفصل فليس من لونه ربنا عند كل حكم من لونه
 مرجئا ولا حكم من لونه رجا حكم من لونه مستغادا وكذلك جميع الاسماء واعلم الوجه الاله الذي هو اسم الله جميع الاسماء مثل
 الرب والقدير والكلور وجميعها كالات جامعة لا فيها من الصفات فاسم الله مستغرق جميع الاسماء ويحفظ
 عند الشاهدة منه فالك لا تشاهد مطلقا فاذا انا جالب به وهو جامع فانظر ما يباين به وينظر المقام الذي
 يقضي تلك الحاجة او تلك الشاهدة وانظر الى اسم من الاسماء الالهية ينظر اليها فذلك الاسم هو الذي خالطك
 او شاهده فهو المعبر عنه بالحق في الصورة كالتعريف اذا قال الله فاعلم يا غياث او يا منجي او يا منقذ وصاحب الامم اذا
 قال الله فاعلم يا شافع او يا معافي او يا منبذ لك وتوكل في الصورة المذكورة مذكور في صحيح ان الله لا ينجي
 ويتغنى فيتحول لهم في الصورة التي عرفوا فيقرن بعد الانكار وهذه هي معنى الشاهدة والمنجا والي طلبا الربانية
 وينبغي للعاقل ان لا يطلب من العلوم الا ما يكل به ذاته فيستغل مع حيث انتقل وليس ذلك الا العلم بالله من حيث
 الواب والاشاهدة فان علمك بالطلب مثلا انما يحتاج اليه في عالم الاسقام والاراض فاذا انتقلت الى عالم طرقة
 سقم والارض من تداور به لك العلم فالعاقل لا يسعى فيه من حيث ان لا يكون له غيره وان اخذه من طريق الطلب
 لطلب الانبياء عليهم السلام فلا تقف معه والتطلب العلم بالله ولله ذلك العلم بالهنة استما يحتاج اليه عالم الاله

سبح
 سبح

فانما انتقلت تزلزلت في عالمه فيستلزم النفس ذوقه ليس كاشي بولذلك الاشتغال لكل علم تزلزل النفس
عنه انتقلها الى عالم الاخرة فينبغي للعاقب ان لا يأخذ من الدنيا حاجته الضرورية الى وجهه في تحصيل
مشتغل بغير حرفة انتقل وليس ذلك الا علما في خاصة العلم بالله والعلم بباطن الاخرة وما يقتضيه مقامها
حتى يمشي فيها كمشي في منزله فلا ينسب شيئا اصلا فانه من اهل العرفان لا من اهل النكران
المواطن مواطن التمييز لا مواطن الامتزاج التي تقطع الفلظ وتخلص اذا حصل في هذا المقام ان تمييزه في حرفة الطائفة
التي قالت عنه ما تجل لها ربها نفوذ بالله ملكوت ربنا ما نحن منتظرون حتى ياتينا ربنا فلما جاءهم ربهم في الصورة
التي عرفوا اقربا في اعظمها من حرفة فينبغي للعاقب ان لا ينسب شيئا من هذه الحرفة الى ربه في الصورة
على الطريقة المشروعة وكنت اذا ذكر الحرفة وشروطها وما يتعلق فيها على الترتيب
ليس يمنع من ذلك الوقت واعني بالوقت علماء السوء الذين
انزوا ما جروا وقيه هم التعصب وجب الظهور
والرياسة عن الانحياز الى الحق

يعلن الايمان به
زور ياي شهادت چون نهنگ لا برادر
تيم فرزند کرد و نوح را در وقت طوفان نش
حاصل المعنى ميكويد كه چون فاكهه بر تکرار كلمه طيبة مداومت و ملازمت نمايد
و در طرف نفي كثر و وجود حادث ماسوي را بنظر فمطالع كند و در جانب
اثبات واحديت وجود قديم حق جز ذكره بنظر عبادت هده نمايد معنائ
نفي ماسوي جنان در باطن او استلزام يا بد كه طوفان غلبه حقيقت حقايق
استحاطة و كثر نسبت اسمانية التبتة در نظر او مصحح و ناجيز بماند و نوح
را بواسطه تخزيه و تقدس حقيقت وحدت از حضوره كثر رجوع او
بقدم اصل و وحدت حقيقي فرزند و لازم كردد
مولانا جامي قدس سره استام
مرصوم و الله اعلم
مصلحت في نقل اوله بكون مجموع لزم

فانما انتقلت تزلزلت في عالمه فيستلزم النفس ذوقه ليس كاشي بولذلك الاشتغال لكل علم تزلزل النفس
عنه انتقلها الى عالم الاخرة فينبغي للعاقب ان لا يأخذ من الدنيا حاجته الضرورية الى وجهه في تحصيل
مشتغل بغير حرفة انتقل وليس ذلك الا علما في خاصة العلم بالله والعلم بباطن الاخرة وما يقتضيه مقامها
حتى يمشي فيها كمشي في منزله فلا ينسب شيئا اصلا فانه من اهل العرفان لا من اهل النكران

اعلم و شكاه و ايمان ان صبي بالظلم مشددا اليها مراتب كجودته و ان لا خلا في الاكل شئ ذرا
لذلك حاشا في النورانية

انما انتقلت تزلزلت في عالمه فيستلزم النفس ذوقه ليس كاشي بولذلك الاشتغال لكل علم تزلزل النفس
عنه انتقلها الى عالم الاخرة فينبغي للعاقب ان لا يأخذ من الدنيا حاجته الضرورية الى وجهه في تحصيل
مشتغل بغير حرفة انتقل وليس ذلك الا علما في خاصة العلم بالله والعلم بباطن الاخرة وما يقتضيه مقامها
حتى يمشي فيها كمشي في منزله فلا ينسب شيئا اصلا فانه من اهل العرفان لا من اهل النكران

صفت معجون مسهل كم بكونه معجون لوزي و في در صغرا
و جمع و برز سواد و اسهال ابوز و حتى كمن بكونه طوب
ككونه طوب و حتى بكونه طوب و حتى كمن بكونه طوب
قطع ابوز صفت بودر الاسهال شكر كبري درهم سقون
اود درهم عصفور حنظل ابجي و باوم مقشروفت السيل
هر بر نون بشي درهم بونج سمن ابوز و دوك سمن
اليه سمن شكر حنظل فواءه كونه سمن ادوية لري
اول شكره قنار سمن شربت برنجي در اهر اما شرف الود
ابوز بوز ما كك فومند حراجه برنجي درهم فابوزه امروفت
اول و كك بونج درهم و برور روز در فاهم

فانما انتقلت تزلزلت في عالمه فيستلزم النفس ذوقه ليس كاشي بولذلك الاشتغال لكل علم تزلزل النفس
عنه انتقلها الى عالم الاخرة فينبغي للعاقب ان لا يأخذ من الدنيا حاجته الضرورية الى وجهه في تحصيل
مشتغل بغير حرفة انتقل وليس ذلك الا علما في خاصة العلم بالله والعلم بباطن الاخرة وما يقتضيه مقامها
حتى يمشي فيها كمشي في منزله فلا ينسب شيئا اصلا فانه من اهل العرفان لا من اهل النكران

بوجوده الصانع وجميع المرات
اون بدي الحجة في بره بخلوب ذكر اوان من باخ روجون نور ايدوب بده ملا
حاصل اوله بده بواحدة لري مناسب اولان فقر ايه و بره لري البتة اروج من اوج
اولور اوله بده بواحدة لري مناسب اولان فقر ايه و بره لري البتة اروج من اوج
الذي بره و دري روجون شيخ عبدالقادر كسلان روجون شيخ ابو اوج
قرامان روجون ست غيبه روجون شيخ ابو اوج

فانما انتقلت تزلزلت في عالمه فيستلزم النفس ذوقه ليس كاشي بولذلك الاشتغال لكل علم تزلزل النفس
عنه انتقلها الى عالم الاخرة فينبغي للعاقب ان لا يأخذ من الدنيا حاجته الضرورية الى وجهه في تحصيل
مشتغل بغير حرفة انتقل وليس ذلك الا علما في خاصة العلم بالله والعلم بباطن الاخرة وما يقتضيه مقامها
حتى يمشي فيها كمشي في منزله فلا ينسب شيئا اصلا فانه من اهل العرفان لا من اهل النكران

هذا الكتاب من كتب اللغة العربية وهو من كتب النحاة المشهورين

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول راجي عفوت سامع
الحكمة وحسن التبع

محمد وآل وصحبه

وبعد ان هذه مقدمة

او واجب عليهم ختم

مخارج الحروف والصفات

محررى التجويد والمواقف

من كل مقطع ومصورها

في راجع الحروف سبعة عشر

محمد بن جبرتي ان شافعي
على نيت ومصطفى

ومقرئ القرآن مع حجة

فيها على قارئ ان يعلم

قبل شروع اول الاء يعلم

ليفتطوا بافصح التلف

وما الذي رسم في المصنف

وتاء انش لم تكن تكتب بها

على الذي يحتاج من اختير

لجوت الف واختارها وهي
الاول مستعمل

ثم لا قص الحلق اخرجها
او ناه غير خافا والتا

اقص البت ان فوج ثم الكاف

والضاد من خافه اذ وليا

لاضراس من يسرو يناما

والنون من طرفه تحت ايجلو

والطاء والذال فاما منه ومن

منه ومن فوج الشا بالفتح

من طرفيها ومن بطون الشبة

لشفتين الواو باء يم

صفاها جهر وخومستقل

هذا الكتاب من كتب اللغة العربية وهو من كتب النحاة المشهورين

خروج من اللهاوء شفت حي

ون من وسطه ففتن حاد

والضاد من خافه اذ وليا

والنون من طرفه تحت ايجلو

والطاء والذال فاما منه ومن

منه ومن فوج الشا بالفتح

من طرفيها ومن بطون الشبة

لشفتين الواو باء يم

خروج من اللهاوء شفت حي

ون من وسطه ففتن حاد

والضاد من خافه اذ وليا

والنون من طرفه تحت ايجلو

والطاء والذال فاما منه ومن

منه ومن فوج الشا بالفتح

من طرفيها ومن بطون الشبة

لشفتين الواو باء يم

زيد عمر كرام الله وجهه من تفتت ضبط
 اهل عمر وعصه من زيد من الغنة قار اولور
 اهل عمر وعصه من زيد من الغنة قار اولور
 اهل عمر وعصه من زيد من الغنة قار اولور

وتعلم المنطق كشر الخروف في قوت القلوب جعل الجبال اصحاب المنطق
 علماء من احكام كتاب الكراهة من القسامة ويجزم علوم الفلسفة
 بالمنطق باجماع السلف واكثر المعبرين من الخلف ومن صرح بذلك
 ابن القلاح والقرطبي وخلف لا يخصون الا من كتاب النفاية للبط
 والاطهر انه لا يكتب في اول كتاب المنطق على القول بحريم ماله والاول
 في القصص الكاذبة بانواعها والكل مستفاد من قوله ذي بال نقل

وتقبل المصحف قبل بدعة لانه عادة اهل الكتاب وقيل جائز
 لان عمر رضي الله عنه كان يأخذ المصحف كل غداة ويقبله ويقول
 عهد ربني ومنشور ربي من الفصل الرابع والثلاثين من كتاب
 الكراهة للشيخ العلافي زيد صالح خطبه او قوتوبيه غابت
 بئر اولغين غير كسبه امام من اتم اولور في الجواب اولور
 ابو السعد

زيد خطيب غلزيوق ايكن وكند دخی اول جامعده حاضر ايكن
 بر كسبه خطابت ايتدرمك جائز اولور في الجواب محض
 خوب نفسله دديو ايتدرمك ايود كللدر اما ان بحرية جلا
 ايسه ياخود ثانی اول ايسه نسنه يوقدر من مجلد بعينه

زيد خطيب نصينه ما ذون دكل ايكن خطبيه ابتداء صلواتي
 جعه يد نائب نصب ايلسد جائز اولور في الجواب اولور
 خمس واربعين وتسعمائة تأرخند في صكره اذن عام اولمشد
 ابو السعد من الفتوى وفات صاحب الدار
 صاحب الدار ٨١٥

اسا المؤمن اذا قام ساهيا فانه يعود بقعود لان القعود فرض عليه بحكم المتابعة
 اليه اشار في السراج الوقاح فانه قال اذا تشهد الامام وقام من القعدة الاولى الى
 الثالثة فحسب بعض من خلفه التشهد حتى قاموا جميعا فعلى لم يشهد ان يعود ويشهد ثم
 يتبع امامه وان خاف ان تقوته الركعة الثالثة لانه تبع لاحامه قبل من ان تشهد بطريق
 المتابعة وهذا بخلاف المنفرد لان التشهد الاول في حق سنة وبعد ما استقل بفرض القيام
 لا يعود الى السنة وهذا التشهد فرض عليه بحكم المتابعة انتهى وكذا في القبضة ففي القعود
 او لا وفل هو انه لو لم يعد تبطل صلوة لترك الفرض باب سجود السرو من البحر الرايق
 لابن نجيم وفي الكبرى من ادرك الامام في التشهد فقام الامام او سلم في اخر الصلوة
 قبل ان يتم التشهد تشده قال الفقيه ابو الليث الحارثي ان يتم تشهد وان لم يفعل
 اجزاه من فصل بيان اداب الصلوة من التاخر خاتمة بعينه وفي الصارفة عن عمر
 بن شبيب عن ابيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتم فسلموا على
 القوم واذا رجعت فسلموا عليهم قال التسليم عند الرجوع افضل من التسليم الاول
 وقال عليه السلام ما من مسلم سلم عند رجوعه من المجلس الا يكتب له بكل شعرة على
 بدنه الف حسنة وارفع الف درجة ويستغفر له المجلس الى يوم القيامة من الفصل
 الثامن من كتاب الكراهة من كتاب تاتارخانية وقال عليه السلام ما من مسلم
 يلتقي فتصا فحان الا غفر الله له ما قبل ان يلتقي من شرح الوقاية السنة في المصنف
 بكتا يديه من القبضة جامع النقول لا كذا زاده وفي الاكفاء اشارة الى ان
 المصنف لم يكره بل هي سنة قديمة متواترة وقال الله صلى الله عليه وسلم من صالح
 انجاه المسلم وحرك يده تناثرت دنوبه وهي الصاق صفة الكف بالكف واجبا
 الوجه بالوجه كما قال ابن الاثير فاخذ الاصابع ليس بمصافح خلافا للروايف كما
 في الصلوة السعودية والسنة فيها ان يكون بكتا يديه كما في المنية وبغير حائل
 من ثوب او غيره كما في الحراثة وعند اللقاء بعد السلام كما في الشريعة وان ياخذ الايام
 قال صلى الله عليه وسلم اذا مصافحتم فخذوا الايام فانه فيه عرقا وان شبع منه الحبة
 نقل من القسامة في الكبرى بعينه من باب الكراهة وينبغي للمرأة ان تعين زوجها
 على الجمعة والجماعة والطاعة فيكون لها ثواب ملك الخيرات كما جاء في الاخبار

اذا صلح المؤمن صلوة الجمعة وادار ان ينصرف الى اهله اجزا اهل ما في سنة ورايت
 في الكتاب اذا دخل بيته فاستقبلته امراته وحسنه كلاها عليه اثبت بعمله
 ما في سنة كما اثبت زوجها من او اخر صلوة الجمعة من التارخانية بعينه
 ومن العذر ما اذا مشى في نفل محض ربه جنازة خاف ان لم يقطعه افاذه يقطعه
 ويصل عليها لانه لا يتمكن من المصلين مما وقطع النفل معصب للقضاء بخلاف
 الجنازة لو اختارها تفوترا كان لا الا خلفا كذا في فتح القدير من باب اراكال
 الفريضة من البحر الرائق واذا بلغ بضم الباء وتشد يد من التبليغ ابلغه احد
 سلاما قليلا عليه السلام ورحمة الله وبركاته ع ارواه الجماعة عن عائشة
 او وعليك وعليه السلام س ارواه النساء عن انس فيجوز الاكتفاء
 بلا الاول والجمع بينهما افضل فالالتويج ولخلاف الرواية نقل من حرز التمام
 رجل لا يختم القرآن لاني وامي واخواني وامراتي ولم يسم شيئا ^{على القار}
 من الاجرة ثم ختم القاري عن القرآن فليس للقاري ان ياخذ شيئا
 اقل من اربعين درهما والمراد بالدرهم الدرهم الشرعي فتوى واقعات
 بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين اهدي معلوم
 اوله كه هرعاقلا وبالغ اوله كسنيه لادركه ايمان شرطه بلم ووزيتي وملتقى
 ومذهبي ندر بلم وعمله واعتقاده مذهبني ندر بلم ودعي اهليته وعياليته و
 مسلمانا كوله سنه وجاريد سنه او كرهده اهدي ايمانك شرطه التيد
 ايمان دليله اقرار ايليوب وقليله اينما مقدس او لكسي الله تعالى نيك وارغنه
 وير لكينه اينما مقدس ايكسي الله تعالى نيك ملكه نيك اينما مقدس او جنسي الله تعالى نيك
 كتابه نيك اينما مقدس وورد جنسي الله تعالى نيك بغير لرينه اينما مقدس

بشني سي قيات كوئنه اينما مقدس التجسي باشنه هرنه كلور سله اكر خير وكر شر
 الله تعالى نيك تقديريله ايد وكنه اينما مقدس اسلامك شرطه بشد او لكسي
 لا اله الا الله محمد رسول الله ديكدر ايكجنسي رمضان اينده اوردج دو تمقدس
 او جنسي بش وقت نمازي قلمقدس دورد جنسي زكوة وير مكلد بش جنسي
 قادس اولاد ايسه كعبيه وار مقدس اصل ملتيم محمد عليه السلام ملتيدس ذرتم
 آدم بعين عليه السلام دمكلدس واعتقادده مذهبهم اهل السنة والجماعة مذهبهم
 وعمله مذهبهم امام اعظم ابو حنيفة اسم نعمان مذهبهم ابد ستك فرضلري
 دوردس او لكسي يوزين صاج بيدو كي يره دكن يومكدر ايكجنسي
 قولرين در سكريله بلجه يومقدس او جنسي باشنك دوردت بولكندك بو
 بولكندك مسخ اتمكدر دورد جنسي ايقولرين طوبوقريله يومقدس غسلك فرضلري
 او جدر او لكسي اغرينه طولنجه صومقدس ايكجنسي بوردنه زياده جه
 صوجمك او جنسي جملة بدنين يومقدس نمازيك فرضلري اول ايكيدس
 التسي طشه سنه التسي ايجندس اما طشه دن اولانك او لكسي خلدك
 طرادتدر بعينه ابد سكر اوستي اولمياك ابد ست الموق وحب اولان غل
 اتمك وصوبولنمياك يوده تيم اتمك ايكجنسي نجاستك طرادتدر بعينه بدنين
 وثوبين ومكانين باك اتمك او جنسي عورتين اوردتمكدر دورد جنسي
 قبله يونكدر بشني نيت اتمكدر التجسي افتتاح تكبيردر نمازك

ایچنده اولان فرضلری نکه اولکسی قیام ایکنجی قرائت اوچنچسی رکوع
 دوردنچسی سجده بشنچسی قعله، اخیره ده بشره مقدار یا او نور مقدر
 التجسی خروج بنفسه یعنی کندی فعلیله نماز دن جقوب کتمکدر یعنی سلام
 ویرمه و بوجله اتوز فرض اولور اشلیمی فرض اولدوغی کی بلمسی دخی
 فرضدر و دخی تفصیلا اینا منسی لازم اولان مککدر و دتر جبرائیل
 و میکائیل و اسرافیل و عزرائیل و دخی تفصیلا اینا منسی لازم اولان
 پیغمبر لر یکر می سکزد سر ادم ادر بیس نوح هود صالح ابراهیم اسماعیل
 اسحاق یعقوب یوسف لوط موسی هارون شعیب ذکر یا یحیی
 عیسی داود سلیمان الیاس والیع و ذوالکفل ایوب یونس
 ذوالقرنین عزیر لقمان محمد علیهم السلام اجمعین توریة موسی یندی
 زبور داود ایندی انجیل عیسی یندیر فراق محمد علیه السلام ایندی
 الله تعالی عقیده واجب اولان صفتلر یکر می ایل صفتدر حتی عالم قادرا
 مرید سمیع بصیر متکلم مکونه حیات علم قدرت اراده سمع بصر
 کلام تکوین وجود قدم بقا مخالف للحوادث قیام بنفسه و احد انیه
 امام اعظم مذهبی کیمدن انقد اند و کنی بلاین کسنگ اسلام صحیح اولور
 شرادتی مقبول اولومر بیان ییور یلوب مثاب اولن طبعوای الله اعلم
 اولماذا امام اعظم حضرت ناری حیات دن انلردخی علقه انلردخی

ابراهیم نجدیندن انلردخی عبد الله بن عباس دن انلری دخی حضرت محمد
 علیه السلام انلردخی حضرت ابراهیم دن انلردخی حضرت اسرافیل دن
 انلردخی عزرائیل دن انلردخی حضرت میکائیل دن انلردخی حضرت
 رب العالمین دن م

علیه السلام انلردخی حضرت شمس الدین انلردخی جبرائیل و انلردخی

Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Urdu, located in the upper left corner of the page. The text is arranged in several lines and appears to be a marginal note or a small section of a larger text.

[illegible][illegible]

ما فيه قول المنفصل
بما جازى
سما را
مكتبة

انقول يا رب
 انت الذي
 على الغر
 بطريق
 اسعد
 على الاغراف
 في انصار
 ما نزلنا
 قطعنا
 من الابر

كتاب المسطور على كل النور
على الألف وكتب الزيد
والألفية بهذا الترتيب
و هو في الأصل
في نسخة

مجلس
بفتح الهمزة
الغافر والكرام
الغنى العلم والكرام
مجلس

رايست الى العلم
 انه في حيث
 باط الله
 لا يحسنه فوضع عليه
 اكره ان لا يثقل
 عما صفات محله واطهر ما دلالة
 قطعية تفصيلية غير متناهية
 فانه كونه في ذات الوجود بان
 عليها ولا يتصور مما العبارات
 منزهة بالذات وفيه قال نعم
 لا احسنه ففكر التقي بعبان
 اثبت على نفسه هذا كونه في
 الحقيقة فقل هذا كونه في عند
 قوله عند العارفين عند
 الجمهور العارفين بحرف
 بعض الحاضف والادار
 اسما الثاني
 اشك وان
 منته

(Faint handwritten notes in Arabic script)

بسم الله الرحمن الرحيم

۱۲۳۴
 ۱۲۳۵
 ۱۲۳۶
 ۱۲۳۷
 ۱۲۳۸
 ۱۲۳۹
 ۱۲۴۰
 ۱۲۴۱
 ۱۲۴۲
 ۱۲۴۳
 ۱۲۴۴
 ۱۲۴۵
 ۱۲۴۶
 ۱۲۴۷
 ۱۲۴۸
 ۱۲۴۹
 ۱۲۵۰
 ۱۲۵۱
 ۱۲۵۲
 ۱۲۵۳
 ۱۲۵۴
 ۱۲۵۵
 ۱۲۵۶
 ۱۲۵۷
 ۱۲۵۸
 ۱۲۵۹
 ۱۲۶۰
 ۱۲۶۱
 ۱۲۶۲
 ۱۲۶۳
 ۱۲۶۴
 ۱۲۶۵
 ۱۲۶۶
 ۱۲۶۷
 ۱۲۶۸
 ۱۲۶۹
 ۱۲۷۰
 ۱۲۷۱
 ۱۲۷۲
 ۱۲۷۳
 ۱۲۷۴
 ۱۲۷۵
 ۱۲۷۶
 ۱۲۷۷
 ۱۲۷۸
 ۱۲۷۹
 ۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱
 ۱۵۳۲
 ۱۵۳۳
 ۱۵۳۴
 ۱۵۳۵
 ۱۵۳۶
 ۱۵۳۷
 ۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷
 ۱۵۴۸

۱۰۰ علی قزوینی

ما قبل قوله

والتعريف بالاسم
اختصاصاً بالاسم

فان قيل ان الوجود لا ينفك عن الذات...
فان قيل ان الوجود لا ينفك عن الذات...
فان قيل ان الوجود لا ينفك عن الذات...

وسلك بطريق البرهان من بين البلاغة على ما يتفاد من كلامه...
فقد روي في حاشية شرح الشيخ...
الذي هو الجواب...
للعقول عنه الى الفرع على ما يقرر في موضع هذا الزمان...
افادة لام بانه التحصيل بالشروط...
البلاغة فوجه المقصود للعدول فيجعل التعريف...
وساد بالمعروف جميع الافراد...
مقابلته خير مما من خير الا وهو موثوق...
وما يكمن من نعمة فمن الله...
ان لم يجوز ان يكون مبنيا للفاعل...
بمعنى الجودية او القدر المشترك...
اعتبرت نسبة الى الحامد يكون حامدية...
محمودية كما في بعض حواشي البضاوي...
يطلق عليه المصدر...
نقل عن السيد قدس سره ان الجملة الاسمية...
المقامات استمرار الثبوت اذا كانت...
اذا كانت متيقنة انتهى وقال ومن المعلوم...
الثبوت واستمرار النفي نعم ان يكون...
الزوال فتح ان يقصد بها نفيها...
فان قيل ان الوجود لا ينفك عن الذات...

فان قيل ان الوجود لا ينفك عن الذات...
فان قيل ان الوجود لا ينفك عن الذات...
فان قيل ان الوجود لا ينفك عن الذات...

زوال وهو المعبر عنه بالضرورة في اصطلاح اهل الميزان انتهى كلام...
الاستاد واذ اتم هذا قولنا الحمد اياها وانما على الاختلاف...
المشهور فعلى الاول قولنا الحمد اياها...
او شخصية على ما مر من الاحتمالات في لام التعريف...
كونه موجبة كلية او ضرورة لان العلة...
لانه حقيقة ضرورة...
للعقول ضرورة فان لاحظ الحكم...
دائمة تدبر والله اعلم بالصواب...
منع يمنع بفتح نونها صفة اعطاه انتهى...
بمعنى الاعطاء ثم الملايم لسياق الكلام...
في حديث الزم لا مانع لما عطيت ولا منع...
ولا يمنع ذلك منك الحمد المفعول الاول لان الظاهر...
لما منع كونها لا غير مصدرية...
لعطاء قيد للمانع المذكور كما هو الظاهر...
على مذهب البغداديين لانهم اجازوا...
ذلك مجرى الصفات كما تجرى في الاعراب...
لان لو كان قيد للمانع المذكور...
نفسه وتوحيده فيجب الصرف عن الظاهر...
اما الترتيب مع كلمة لا تتركب...
فان قيل ان الوجود لا ينفك عن الذات...

فان قيل ان الوجود لا ينفك عن الذات...
فان قيل ان الوجود لا ينفك عن الذات...
فان قيل ان الوجود لا ينفك عن الذات...

فان قيل ان الوجود لا ينفك عن الذات...
فان قيل ان الوجود لا ينفك عن الذات...
فان قيل ان الوجود لا ينفك عن الذات...

ذكر في قوله وجوز الحذف ذكر آية فاعل جواز الحذف الخبر وقدرته ما ذكر لا يمانع الحذف
في اللفظ وان لم يمانع في المعنى لان المذكور اسم والحذف خبره فيقتيد التكرار بقوله في اللفظ
قوله ذكر مثل ما حذف في الحذف لا يجوز الحذف ما ذكر لا التكرار

في قوله وجوز الحذف
ذكر آية فاعل جواز الحذف
الخبر وقدرته ما ذكر لا يمانع
الحذف في اللفظ وان لم يمانع
في المعنى لان المذكور اسم
والحذف خبره فيقتيد التكرار
بقوله في اللفظ قوله ذكر مثل
ما حذف في الحذف لا يجوز الحذف
ما ذكر لا التكرار

على الخلف المعروف ويجعل الخبر حذفاً في لا مانع مانع لعطاء وكذلك المعنى
في الحديث وجوز الحذف ذكر ما حذف وحسنه وقع التكرار في اللفظ ما وجب
العدول في تنوينه فالتنصيص على الاستغراق لان بعضهم يحذف الاستغراق
بحال بناء الاسم من جهة تفنيد الاستغراق ولو لم يكن كونها نصاً في الاستغراق
فلا تم كون المانع عملاً للكلمة لا على التنصيص لانه يحتمل ان يكون منصوباً
بفعل محذوف اي لا يجزى ولا شيء مانعاً لعطاء واما كون الحذف خلاف
الاصل فلا يجزى نفعاً فعدل الى البناء سلامة عن هذا احتمال كما قال
العلامة الرامني رحمه الله فقد ظهر ان قول لا مانع لعطاء نص في الاستغراق
فيكون سائبة كلية وقد سبق ان بجملة الاسمية قد تقتصر بها الاكثر
بحسب المعام ولا يخفى ان المقام يقتضي الاستمرار وهو اما مكن الزوال
واما منع الزوال وهما بمنع والالجاز الزوال ولو جاز لم يمانع ولما
باطل فالمقدم مثله وهذه اللقائات كلها جليلة الا بطلان الثاني
ان المانع المفروض اي بعد ذلك واما موجوده وكون المعدوم مانعاً محال
لان ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت الميثاق له والمعدوم ليس ثابتاً
فلا يتصور كونه مانعاً واما الموجود الذي فرض انه مانع اما مكن
اما واجب آخر وكون الاول مانعاً غير متصور لان الممكن تحت قهره
فيصرف في كيف يشاء والواجب الآخر محال على ما بينوا واثباته
المذكورة اما دأمة او ضرورة والثانية اولى وانسب بمقام الحكم
لان الاولى لا تمنع امكان المانع بخلاف الثانية فلا تفعل

في قوله وجوز الحذف
ذكر آية فاعل جواز الحذف
الخبر وقدرته ما ذكر لا يمانع
الحذف في اللفظ وان لم يمانع
في المعنى لان المذكور اسم
والحذف خبره فيقتيد التكرار
بقوله في اللفظ قوله ذكر مثل
ما حذف في الحذف لا يجوز الحذف
ما ذكر لا التكرار

في قوله وجوز الحذف
ذكر آية فاعل جواز الحذف
الخبر وقدرته ما ذكر لا يمانع
الحذف في اللفظ وان لم يمانع
في المعنى لان المذكور اسم
والحذف خبره فيقتيد التكرار
بقوله في اللفظ قوله ذكر مثل
ما حذف في الحذف لا يجوز الحذف
ما ذكر لا التكرار

ولا مانع لقضاء كل ما ذكر في جملة الاولى جار في هذه فتذكر
واعلم ان قضاء الله تعالى عند الاثابة هو ارادة الازلية المطلقة
بالاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال واللفظ على هذا لا يفرق في
الذين ان يعارضوا في نفس الامر لارادة الازلية وفرض المحال ليس بحال
قال الاقضية في القضاء عبارة عن وجود جميع الخلق في الكتاب المبين
واللفظ المحفوف بجمعة ومجدة على سبيل الابداع ويمكن ان يكون المراد هذا
المعنى وقبل قد يذكر القضاء ويراد به الامر قال الله تعالى وقضيت ركن الاعتقاد
الايات اى امر بركن ويكون ان يكون المراد هذا المعنى واما عدم الامتناع عدم
القبول في غير المعارضة تدبر وقد يذكر القضاء ويراد به العقل مع الاحكام
كما في شرح العقائد للعلامة الثاني قال الله تعالى فقضيت سبع سموات خلقت
مع الاحكام ويمكن ان يكون المقصود هو هذا المعنى تدبر وقد يذكر ويراد به حكم
قال الله تعالى فاقض ما أنت فاض ويمكن ان يكون هذا المعنى لانه تعالى يفعل ما يشاء
وحكم ما يريد فلا يعارض حكمه تعالى وقيل لا علماء والبيّن فلا يعارض
احداً لا علمه يتناول في الترجيح بين المعاني **قوله** ولا منافق لا نشأ
ما مر كله جاز في هذا الموضع فتذكر ولا يخفى ما في هذه الحطبة من براءة الله
سبحانه ان يكون اول الكلام مناسباً المقصود لكننا على طريق التورية
قبيلنا على ما سيجي من المصنف عليه هذا فان قلب اذا كان الحروف عين
المذكور غير مذهب الشيخ عن نفسه وهو يطل قطعا قلت هذه القطع بالاسماء
خارجية والبيوت الجارية تصدق لعدم موضوعاتها في الخارج

في قوله وجوز الحذف
ذكر آية فاعل جواز الحذف
الخبر وقدرته ما ذكر لا يمانع
الحذف في اللفظ وان لم يمانع
في المعنى لان المذكور اسم
والحذف خبره فيقتيد التكرار
بقوله في اللفظ قوله ذكر مثل
ما حذف في الحذف لا يجوز الحذف
ما ذكر لا التكرار

في قوله وجوز الحذف
ذكر آية فاعل جواز الحذف
الخبر وقدرته ما ذكر لا يمانع
الحذف في اللفظ وان لم يمانع
في المعنى لان المذكور اسم
والحذف خبره فيقتيد التكرار
بقوله في اللفظ قوله ذكر مثل
ما حذف في الحذف لا يجوز الحذف
ما ذكر لا التكرار

وهو جمع ادب وهو صيانة النفس عما يعيب او ملكة نف نية تقسم من قامت به على بصيرة او رعاية
الامور الخسيسة عيب العارفة او صرف النفس عن المصالحات ورواها من المحسوسات او تنقيب
النفس عن الغشور وفي النظم ان رة الى ان المراد بعلم المناظرة علم الادب كذا قيل في شرح

وهو صيانة النفس عما يعيب او ملكة نف نية تقسم من قامت به على بصيرة او رعاية
الامور الخسيسة عيب العارفة او صرف النفس عن المصالحات ورواها من المحسوسات او تنقيب
النفس عن الغشور وفي النظم ان رة الى ان المراد بعلم المناظرة علم الادب كذا قيل في شرح

تدبر قول وبعد اي بعد الحمد والصلوة على ما هو المشهور او بعد اداء واجب
علينا قال عصام الدين في بعض مؤلفاته هذا هو الحق الشمولي لبسمة ايضا
تأمل قول في علم المناظرة والآداب والقواعد التي يتوصل بها الى معرفة
كيفية الاحراز من الخطاء في المناظرة هي اداب البحث والآداب عبارة
عن اداب البحث كما سيجي ثم المصطلح الاداب عبارة عن تلك القواعد قول و
الاداب معطوف على علم المناظرة لا على المناظرة كما هو الظاهر في علم المناظرة
اسم هذا الفن فلا يصح العطف على بعض اجزاء العلم ويجوز ان يكون المراد
بلفظ علم المناظرة المفعول الاضافي اي علم متعلق بالمناظرة حيث يبحث
عن احوالها فيكون المراد بالقواعد الباشئة عن احوال المناظرة فيكون موضوع
الفن المناظرة لا موضوع العلم كما يبحث فيه عن اعراض الذاتية على ما سيجي
ان شاء الله تعالى فالعطف على الظاهر في تدبر وفي بعض شروح رسالة
اداب البحث الاداب جمع ادب والمراد به هنا معرفة ما يختص به عن
الخطا في المناظرة انتهى فيكون المراد بالتصديقات بتلك القواعد والاصول
ويجوز ان يكون المراد من العلم في قوله علم المناظرة التصديقات بتلك
القواعد المتعلقة بالمناظرة **قول** وقد حضرت الان شرحها الطائفة الان
طرف القصد فيه ان الماضي والحال متقابلان فلا يصح جعل العقد المحقق
في الماضي كائنا في الحال لا يقال لفظه قد يصح جعل المذكور لانه تقرب الماضي
الى الحال لانا نقول لا يلزم من تقريب الشيء الى الشيء جعل ذلك الشيء في الجواب
ان الماضي بمعنى المضارع وان الان طرف الشرح فلا يلزم من محذوفه في قوله

منه في المناظرة لا على المناظرة كما هو الظاهر في علم المناظرة

وهو صيانة النفس عما يعيب او ملكة نف نية تقسم من قامت به على بصيرة او رعاية

وهو صيانة النفس عما يعيب او ملكة نف نية تقسم من قامت به على بصيرة او رعاية

وهو صيانة النفس عما يعيب او ملكة نف نية تقسم من قامت به على بصيرة او رعاية

في الجواب ان الحال اخبرنا من احوال الماضي واولا المستقبل متعاقبة بين
غيرهم من وتراخ كما يقال زيد يصل والحال ان بعض صلاته ما خرو بعضها بان
فيصح وقوع الان طرفا للماضي قلت ان الماضي هو الزمان الذي قبل زمان
تكلمك والان زمان التكلم فلا يصح ان يترشحك اليه تقابل الماضي والمضارع
تدبر **قول** الملك اي يعبر من بناء ويزيل من ثبات ولا يذلل ولا يمتنع اذ لا

قول الوهاب اي كثر العطاء بلا عوض **قول** احمدك اما اخبار كما هو اصل
واما ان شاء الله وعلم كل التقديرين يدل على الاتصاف بالكمال اجمالا فيكون
حمد **قول** يا مجيب كل كل سائل يا حنون وضع للنداء البعيد وقد جاء
به القريب تشريفا لمنزلة البعيد اما العظمة كقول الداعي يا رب وبالله
وهو اقرب اليه من جبل الوريد فان الداعي يستقر في نفسه ويستبعد
حضرت المدعو او ليعظم وسوء فهمه او لا اعتبارا بالمدح والزيادة في
عليه كذا في البيضاوي وبعض حواشي **قول** ان صيغة المضارع يعني
اختار جملة الفعلية على الاسمية الدالة على الدوام والنبات مع انه
الاولى خالية عن ذلك لان الفعل مطلقا يدل على الجدد واختار
من بين الافعال المضارع لانه يدل على استمرار التجدد وان شئت الخاتمة
عن نف لما بينه بقول صرحا الى اخوه فان قلت لم يرجح الاستمرار
التجدد على الثبات قلت لانا الاول يدل على ان ما يقابل الحمد من
انواع الانعام متجدد كما الحمد فانه قلت فعلى هذا يلزم ترجيح الطريقة الاولى
على الثانية واللازم ظاهر البطلان لانه الثانية هي طريقة كلام المجي قلت يمكن

وهو صيانة النفس عما يعيب او ملكة نف نية تقسم من قامت به على بصيرة او رعاية

وهو صيانة النفس عما يعيب او ملكة نف نية تقسم من قامت به على بصيرة او رعاية

وهو صيانة النفس عما يعيب او ملكة نف نية تقسم من قامت به على بصيرة او رعاية

وهو صيانة النفس عما يعيب او ملكة نف نية تقسم من قامت به على بصيرة او رعاية

وهو صيانة النفس عما يعيب او ملكة نف نية تقسم من قامت به على بصيرة او رعاية

وهو صيانة النفس عما يعيب او ملكة نف نية تقسم من قامت به على بصيرة او رعاية

وهو صيانة النفس عما يعيب او ملكة نف نية تقسم من قامت به على بصيرة او رعاية

وهو صيانة النفس عما يعيب او ملكة نف نية تقسم من قامت به على بصيرة او رعاية

والله اعلم
بما لا يعلمون

الاستواء
في انحاء جميع الكلام على غير المنصور
التفات
في انحاء جميع الكلام على غير المنصور
التفات

وقوله اذا النداء في قوله فوكل على النداء
قوله والعنفى في قوله فكلوا
سبى في قوله فكلوا
وقوله في قوله فكلوا
والنداء في قوله فكلوا

و يمكن ان يشار اليه بالذکر المضاد الى
انت انت الحاصل بالصدر وهو ما ذكره
وهو حجة اصل على نفسك فالاعتناء
للعهد بالرجوع ومنه الكلام و
سلك في ذكر المتعلق بالنت ففعل
هذا ينفع المباح في قدره

و هو قوله يا حي الي العرش بين الحج
وان عرفنا بالبرياء المتظارفة
والبحث مؤيد عرفنا

جواب الحبيب
الذي كان
الذي كان

ز. البنت فقير يعني الغافل

روز و فوطه ۴

الشيخ الفقيه
مفتي
الدين

وَمَا تَنْتَظِرُونَ عَلَى الْآيَةِ

الى كاف نخطا بل هو الذي جرحي كما هو الاصل في الاضافة **المبعوث باقوله**
 الدلائل اثارة الى وثائق الدلائل على ثبوت اي اقوى الدلائل الدالة على
 صدق نبينا عليه السلام او على صدق مطلق البتة فيكون معجزة اعظم
 المعجزات كما كان نفعه عليه الصلوة الانبياء **وقوله** والمعاد باقوى الدلائل
 هو القرآن العظيم ولا يخفى ان المعصية وان زمان البعث زمان الانبياء
 وهو غير متباعد فكيف نصح المعصية بالكل بل المعصية بالجزء والكل بالمعصية
 بالجزء يستلزم مصاحبة الكل على ان زمان البعث امر متدور هو زمان البتة
 وعلى ان القرآن يطلق على البعض ايضا **وقوله** لانه اظهر المعجزات وهو
 اي الاله ما خوذ من بهر المعجزة اذ جعل قلبه صورة الكواكب في الغلب
 المعجزات في العجايز وفي الظهور واظهرها جميعا او من قولهم بهرت فما تخفى
 ان ظهرت الغلالة اي اظهر المعجزات او من قولهم بهر الرجل فان اصبحت اي
 على المعجزات في المرتبة والمكانة وهذه المعاني متقاربة ثم المعجزات جمع
 معجزة انما سمي معجزة لانها من الناس من الايمان بمثل وهي ما يظهر
 بخلاف العادة على من يدعي النبوة مع كبر المنكرين على وجه يدل على
 صدق ولا يكفرهم معارضته ثم المعجزة اما قولية واما فعلية والحق
 لقولية الطوع والوعود الفعلية اطلع صرح بذلك المحقق الطوسي
 في شرح الاشارة ولا يخفى ان حقيقة الاجاز اثبات المعجزات
 انظر ادهم اسند جاز الى ما هو بسبب المعجزات والاثبات للنقل الوصفية
 الى الاسمية وقيل للباقي كذا علامات **وقوله** لان العجايز لفظ ولوقال

الاولى من كل ما
 في الاصل من كل ما
 في الاصل من كل ما
 في الاصل من كل ما

الاولى من كل ما
 في الاصل من كل ما
 في الاصل من كل ما
 في الاصل من كل ما

الاولى من كل ما
 في الاصل من كل ما
 في الاصل من كل ما
 في الاصل من كل ما

الاولى من كل ما
 في الاصل من كل ما
 في الاصل من كل ما
 في الاصل من كل ما

الاولى من كل ما
 في الاصل من كل ما
 في الاصل من كل ما
 في الاصل من كل ما

لان العجايز نظم كان احسن وادق بالادب **وقوله** الواسع جمع
 وسيلته وهي ما يتقرب به الى المطلوب والمراد منها الانبياء الذي
 يتقرب بهم الى التالذي هو اقص المقاصد عليهم الصلوة والسلام اذ اعلم
 من الانبياء والاولياء وغيرهم تامل **وقوله** لان دينه اكل الايمان
 وذلك لانه ناسخ لجميع الايمان وغير منسوخ والكمية الدين تابع له
 لا كمية البتة **وقوله** الى غير ذلك من الفضائل مثل كونه امية خير الامم قوله
 تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس وكذلك جعلناكم امة وسطا تدبر وتفهمل
 الامة من حيث انه امة تفصيل الرسول وهذا يدل على المدعى ايضا وكونه
 مبعوثا الى الثقلين وكونه خاتم الانبياء وكونه معجزة الباهرة باقتبالي
 يوم البتة وكونه شهادة قائمة في يوم القيمة على كافة البشرية غير ذلك
 وقد قال عليه السلام ان اكرم الاولين والاخرين على الله تعالى ولا يخفى اني اروي عن ابنه ثم انه قال انما سيد ولد آدم
وقوله كذلك اي المذكور من الخصائص الظاهرة انما كان زائدة تامل
 ما جرى البحث البحث في اللغة التحق والتفصيل والكشف انما للتصوير
 وبيان التصديق وانما حق اصطلاحا بالآخر غالبا صرح بذلك السيد
 السند في حاشية شرح العنصر المختصر من الحاشية في بحث الحقيقة
 والمجاز وفي العيون ثلثة معاني الاول حمل الشيء على الشيء والثاني
 له ولو بدو ببيانها في اثبات النسبة المطلقة بالاستدلال الثالث
 المناظرة التي يسي وتفسيرها وتوحيدها والمراد منها المعنى الثالث لا غيره
 ولو قال بين المعقل والائل لكان اوله لانه المعقل مختص بهذه الصناعة

الاولى من كل ما
 في الاصل من كل ما
 في الاصل من كل ما
 في الاصل من كل ما

الاولى من كل ما
 في الاصل من كل ما
 في الاصل من كل ما
 في الاصل من كل ما

الاولى من كل ما
 في الاصل من كل ما
 في الاصل من كل ما
 في الاصل من كل ما

الاولى من كل ما
 في الاصل من كل ما
 في الاصل من كل ما
 في الاصل من كل ما

للعقول منتزعة المحسوس الحاضر المشاهد في الخارج تبيينها على كمال التحفظ
وعلى ظهوره وترغيبا للمتعلم اذ اشارة الى كمال فطانتهم مع انشغالهم
في طلبه والمخارعة عند السيد السند قدس سره كونه الكتاب عبارة
عن الالفاظ المعينة فانه قلت اذا كان الكتاب عبارة عن النقوش و
كانت الخطبة متأخرة عن التأليف كانت لفظة هذه حقيقة لازما حاضرة
بعد التصفيف متأخرة بحيث تسحق الاشارة الحسية قلت المسمى
بالمفتاح والكافية نوع النقوش لا النقوش الشخصية التي صدرت
عن شخص معين مثل يوسف السكاكي وابن الحاجب والنوع غير محسوس
بحيث يقع الاشارة اليه على ان النقوش الشخصية غير محسوسة عادة
وان امكن الاحساس فتأمل **قوله** الاقتصار وهو المقصد الذي
هو معنى العدل **قوله** الاخلال والاطناب بالجبرجوع هما بديل في الطرفين
او بيان ولما تعدد المبتوع معنى اجزى الاعراب على كل منهما ويجوز فيها
على انها جبر مبتدأ محذوف اي الاول الاخلال والثاني الاطناب
او اما الاخلال والاطناب وليس الجبر الاخلال فقط والاكاء كل من
الاخلال والاطناب طرفين بل الجبر المجموع بعد ملاحظة العطف
كما لا يخفى لكن العطف مشكل لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة
ولان نسبة ههنا ولا تبعية في الاعراب لانه المعنى المقصود للاعراب قائم
بالمجموع لا بكل واحد منهما فالجبر يستحق اعرابا واحدا لا انما تعدد
ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجابة اعراب الكل على كل

على كل واحد دفعا للتحكم فعلم وجه آخر لاجراء الاعراب على كل واحد من
البديل والبيان المذكورين آنفا ولا يخفى انه المراد بالاطناب الزيادة
على القدر الذي يتفصح به المعنى المقصود وبالاخلال النقص عنه **قوله**
لان كلا منهما مفضل بالبلاغة كما بين في موضعه فانه قلت طريق الاخلال
الذي هو انه يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير وافي ببيانه مفضل
بالبلاغة بلا شبهة واما الاطناب المفسر يكون اللفظ زائدا على
اصل المراد لفائدة فالاخلال ممنوع كيف والايجاز والمساواة والاطناب
كل منهما من طريق البلاغة وكيف يكون الاطناب مذموما قلت المراد
بالاثناب ههنا معناه التقوى الذي هو الزيادة على القدر الذي
يتفصح به المعنى المراد لفائدة يدل على المراد مقابل الاطناب بالاخلال
لامعناه الاصطلاحي الذي لا يقابل الا بالايجاز والمساواة فلا يرد
المنع **قوله** فقصر الامور اي عدل الامور فان قلت مؤدى هذا القول
انني وقد قيل انه مذمومية الطرفين وقد حصل هذا من قوله لان كلا
منهما مفضل بالبلاغة لان هذا القول معفى والكبرى معلومة تقربا لبيان
هكذا لان كل واحد منهما مفضل للبلاغة وكل مفضل بالبلاغة فهو فاضل
مذموم فكل من الطرفين مذموم فقوله وقد قيل انه مستدرك قلت قوله
وقد قيل لا يمتنع على التمثل اي ولو تشرنا في الخلية فلنا وقد قيل انه
على ان التصریح بما علم ضمنا مفقود كما لا يخفى **قوله** وتقديم مقول التمثل
للتخصيص مع الاتمام ولا يخفى ان كل واحد من التخصيص والاتمام وجه

مستقل للتقديم الاول ناظر الى ما ذهب اليه اهل البيان من ان تقديم
المعمول مطلقا يفيد الاختصاص والثاني ناظر الى ما ذهب اليه ابن الجب
من انه يفيد الاهتمام وقال والاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس
وهم انتهى لكن ما ذهب اليه البيان غالبى لا كلى والاول منقوض
بقوله تعالى هدينا ونوحنا هدينا من قبل وغير ذلك فمادة النقض ثم
اعلم انه قد ظن كثير من الناس انه ينبغي ان يقال ان المفعول قدم للقاية
ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كان تلك القاية وجم كان اهم وهو
لا ينبغي بل لا بد ان يبين وجه العناية والاهتمام كما قرر في محله فلا يصح
قوله مع الاهتمام وجهها للتقديم ويمكن ان يقال في الجواب اراد بهذا الاهتمام
كون المقدم مقبب عين المتكلم في نفسه فان مطلقه ينصرف اليه والحال
انه قد قبل هذا بالتخصيص واما الاهتمام الذي لا يصلح وجهها للتقديم
من غير بيان جهته فمطلق الاهتمام بدليل ذكره فيما لا يكون المقدم
في نفسه مقبب العين كما هجر البعض ويمكن ان يكون التقديم للاستئثار
او التبرك **وما** توقفت اي وما توقفت لاصابة الحق والقبول
الابدية ومعونة سبحانه **والله** المأب انما الرجوع الى الله
نفا في جميع المرات ولو قال والله انيب كان اقربا لطيفا ولعله
يركز رعاية الامر السجدة تأمل فيه بنية هو حكم لا يحتاج اثباته
الى دليل بل يكفي فيه اما مجرد تصور تصوراته او النظر في آياته
كما في الحيات ثم قال قد سرت في شرح المفاتيح كلمة اعلم في الكتاب
الكتاب

للمن طلب على ان يلحق سبحانه الى ما يعبرها وهو شريف ولا يخفى انه بين
الكتبتين فرق وان كان بينهما تمازج لان المقصود الاصل في ذكره
قد سرت في المنى طلب على القاء السمع وهذا يستلزم ان ما بعد كلمة
اعلم امر متعجب بثباته فمهم تحصيله وما ذكره المعري بان ان ما بعد
كلمة اعلم امر له شرف وخطر يلحق الاهتمام في تحصيله وهذا يستلزم
الحث ايضا ويمكن ان يجعل شيئا واحدا تأمل **قوله** ان المناظرة
قدم توفيقا لان الحق في الرسالة معرفة كيفية المناظرة ومعرفة
كيفية الشيء يتوقف على معرفة ذلك الشيء وان توقفت على معرفة
الامر الاخر فليس ينشأ منك المشقة تدبر اعلم ان لكل علم موضوعا و
مباديا ومنازل وموضوع العلم ما يبحث فيه عن صفاته الذاتية واما
اللاحقة اما لارائه او لخرنه او لالامساك به والمبادى ما يتوقف عليه
ولها من المقدمات والتوقيفات والمنازل ما يكون الوقوف في ذلك العلم
معرفة واشياء وحقيقة العلم ما نزل ذلك العلم وموضوع علم المناظرة
المباحث والابحاث من حيث التوجيه والتأليف وبكاديه المقدمات
المسندة والتوقيفات ومنازل ما يذكر فيه من الاشياء التي تعلم في الوقوف
من تحصيل ملكة طرق المناظرة لئلا يقع الخبط في البحث على ما قالوا
في كتب المناظرة كما في شرح المعتمد البرهانية وغيره قال المتفكر
في مفتاح السعادة ومصباح السيادة علم المناظرة علم يبحث فيه
عن كيفية ايراد الكلام بين المناظرين وموضوعه الادلة في حيث ثبت

برهان الدعوى على الغير انتهى التعرض منه ولا يخفى عليك ان الآلة
 لا يبحث عن احوالها في هذا الفن بل انما يبحث في احوال البحث العقلي والتأمل
 في حيث انه موجه او غير موجه مثلا يقال هذا المنع موجه وذلك المنع
 غير موجه ثم قال في موضع آخر منه علم المناظرة علم باحث في احوال
 المتخاضعين ليكون ترتيب البحث بينهما على وجه القواب حتى يظهر الحق
 بينهما انتهى التعرض منه ولا يخفى ان الظاهر هذا كون موضوع هذا الفن
 المتخاضعين وفيه ما فيه ايضا ثم قال في هذا العلم يعني علم الآداب من
 انواع العلوم العقلية لكن لا مانع فيه من ان يكون فرعاً لعلم المناظرة
 وجزم يكون المنطق فرعاً لعلم الاصول والفاظ عندى عكس ما قاله المصنف
تدبر من النظر لما كان ببيان المناسبة بين المنقول عنه والمنقول
 اليه امر واجباً مستحقاً بين العلماء ان رآى وجه المناسبة بين المعنى
 اللغوي والاصطلاحي للمناظرة فقال امام التفسير هو المثل او من النظر
 فعلى الاول وجه المناسبة انه كلام كل واحد من الجانبين تفسير كلام الآخر
 في التعلق بنسبة واحدة اذ ان كلامهما نظير لا يغير في التوجه الى
 النسبة المتنازع فيها وان نظر كل واحد من الجانبين نظير الآخر
 في التعلق بالنسبة الواحدة وعلى الثاني وجه المناسبة ان كلامهما
 يتغير الآخر في اكثر الاحوال وعلى الثالث وجه المناسبة ان كلامهما
 يتوقف على كلام الآخر ويجوز ان مادخولة من النظر بالبصيرة
 بالاختيار على الفكر مع كونه احصاء شفاً بذلك واما المافية
^{الاعتناء} ^{بالبحر}

٤٨
 واما المفارقة فحاصلة في القيود المذكورة في التعريف فالاولى
 التعرض لهذا فانه قيل ببيان معنى اللغوي الذي هو جزء من الاصطلاح
 في اثنان ببيان معنى اللغوي ليس مستحسن بناء على ان اللغوي بغير
 الاصطلاح لا يكون خبر منه قلنا فهو ممنوع لان مناسبة العام
 الى الخاص لا بد من المناسبة المعبرة حين النقل في المعاني المذكورة
 والمفارقة حاصلة بالقيود المذكورة في التعريف كما مر من الاشارة
 اليها واما الشرط وهو ان لا يكون المعنى اللغوي جزء من المعنى الاصطلاحي
 فهذا ممنوع فيكون ذكره اتم تأمل وانترك الامتنان ويحجى
 النظر بمعنى المقابلة كقولهم وارى ينظر الى دار فلان اى يقابل
 الى دار فلان ويدرك ويلاحظ المقابلة بينهما فظهر وجه اخر
 وهو ان يكون من النظر بمعنى المقابلة بل هو اظهر من الكفر فظهر
 ما في كلام المصنف وتعلق المصنف على ما حصر متابعة لبعضها و
 اقتضار على ما هو المشهور تأمل **قوله** هو النظر بالبصيرة قيل
 المراد من النظر بالبصيرة الفكر وهو مقول بالاشتغال على معنيين
 احدهما الحركات التحيلية اى الذهنية لا العينية المحسوسة والثاني
 ترتيب امور معلومة للنساء والى الجهول والاولى اعم من الثاني في مطلق
 وليس المراد بالفكر هنا المعنى الثاني والام يكن تعريف المناظرة
 جامعاً لخروج صورة المناقضة عنه وذلك ظاهر بل المراد بالفكر
 هنا المعنى الاول لتناول التعريف صورة المناقضة لان المانع

اذا منع مقدمة في مقدمات الدليل لا بد من حركات تحيلية لا
بأن المنع وارد او غير وارد وان كان واردا فعلى آية مقدمة من
مقدمات الدليل فان كثيرا من المقدمات كالبداهة والمسلّمات
لا يتوجه عليها المنع لكن يرد على قوتها والالم يكن التعريف جامعاً
لخروج المناقضة منع وتقريره ان الالم الخروج وانما يخرج اذا لم يكن
في مقام المناقضة ترتيب امور معلومة وهو ممنوع لانه لا بد منها
للمانع من الترتيب بان يقول هذا هو المنع لانه ينظر في غير معلوم
وكل نظري غير معلوم يتوجه عليه المنع فهذا يتوجه عليه المنع ويكون الجواب
عن هذا المنع بان هذا الترتيب صحت واما نفس المنع فلا ترتيب فيه
وانما الكلام في نفس المنع مع قطع النظر عن ذلك الترتيب فيتم الملائمة
المذكورة فلا يرد منعكم هذا ولا يخفى انه لا يجوز استعمال اللفظ المشترك
في التعريف الا اذا دلّت قرينة على المراد ولا قرينة يدل على المراد
هنا قيل في الجواب ان النظر بمعنى الالتفات اشهر استعمالا بغنى
من النظر بمعنى الترتيب انتهى ولا يذهب عليك ان ما هو الاشهر
هو المتبادر الى الفهم ويجب حمل التعريف على ما يتبادر فيحمل التعريف
على المتبادر فالشبهة قرينة ولكن ان تقول في الجواب الالم الالم
استعمالا فهذا اول بلا اعتبار من الاختصاص في تعريفه بحيث
لان التعريف مشترك بين معنيين احدهما الاختصاص المتبادر للتعريف
اعني المقهور السابق والثاني الالم المرادف للعلم والادراك مع

مع ان الاول اعم استعمالا واشهر من الثاني فيقتل ويمكن الجواب
بوجه آخر يقال كمال الدين الآري في حاشية الزوراني ان المراد
بالنظر اما الفكر كما هو المصطلح في العلوم العقلية واما مطلق التوجه
كما هو المتبادر من اطلاق العرف انتهى ولا يخفى انه المتبادر هو
المعنى العرفي فيحمل التعريف عليه **تدبر** والمراد بالنظر التوجه
نحو العقولات والمبصرة بالقلب بمنزلة البصر للعين قال
السيد السند قدس سره في شرح المواقف كما ان الادراك بالبصر يتوقف
على امور ثلثة مواجهة المبصرة وتقليب الحدقة طلبا لرؤية وازالة
الغشاوة المانعة من الابصار كذلك الادراك بالمبصرة يتوقف
على امور ثلثة التوجه نحو المطلوب وتحويل العقل نحوه طلبا
لادراكه وتحويل العقل عن الفعالات التي بمنزلة الغشاوة انتهى
ولعل مراد المعنى التوجه التوجه في الجملة ومن النظر بالمبصرة تحديدا
العقل والتوجه التام مثلاً في قولنا من هذا العالم حادث توجهان الاول
قبل تعيين المراد من العالم والحادث والثاني بعد تعيين المراد
تحديد البحث فخرج التوجه الاول بقوله بالمبصرة فلا يكون قوله بالمبصرة
مستدركا ولا قيداً موضحاً كما ذهب البعض الى الاول والبعض الآخر
الى الثاني بل يكون قيداً مخرجاً لانه لو قال هي النظر في الجاهليين في
النسبة الى اخر التعريف لم يخرج التوجه الاول ولعل هذا يفرق
المعنى المشهور ان النظر بالمبصرة بمعنى الفكر كما قلنا والله

اشد بالنظر

بالمعقول المعلوم كما في شرح الآداب المسوي فالاولى يقال
المعلومات تأمل ويجوز ان يكون المراد بالمعقول الصرف المقابل للمحسوس
والتخييل والموهوم كما هو المتبادر والمشهور ان النظر يخبر بالمعقول
الهرق ولكن الظاهر عدمه كقولك هذا شاغل للجنز جسم فهذا جسم
هكذا قال ابو الفتح في حاشية التهذيب وهذا مبني على ان يكون المراد
بالمحسوس ما يكون لاحد الحواس الخمسة الظاهرة ودخل فيه والمعقول
ما لا يكون كذلك فالنسبة في قولنا هذا شاغل محسوسا لا يدخل فيها
لان هذا الاشارة الى المبصر لكن قال مولانا داود في حاشية
الحاشية لشرح الشمسية في تفسيرهما المحسوس ما يدرك باحدى
الحواس الظاهرة بالاستقلال والمعقول ما لا يدرك باحدهما بالا
استقلال وان كان لها دخل فيه انتهى ملخصا فالمتبصر في المعقول
نفي الاستقلال لانني ادخل فقد دخل النسبة المذكورة فيه والنسبة
والشيان مطلقتان سواء كانا جزئيتين هو او كليتين او احدهما
كليتا والاخر جزئيتا وفي كلام المعرجي في وجوه الآذانه قد يكون
خرجه المدعى بعد جريان المناظرة والمباحثة بين الكل والمعتل
كما لا يخفى على المستمع ولو خرج بقوله بالبصيرة النظر قبل خبر المدعى فقلت
لمخرج هذه الصورة التي تضافر المناظرة بلا شبهة ويمكن ان يتكلف
في الجواب بان يقال المراد من خبر البحث التبرير للشرع في المناظرة
وقبل تحقيق المباحثة الثانية انه اذا خرج النظر الظاهر في صورة

صورة المنع الوارد على البدن الخفي اذ لو تأخرت اكل لم يورد المنع الثاني
ان النظر والتوجه بدون البصيرة لا يمكن كما لا يمكن الاحساس بدون
البصر **مبصر قوله** والمراد من الجانبيين المعتزلات نزل العلم في
هذا دفع سؤال مشهور يقول غياث المقتدة وهو ان هذا مفارقة
للمناظرة والصواب انها مدافعة الكلام في الجانبيين اظهار اللقوة
وتفصيل الكلام يحتاج الى بيان ثلثة امور الفاكهة والمناظرة و
المدافعة تردد الكلام المتعلق بالنسبة بين الشخصين بقصد كل منهما فيج
قوله وابطارها صاحب المناظرة اما المفارقة على سبيل المدافعة لانها
فقط واما المدافعة نفسها لا مفارقة على سبيل المدافعة والمفارقة اعم من
ان يكون فيها مدافعة او لا وتوكان المراد من المناظرة الشق الاخر من
الترديد لم يقع كلام الشارح المقتدة وتوكان الثاني ليقع ولا يخفى ان مبني
السؤال على الجانبيين على المنع اللقوي وان مبني الجواب على المنع الظاهر
وان بين المعتزلات نزل مدافعة وهذا الجواب انما يتم اذا كانت المناظرة
عبارة عن الشق الاول لا يذهب عليك ان تفسير شارح المقتدة بقوله
بالمناظرة التي وقعت بين الحكماء الاشراقيين اذ لا كلام بينهم حين
المناظرة على ان في قوله بين الشخصين مناقشة لانها قد يكون بين التو
مثل الحكماء والمتكلمين على ما صرحوا به فالصواب ليس بصواب الا على
مذهب القدماء لانهم يجوزون التوفيق بالاختصاص ولكن ان تقول في الجواب
ان هذا التوفيق بتوفيق مناظرة الجواب بالنظر والاستدلال كما سيجي

تفصيله واما تعميم الكلام على الكلام النفي فليس امر معتد به لا يلتفت مثله
في التكلف البارد في التعريف على ان اللفظ ان الكلام مشترك لفظي لا معنوي
فيلزم احد الامرين اما استعمال المشترك او عموم المجاز ولا قرينة تدل على المراد
لنوع لزوم الفاد وهو ضعيف **قوله** لا اختصاصها وقع في اكثر النسخ
ضمير المنسوخ وهو سبوه في العلم والصواب ضمير المفرد كما لا يخفى وجهه لمن له
ادنى تمييز ووقع في بعض النسخ ضمير الافراد وهو الصواب وفيه دفع
سؤال هو ان العام لا يدل على الخاص باحدى الولاة الثلاثة فكيف
يصح تفسير الجانبين العام للمعلل والسائل ولغيرهما فطرح الرفع ظ
لان معنى السؤال محل لفظ الجانبين على المعنى القوي ومنه الجواب محله على المعنى
الاصطلاحي كما لا يخفى **قوله** فلا يكون مخالفة المتفكرين ولا يخفى انه فائز
التخصيص لا تخفى فيما ذكره لانه يخرج بهذا نظر الشخصين المتوافقين عن
التعريف ايضا لانه لو ابقى على عموم لورد النقص به ايضا فلا وجه للتخصيص
والجواب عنه ان خروج هذا الظاهر من ان يخفى فالظاهر ما خفى ما ظهر ولكن
خروج نظر المعلم والمعلم ايضا من هذا القبيل اذ لا يتصور السؤال من المعلم في
العرف المتوافق فتدبر فتدبر في عدم صدور للمعلل والسائل على صورة
مخالفة المتفكرين كلفته لانه لو فرض شخص يعلم بثبوت الحكم كحدوث
العالم وبره على في نفسه غير لفظ وآخر ينعنه في نفسه ولا يسمه
يصدر عن عليهما للمعلل والسائل لوجود التعليل والمنع منها ووجه الكلفة
ان يقال المراد من المانع هو الراهب للوضع في مقابلة الحكم والخصومة تنفي

THE
HISTORY
OF
THE
CITY
OF
NEW
YORK
FROM
THE
FIRST
SETTLEMENT
TO
THE
PRESENT
TIME
BY
JOHN
B. HENRY
NEW
YORK
1846

بسم الله الرحمن الرحيم
 لما كان الحكمه في تقسيم الحكمه باجاء الموضوع
 الاقوامها ليقينه في الطبع والالتفات عند الطلب
 تاما ويحصل به في طلبه ولما كان الانسب في تقسيمه
 على التقسيم سابق الكلام على وجه تنقسم التوفيق في ذكر الاقسام
 علما **اخا** قول الحق اننا انما نعلمه بالحق والحق
 فيكون العلم خالقا للوجود واقفا في ذاته العلم نفسه باخا
 في احوال الموجودات **اخا** في العلوم انما هي احوال الموجودات
 الخارجية كالمنطق فانه باحت احوال المستقالات التي لا وجود لها
 في الخارج وقابل صفة الجمع لآلة الازالة موضوع الحكمه ليس باخا
 هو الموجود الخارجي والاما جاز ان يثبت فيه غير الحقيقة بانواعه
 احوال الحقيقة بالانواع يكون عرضها للموجودات الخارجية تلك
 الانواع فيكون عارضا له بالام الاخص فلا يكون عرضا ذاتيا
 علما ما هي عليه متعلق بقوله باخا اي يحل فيه احوال الموجودات الخارجية
 عليها علم الوجه الذي هي اي تلك الموجودات علم ذلك الوجه في نفسه
 واحده زبده هذا المقدم في العلوم التي يثبت فيها احوال الموجودات
 كذا لا علم الوجه الذي هي عليه في نفس الامر غير ملاحظ وضع واعيان العلوم
 العينية احيانا في احوال الالفاظ على الوجه الذي هي عليه في اعتبار الوضع كقول
 اللفظ موبيا او مبنيا منفردا وغير منفرد الى غير ذلك على رأي من جعل
 موضوعها موجودا خارجيا فلا يرد خروج مباحث الامور العينية
 التي هي لاهنا امورا اعتبارية كالوجود الامكان والقدم والحديث
 وغير ذلك لانه موجودا خارجيا فيقتضيها في حد نفسها غير ملاحظ
 وضع واعتبار بخلها لاهوال التي يثبت عنها في العينية فانه انما

الموجودات

الالفاظ بها باعتبار الوضع لا على المسم اذ يكون جميع المقاييس المسوقة للعلوم
 العينية كاذبة لعدم مطابقتها للنسب الامر فانه الصدق في مطالب الحكم لا
 في نفس الامر لا للوضع والاعتبار لانا نقول اننا لم نكن نعلمه في ذلك
 كقنا بانه كذلك في نفس الامر مع قطع النظر عن الوضع والاول كذلك
 فانهم يحكمون مثلا بان بعض الاشياء موبيا بعضها مبنية في وضع الواضع
 هذا الحكم مطابق لنسب الامر فلا يكون كاذبا لا يقال في علم امر لا يخرج تلك
 العلوم بصولة على ما هي عليه في نفس الامر لانا مع قوله علم ما هي عليه في نفس
 الامر يكون الحق علم احوال الموجودات علم الوجه الذي هي عليه في نفس الامر
 من غير ملاحظ الوضع والاعتبار فانه قوله بقدر الطاق البشرية متعلق
 بقوله باخا زبده بقوله على ما هي عليه في نفس الامر وقائده الاشارة
 الى انه انما في الحكمه علم احوال الموجودات علم الوجه الذي هي عليه في نفس
 الامر انما هو في علم الباحث وبقدر الطاق البشرية فلا فيه في ان وضع
 فيها حكم غير مطابق للواقع ومحملا فيكون المراد التنبه على ان ليس الحق في جميع
 الاحوال علم ما هي عليه فيكون المراد الموجودات اذ لا تنفي بها الطاق البشرية
 بل المبحث عنها هي الماحوال التي كخطها النوع البشرية وطرفها يكون
 متعلبا بقوله باخا في نفس بقوله علم ما هي عليه **واما** في تقسيم
 الامور موجودا لا بغيرتنا واختيارنا **واما** اراد سوله بوجودها
 لا بغيرتنا واختيارنا لا يكون بغيرتنا انما في وجودها وعدمها
 فانه وجودها ليس كوجودها فيكون بغيرتنا اختيارنا ونوا في عدمها او كونها
 على شكل اخر لم يكن كاسيل الما ذلك خلاف تدبير البشرية في ان ينعزل
 وما لا ينبغي ان لا ينعزل فانه كذا التدبير الى لا متعلق وجودها وعدمها
 من الان والآن وانما من المسم العلم ليس حصول اعتقاد ورأي فقط بل
 اعتقاد ورأي في امر محيل كسب الان لكسب ما هو خير في ذلك الامر

اي فلا ضرورة

علم امر كذا المراد التنبه

من قوة تنظيمها حالها والقوة التي تتأثر وتستفيد من المبادي العلمية
 مع قوة نظرية والقوة التي تؤثر بها وتتصرف مع قوة عملية ولها
 كسب كل القوة كالكلالها تحت القوة النظرية هي الادراك البصورية
 والتصفية المطابقة وكالها تحت القوة العملية هي الاعمال والافعال
 اذ انهم هذا يقول المراد بوجه النفس الكالها المحل ليس حصول كالها
 المحل لها بل كالها المحل كمالها تحت القوة التي هي التعريف ما هي
 قد خلت في الحكمة المنطق لانه كمال للنفس لانه راد بالكمال الكمال
 فان المنطق يكون باجتماع احوال المدونات وما ليس كالا بعينه
 والاعمال ايضا لانه كمال للنفس باعتبار القوة العملية **قار** والاولى
 مع انانية باعتبار النشأة الاخرى كحصول الالهي وانانية باعتبار
 النشأة الاولى يحصل بالطبع **قار** فان النفس توفق في الوجود
 على المادة يجب ان يكون البتة جميع احوالها من الطبيعة فله وجه لادبها
 في الالهي وان لم يتوقف فيكون يجب عنها من الالهي فلا وجه لادبها
 في الطبيعة فلما النفس في ابتداء وجودها يحصل كالاتها متوقفة على البز
 ومتدولة فيكون البتة عنها باعتبار النشأة في الطبيعة وفي تباينها
 ولذاتها وانما العقلية عن متوقفة على وجه شرطية فيكون البحث
 عنها باعتبار النشأة الاخرى من الالهي هكذا فيل توفيقه تحت لانه النفس
 لما كانت فحودة عن المادة غير مخالفة لها لم تذرع في موضوع العلم
 الطبيعة الذي هو الجسم الطبيعي من حيث انه واقع في التغير فله يكون البتة
 عن احوالها من الطبيعة اصلا وفحودة التوقف على المادة في الوجود غير
 في الاندراج في موضوع العلم الطبيعي فالقول في جوابه ان يقال متوقفة احوال
 النفس باعتبار النشأة الاولى في العلم الطبيعي من جهة انها احوالها
 فصد البرزخية في احوالها لانه الان الذي هو من اقسام الجسم

الطبيعي من حيث ان له نفسا مدبرة وينصرف فيه وغذ ذلك وبتقنية هذا البحث
 يعلم احوال النفس باعتبار تعلقها بالبدن كالدوائر المحسوسات
 البحث **قار** ليس البحث عن احوال الدوائر في الهيئة باعتبار انها موضوع
 حتى يرد في وجهها اقسام الحكمة بل لانه ينكشف به احكام افلاك والافلاك
 وينصط احوال الحركات في السرعة والبطء واجهة على الوجه المحسوس
 والمقصود بالالات فانه موضوعها الاجرام البسيطة العلوية والسفلية
 من حيث مقاديرها وحوادثها واماها واضاعها اللازمة لها **قار**
 الاول فيما يخص الاجسام **قار** فانه فليس ان كان موضوع العلم
 مطلوب الجسم الطبيعي لم يكن البحث فيه عن احوال الموجودات المختصة بها
 بالملكيات والتعقبات لانه عن عرض تلك الالوال بطلان
 جسم يكون بتوسط احوال فيكون عرضا غريبا وان كان موضوع
 العلم الطبيعي انواع الجسم لم يكن البحث فيه عن احوال المشتركة تعرض
 للانواع لا مطلق بتوسط احوالهم وهو الجسم مطلقا فيكون انبعاثا
 قلت الموضوع هو الانواع لا المطلق فاما ان يقال ان كان عرض
 الالوال العامة للموضوع بتوسط احوالهم دخل لم يكن عرضا غريبا
 كما هو رأي البعض والجسم اذا دخل في انواعه اذ هو جنسها فلا يكون
 العارضة لانواعه بتوسط عرضا غريبا او يقال من نقد الالوال
 المشتركة فينود مختلفة بكل واحد من انواعه فينتج انما اذ فيكون عرضا
 ذاتيا **قار** باجتماع احوال الجسم من حيث انه واقع **قار**
 المستوي ان موضوع العلم الطبيعي هو الجسم الطبيعي من احواله وان كان
 ولما اورد عليه ان احواله والشكل اذا كانا فذا للموضوع لا يجوز
 عنه فيه لانه الاعراض هي التي توضح للموضوع بعد تمامه
 والعيد من تمام الموضوع فلا يكون عرضا ذاتيا بمقتضى احوالها من حيث

مختصة

لانها احوال مشتركة

عليها وادفع فيه عدلات ربح غراما لو كان الكون الماعتيا التغير
 النور هو اعم للثانية وعليه الاعتراض لانه قد يكون موضوع علم اخر هو
 التغير مطلقا وبموت عنه هو اوكه والكون المذخر جاكته فلا انكسار
 وقد كذب بانه اوكه او قد مضى استعداد اوكه والكون فلكه قد يكون موضوع
 هو الاستعداد اوكه والكون من الاعراض المحيطة عنها بلا استكمال واعتراض
 بانه يلزم انه لا يجب فيه استعداد اوكه او كون فلكه مع انه واقع فانه
 يجب فيه بانه الفلك قابل للكون المستديرة ويكره ان يشارك في الموضوع هو
 استعداد اوكه المطلقة والبعث انما وقع عن استعداد اوكه المستديرة فلا
 اوعم الاحوال المختصة بالفلكتات **فيلزم** نوقس عليه في كون
 الاستعداد غير الاحوال المختصة بالفلكتات وشوها في بعض النسخ كان
 مثلا على الرأى لا يمتنع واجتبان اراد الاستعداد مع اوكه علم الاستعداد
 وهذا محتمل بالفلكتات وليس بشيء لانه كل من هاهنا علمه مبرهنة
 ببرهان مستقرفا لثواب ان يشارك اعتبار التغير بمرحلتين مختصتين
 نسي لعل العلم ان تصور موضوعه اه **فيلزم** نسي في ان يقول
 لطلال علم ليعيد العوم المقصود واجواب ان ترتب الحكم على استقيد
 علمه انما اخذ فنيذ الكلام على الطلب فيغير منه انه لا بد لطلال علم
 للاستشراك في الطلب النور هو العلم **فيلزم** لانه من مبادئ التصورية
 فله عليه كونه الشيء من مبادئ التصورية فيقتضي كونه مقصورا
 قبل التغير فيشكل من سائل ولو عند التروع في عدم الكون فيقبل
 التروع في اجواب ان الكلام مبني على ان العلم عبارة عن التصديقات
 انما تلو كونه الموضوع في مبادئ التصديقات فيقتضي كونه مقصورا
 قبل التروع في التصديقات انما تلو اذ من التروع في التغير هو التغير
 بجزء من اجزاءه بغير شرع فلا في هي اذ من متبعا انما فطر الابد

قبل

قبل التغير مقيد بقياس التصديقات بقيات بقية الموضوع فان قيل
 هذا انما يمتنع في المبادئ التي يكون مبادئها بالنبذة اجمع التصديقات التي
 هي اجزاء العلم لا مطلقا فانه الشيء اذا كان متبعا لبعض التصديقات
 دون بعض لم يمتنع الحكم بانه كونه متبعا له يقتضي كونه مقصورا قبل التروع
 فلما تصور موضوع العلم متبعا بالنبذة اجمع التصديقات التي هي اجزاءه
 لانه موضوعات المسائل انما انواعه واما اعراضه الذاتية واما
 اعراض انواعه واما انواع اعراضه وتمام تصوراتها انما هو مقصور
 فلكه متبعا بالنبذة اجمع لكن الاول في التغير ان يشارك لانه في مبادئ
 التصورية للعلم مطلقا ان بالنبذة اجمع اجزاءه **فيلزم**
 يريد المص **فيلزم** انما كانت مباحث المادة والصور من مسائل
 الالهية وابطال اجزاء النزاع في مسائل الطبع وكان سائل ان يقول
 لم يخلط المص بمباحث الالهية بمباحث الطبع شارحا لاجواب ان لا بد
 بالطبيعية التي هي مبادئ الالهيات كالفعل تعلم الاول وكان موضوع
 علم الطبع هو جسم الطبع فلا بد من تفريق الماهيات الثابتة والصور
 لتكمل بغيره العلم بوجوب اثباتها واثبات اجزائها واثبات
 المادة موقوف على ثبوت الجزء النوراني ووجوب التصدير به ولو فارق
 ابتداء تعلم انه مركب من المادة والصور واثبات ثنائها الالهية
 كان ذلك دغلة واعتراض انما يبرهن في مباحث اجزاء النزاع في
 متنع ويلزمه ان الجسم لا يترك من اجزاءه التي لا يتجوز وما يبرهن
 علمه في مباحث المادة والصور هو ان المادة والصور موجودا
 ويلزمه ان الجسم مركب منها فانه نظير النفس ما يبرهن عن طين فلكه
 من الطين الالهية وان نظير الامار فلكه من الطين فاسم عن اجزائها
 من الطين والافز من الالهية واثبات اجزاء النزاع في ثنائها

عندهم لم يكن اليقين عن احوال بئاع احوال الموجود فيقال منها
 ان الجسم لا يتكون من هذا حيث علم احوال الجسم المتبع فيكون العلم
 واما المادة والصورة فموجودا عندهم ولا فائدة الاعتناء بال
 في مباحثها وارجاعها الى مباحث الجسم مع ان اثبات ان الجسم مركب
 منها في الحقيقة اثبات انها موجودة في الجسم وهو اثبات افعال موضوع
 العلم وموضوعه واجاقه لا يثبت في ذلك العلم لانه موضوع يطلب
 اعراضه اتيه وما يعلم وجوده استحال ان يطلب ثبوت شئ
 لكن هذا لا يوقف **المر** لا يثار في توقف تصور موضوع
 التزجر من ايراد التصورية للعلم على بطلان الجزالة التزجر من
 هو من الماثل قدور لانا نقول ان في مبتدأ انية التصور روجه ما هو موجود
 على بطلان الجزالة التزجر هو التصور تمام الحصة فلا دور **فان** جوهر
 ذو موضوع **المر** اي قابل للاشارة الى جهة وبه اعترض عن الجزالات
 فانها وان لم تكن قابل لا نقيم لكنها ليست بذات وهي فلا تكون
 جزء لا يتجزأ **المر** لا يجب ارجاعه **المر** القسم الخارجة هي التزجر
 الفلكية وانما يكون اجد الوجهين القطع والكسر والفرق بينهما ان القطع
 يحتاج الى ان تباذلة فاصل بالنفوذ وله نوع اخفان في الاجسام
 الكلية والمانع منه الصلابة لانها يمنعها من النفوذ والكسر كغيره في
 الاجسام الصلبة بالمصادفة القوة والمانع منه الصفا اذ لا يتصور عند
 غاية الصفا انفصال شئ عن شئ بالصدمة ويكسر جمل كل من يتصور
 والصلابة مانع كل من القطع والكسر فتأمل **المر** ولا يجب
 الوهم اه **المر** القسم الوهمي هو ان حكم الوهم بان هناك شئ
 عن شئ والمانع من الصفا لانه اذا راك الوهم انا هو بواسطه
 الظاهر بالجوهر اذ اصفو جده انما عاين الحس فلا يستحق ان يقال فلان الوهم

على تميز طرفه طرف آخر **المر** النفس العقلية **المر** والنوع البشرية
 الوهمية والوضعية ان الوهم ربما لا يقدّر على تميز طرفه عن طرفه لثباته
 الصفة فيقف عن التميز بخلاف العقل فانه لا يقف على احاطة الكلمات
 المتشابهة على الصفة والكبر والناهي عن امتناعها فانه قلت فكيف تصور
 النزاع في كونه اوجه متقما بالفرق العقل قلت امراد بعدم وقوع
 قسم العقل هو ان اتيه اذا كان له خط من الامداد يكون متقما بالفرق
 العقل بمعنى ان حكم العقل بانه في شئ غشيه حكما مطابقا للمواقع
 ولا يكون الصفا والصلابة وغيرهما مانعة من خلا العقلية
 والوهمية واما ما ليس له امتداد اما اصله فلا يتصور في من مطابق له
 فانه ومن لا تقام فيه كاذن قطعاً لا عبرة به في فصل النزاع بين التزجر
 هو ان في الجسم اجزاء ليس لها امتداد اما اصلها ام لا ولا يمكن
 ذهبوا الى ان اجزاء الجسم حووه ذوات ومضاع ليس لها خط من الامداد
 اصله فلا يكون منقسمها بالفرق مطابق كالا ينقسم الفكر والوهم حكما
 ذهبوا الى ان كل جوهر ذي وضع لا يخفى امتدادا فانه وان لم ينقسم
 فكاد وبها لثباته صلاية او صفة كغيره ينقسم بالفرق العقل مطابق وقد
 في هذا المقام اقوام ولا يتبع اهواءهم بعد ما جاءكم من العلم **فان**
 وتزجر البرهان على بطلانه من وجهين **المر** اعلم ان لهم في ابطال طيفر
 احدهما ما دل على استحالة وجوده مطلقا وهو ان امتداد الذات
 لا بد ان يكون ما يحد من جهة **المر** الفوق عن ما يحد من جهة اخرى وكذا
 وكذا الكلام في بناء الجهات فيكون كل متجزأ بالذات منقسما في الجهات
 التلت لا سارا للسل كما دل على استحالة الجزر بذكر على امالة النقطة
 فيكون منقسمها لانا نقول النقطة غير متجزئة بالذات غير ما لاجالة
 للمكان دونه والبداهة تحكم باختلاف الجهات والالوان فيما هو

بالذات وقائل للمكان دون ما هو متوحي بالعرض فتأمل والموافق
 انما الطريق ما يدل على احواله تركب الجسم من اجزاء لا يتجزى لاعلى احواله
 مطلقا وهو ما ذكره كحق من حجب المتوسط للطر فليس عن التلاني و
 كان الطريق انما كافيا في عرض الصفتها اعني اشياء الهولي اوده
 ولم تتعرض للاقرار وتقرير كلامه على وقت ما به هو ان لا يجوز ان لا
 الجسم من اجزاء لا يتجزى لاجاز وجود تلك الاجزاء في مرتبة متناهية واللازم
 بط واللازم مثل وعلى هذا يجوز الملازمة مبينة من غير حاجة الى انما
 الشارح وقد افراده مع الترتيب المذكور ايضا يمكن
اقول رد عليه لجواز ان يتبع تعدد افراده لوجوب انحصار في شخص
 واحد ويجوز التعدد ويتبع الانحصار اجتماع على هذا الترتيب المذكور
 فله يتلحق ذلك من دليل **ق** واللازم تدخل الاجزاء **الاول**
 لا يقال ان اريد التدخل بالكلية فلان لزومه لجواز ان يكون عدم منع الوسيط
 من تلاني الطرفين بتدليل بعض من كل طرفين فيتم وان اريد التدخل
 في الجبل فلان استلزامه لعدم الوسيط والطرفين وعدم ازدحام
 الاجزاء على علم الجسم الواحد لا نقول ان لا اول ومنع لزومه بناء
 على جواز ان يكون عدم منع تدخل بعض من كل طرفين في الوسيط فيتم
 لان فيه الخط لا يقال ما ذكرته دفع للتدو وهو لا يستلزم ان دفع
 المنع الا اذا كان متساويا له ولا مساواة ههنا لجواز ان يكون عدم منع
 لعدم التلاني لا نقول مساواة ههنا معلومة بالدورة لانه الكلام
 في الاجزاء المتكافئة الجسم التام متين وهو انما يتصور بالتلاني وعدم
 المنع عنه التلاني الطرفين لا يكون الا بالتدخل وبالدورة **ق**
 وكذا يستلزم عدم ايراد علم الاجزاء **ق** هذا من علماته
 حكم الاجزاء في التدخل وعدم واحد فاذا تدلل انما منها عدم التلاني

بداخل ثلاثة او اكثر والافضل في عدم منع الوسيط عن التلاني الطرفين
 تدلل الوسيط مع احد الطرفين **ق** فلاقات احديها **الاول** اعبر عنه
 بان لا يتم انه لو لم تنبأ احديها عن الاخرى في الوضع كان ملاقا احديها
 لاحد الطرفين والاخرى بترجيها بل ترجح وانما يلزم ذلك لو لم يكن متميزا
 اصلا ولا يلزم من عدم التميز في الوضع عدم تمايز الوجوه وتبين شيئا
 اذ ترجح على ما اخرى التمايز لاخذ الطرفين والاخرى فلا هو ومثلهما
 فقط بالدورة فلم لم يتميز فيه يلزم البصيح بل ترجح قطعاً وانما مكاره
 لا يلتزم وقد وقع في العقلية انما جواب عن اسئلة اشكالية انما اتخذ
 تحت التمايز من الوسيط كانت الاشارة الى احديها غير اخرى فلم
 ان يكون ما يله في احديها ملة قباله فالدورة فيكون كل واحد من الطرفين
 متلاني التمايز متلاني متلاني فيتم قطعاً فلا يجوز وسطاً ما يله
 وقد فرضناه مانفا هيء وان لم نجد لزوم الانقسام قطعاً فترى فانه
 نفس **ق** من جاز وجوده **الاول** في منع لجواز انحصاره
 في فرد ولو سلم تعدد افراده فلم لا يجوز ان يتبع الاجتماع ولا بد لتلني
 ذلك من التلاني والاولى ان يقال لو تركب الجسم من اجزاء لا يتجزى جاز
 وجود تلك الاجزاء متلانيه بحيث يجوز واحد منها على ملئ في الاخرى
 في هذا الوجه كالتلاني انما هو انما منع تألف الاجام مما لا يتجزى
 لان انتفاء اجزاء مطلقة ويكسر منع من كسرة ايضا ان يقال لانه
 ان لو تركب الجسم من اجزاء لا يتجزى جاز وجود تلك الاجزاء متلانيه بحيث
 واحد منها على ملئ في الاخرى لجواز ان يكون تألف الجسم منها ما يقع فيه
 على غير آفة وجوده فلو علمه لزم يقع التلاني لاجزاء الاربعة من غير
 واحد منها على ملئ وقد يقع باء على تركب الجسم من اجزاء لا يتجزى يجوز
 بالدورة ان يقع جاز متلاني ويقع على احدها جاز متلاني فاذا اتخذ

يقع

ان يقول لم لا يجوز ان يكون الاجسام مركبة من اجسام متناهية في
الماهية بحيث لا يوجد فيها جنان سفيران متوائمتان في الحقيقة
وان لم يكن شيء من تلك الصفات قابلة لله تعالى بحسب الخارج
قال لا ينفك عنه الاتصال **القول** فانه قلت انه اراد
انه لا ينفك عنه الاتصال المطلق فسلم ولكن هذا لا ينافي ان يكون
هو القابل للاتصال لانه الاتصال لا ينفك عن الاتصال بالكلية
بل يزول الاتصال الواحد وكيفية الاتصال لان الاخرى والاتصال
اتما ينافي الاتصال الزائل والاتصال في الجملة والاجتماع لا يلزم مع الاتع
الاتصال في الجملة مع الاتصال الزائل وان اراد الاتصال بخصوص الحاصل
فلم يلزم لزومه قلت المراد هو ان يكون له وجود في الصورة قبل
الاتصال شيء واحد لا ينفك عنه اصله واذا طرد عليه الاتصال فله
انه لا ينفك ذلك المنفصل الواحد بعينه وهذا من زور بل يقدم وكبرت
مستلزمة ان قلنا ان الاتصال الحاصل في كل صورة لازم لها تقديم
لكل الصورة بانفصاله فائلا **قال** والقابل يجب ان يكون وجوده
مع المتصور **القول** القابل الحقيقي للشيء يجب ان يكون موجودا عند وجوده
متبوعا له ان القابل للشيء موصوف به ويجب بقاء الموصوف عند وجود
والا يلزم وجود الصفة بدون الموصوف وهو **قال** والقابل للاتصال
هو ما يقبل الاتصال الواحد **القول** اعرض عليه ان الاتصال على ما ذكر
من التفسير عبارة عن الشئين زوال اتصالهما الى اتصال واحد وهو
الاتصالين ولا شك انها انما طردا ووقفا على الاتصال الثاني فكون
الثاني قابلا لها بل للاتصال ان عبارة عنها فله يكون القابل للاتصال
هو ما يقبل الاتصال الثالث بل بينهما تباين كل واحد وان اراد زوال
اتصال واحد وحصول اتصالين آخرين عن شيء وزوال الاتصال موصوف

بالاقتبال وحصول الاتصال الاخرين لذلك الموصوف لا شك ان القابل
يزوال عن الموصوف وحصول اتصالين آخرين له هو ذلك الموصوف لا ان
لات الثالث فان القابل للمقابلين هو ما يتوارد عليه المتقابلين مع بقاء
على هوية الشئ في الحالتين الا يرد ان القابل يزوال البياض وحصول
السواد هو الجسم الذي يتوارد عليه البياض والسواد مع بقاء هوية
في الحالتين فظهر لزوال الموصوف على الاتصال لا ينفك عنه ان يكون قابلا لها
فظهر صحة قوله فالتالي للاتصال هو ما يقبل الاتصال الواحد **القول**
فكونه محله للصورة المجسمة **القول** فيلزم عليه هذا توزيع بعيدا ليس
من كونه شيء محله للزوم كونه محله لمفهوم والارزاق كونه محله للنفذ واعلم
اننا انما اراد بالاتصال مفناه الظاهر اعني وصفه مستقلا احيا
الى استقبال هذه المقدمة فورد عليه الاشكال والقوم ارادوا بالاتصال
الصورة المستقلة في نفسها فيتم من غير استعانة تلك المقدمة وهو
حال متناهية في هذا المقام اعني مقام اثبات الوجود ان لنا
ممتد في الجهات الثالث وهذا بدليل يحكم العقل بقاءه في ذلك
اجوده امتد لا يجوز تركه من الجهة التي لا يتجزى وله قاهو في كل
نفس في جهة واحدة او في جهتين بل يجب ان لا يكون له اجزاء اصله او كونه
اخلافا مستقلة في خد ذاتها او منتهية الى ما هو كذلك ففقدت
جسم مستقل في خد ذاته فهذا المستقل بطرء عليه الاتصال لا تفك اذا
طرد عليه الاتصال لا ينفك اجوده مستقلة في نفسه بغير تقديم ويكبر
اخره فلو لم يكن في الجسم شيء سوى اجوده مستقلة في نفسه لزم ان يكون
اعدا بالكلية وايجاد الجسمين الذين من كتم العدم وهو من زور
الاتصال فله تدهنك من اوتات على تقدير الاتصال والاتصال
لا يكون مستقلا ولا منفصلا في نفسه بل تباين ذلك اجوده مستقل

في ذاته فيكون واحداً لوحدته ومقدراً بقدرة ومقدراً مع انتقاله منفصلاً
 مقدراً مع قدرته وإذا كان ذلك الشيء مع انفصال الواحد مقتضياً
 ومع انفصاله مقتضياً مقدراً كان انفصال الواحد مقتضياً مقتضياً
 فيكون مقتضياً لانفصال الواحد حالاً لا انتقالاً ولانفصال مقتضياً حالاً لا انتقالاً
 فيكون جوهراً قطعاً فهذا الجوهراً الذي هو الجوهراً المنفصل في ذاته هو
 بالهول **قال** أي ذواته منزهة عن شريك في الوجود
 الا وانفصاله في نفسه كالخط والسطح وكس التتابع يكون لغيره منفصلاً
 من جهة نهاية واحدة فاصل بين الطرفين فيه فيكون مقتضياً النهاية
 من جهة واحدة ونهاية للآخر وهذا مقتضياً اشتراك لا جوازاً معقولة
 في الوجود والنهايات وأما إذا انفصل انفصالاً يكون لكل من الطرفين
 نهاية فانه من اشتراك في النهاية **لولا** لم يكن له انتقال لم يكن
 جوهراً منفصلاً **قال** نظامه يتبع ما به مراده ان الانتقال المطلق هو لازم
 ماهية الجوهراً المنفصل بحيث لو انتقل الانتقال المطلق انتقلت ماهية
 الجوهراً المنفصل اذ هذا الجوهراً لولا لم يكن له انتقال لم يكن جوهراً منفصلاً
 اما ان يكون ذاتاً وضع فيكون جوهراً لا يتوحد وقد ينزبط له اولاً فيكون
 متارفاً اي جوهراً او هو فلهذا هو موضوع على هذا الوجود ما هو مطلوبه
 ذوات الجوهراً المنفصل عند زوال الانتقال الكائن المحض لانه لم يبق لزم
 الانتقال الكائن المحض من غير فالاول ان يقال الجوهراً المنفصل اذ لم يكن
 على الانتقال زالت الهوية الشخصية وانفصلت حصل بوجوبها
 لان الواحد بالحق في نفسه لا يكون واحداً نارة واشتراك في غيرنا لان العلم
 بالضرورة انما هو في الكون على قدر كونه واحداً مقتضياً في نفسه
 اذ جعل في الكون في ذاته من هو في الحقيقة الانتقال الى لم يكن
 فيها منفصلاً الا وحصلت اشياء هي منفصلة متحدة لم يكن موجودة

في تلك الهوية الانتصالية **قال** فلولم يكن في الجسم شيء سوى الجوهراً المنفصل
 قد توطن فيه لجواز ان يقدم انفصال الواحد ويوجد كذا مقتضياً
 افران وبالعكس ولا يكون هناك محلاً قابلاً لها يافق معها قد عور القذرة
 في الجسم عند انفصاله لان عدم الطبيعة **قال** وانما معلوم لا انتفاء
قال منع ذلك لجواز ان يحجر حلولها في الصورة الثبوتية وليس شيء
 لانها مبدء للفصل فلا يكون قابلاً **قال** فانه الجوهراً بالحق بالحيثية
 يعبر عنها كانه جسم بالياض بغير بين **قال** اعترض عليه باقده ان اراد
 انه بغيره ووجد جسماً سبب حلول الجسم فقط فبط لانه الجسم هو المجموع
 لا مجرد الجوهراً بالحق وان اراد انه مع الحيثية جوهراً متوحد للجسم
 ونسبها يكون الجسم بالفصل بخلاف الجوهراً بالحق كسر هذا الراجح فمصادرة
 فاصل **قال** لانها مع قطع النظر عما يرد ذاتها وينفصل عنها المكنز
 وجودها بغيره من غير غنى عنه كجست الذات **قال** هذا الشارة
 الجواب مما قاله لا يجوز ان لا يكون غنى عنه كجست ذاتها ولا منفصلة
 بجسمها ان يكون كل من الطرفين والاحتياج كجست معانج مقتضياً جواباً
 لا واسطتين القياس والحاجة الذاتيتين فليز من احد ما سقت الاخر لان
 الطبيعة الصادرة مع قطع النظر عن الامور الخارجية عنها اما ان يكون وجودها
 بدون المحر او لا فانه الاول في غنى عنه كجست الا فتحتاج الى نفسها
 ولتافيد كجست اما اولاً فلا تارة اراد ما مكانه الوجود بدون مع قطع النظر
 عن الامور الخارجية ان الطبيعة من حيث لا يتفق الحصول في المحر
 ولا عدم الحصول في المحر **قال** فتحتاجها غنى عنه كجست هذا المعنى فوالله ان
 حلولها في المحر **قال** لانه كالجوهراً بالحق كجست من لا اقتدار علم
 لكن لا نعلم انما هو حل في ذاته عن شيء في نفسه كجست من لا مقتضياً
 لانه في ذاته بالحق له يقين عدم الحاجة فتحتاج حتى يلزم عن الانتقال

انتفاء
 ها

الحكم بيب بعض المواضع انتفاء عدم الحاجة فتخلف عن الذات متفتها
 بل غاية ما لزم انه لا يفتي الحاجة وبوت الحاجة الى العز لا في نفسه
 حتى يلزم التماثل وان اراد بامكان الوجود بدون الحكم مع قطع النظر
 عن الاغيار ان الطبيعة من حيث يقتضي تساوي الحصول الحكم وعدم
 الحصول فيه فله تخرج احدهما عن الالف اصله فهذا المعنى لا ينافي لاج
 الذات في الترتيب عبارة عن افتقار الطبيعة المحسوسة الى الترتيب
 لو اسلم بينهما الجواز ان لا يقتضي التساوي ولا الحصول الحكم ولا عدم
 الحصول فيه لانه يقتضي افتقار تساوي الحصول وعدم الحصول عدم
 تساوي الحصول وعدمه لا افتقار الحصول وعدم الحصول فانه كل منهما
 اخفى من يقتضي تساوي الحصول وعدمه وكذا المجموع لا يرى انه يمكن
 لا يفتي تساوي الطرفين بحيث لا يجوز ان يترجح احدهما على الآخر والآن
 خلوة عن عدم الوجود معا وهو محم ولا وجوده ولا عدمه بل كما كل
 من الوجود وعدمه كيب امر خارج عن ذاته واما ثانيا فلانه اكثر
 وجودها بدون الحكم فليس غنية عنه كيب الذات والافتقار اليه بحسبها
 شريطة كل ما لا يكون وجوده بدون شيء فهو محتاج الى ذلك الشيء
 وليس مستقيم فانه العلم لا يكون وجودها بدون معلولها مع انها مستقرة
 اليه اصل فالاول ان يشار في هذا المصطلح الامكان سواء كان امكان وجود
 الشيء وعدمه في نفسه او امكان وجوده في غيره لا يكون كيب
 بل يكون ذاتيا اليه كمال الوجود في الامتناع كاقترافه في غيره فلا يخ
 اما ان يميز وجود الصورة بدون الحكم كيب الذات ولا فانه الاول
 يلزم انه يميز في اصله فير ما ذكره في الشرح وان كان الله فاما ان يميز
 وجود الحكم بيب الذات او يتبع الذات والاول مستغنى لانا قد اثبتنا وجودها
 في الحكم في بعض الاجسام فتبين الامتناع بدون الحكم كيب الذات هو

ولا يد عليا ان يقال لم يجوز ان يكون الامكان والوجود الامتناع
 كيب الذات ويتصف بحدها كيب الغير لان المنة بين الامكان والذات
 والنوب الذاتية والامتناع الذاتية حاصرة بلا شبهة سواء كان المنة
 الى وجوده في نفسه او الى وجوده لغيره وهذا ما نفردت به **قال**
 فلو حمل الوجود **قال** قبل استغناء الشيء بالذات عن الحكم اذا كان عبارة
 عما ذكره فهو امكان وجوده بدون الحكم نظرا الى الذات مع قطع النظر عن
 الاغيار لا يكون هذا الامكان منعكاً عن شيء من حصوله في ذلك الحكم لانه
 في الحصول في الحكم هو الافتقار الى الحكم ولو كلف الغرض الافتقار في العمل
 لا يدفع الاستغناء الذاتي بانه المذكور فلا يلزم التماثل اصله و
 والجواب ان الاحتياج والاستغناء متنافيان قطعاً او لا
 هو امكان الوجود بدون الحكم والاحتياج هو عدم امكان الوجود
 بدون الحكم غاية الامر انه فاعل احدهما في كل النزاع هو الذات وقيل
 الآخر هو الغير ونقد القائل لا يجوز اجتماع المتنافيين فاذا لم عليه كمال
 ولو كيب الغير فلول عنه الاستغناء استغناء ولو كيب الذات لا امتناع
 الامتناع المتنافيين فيهم التماثل كمال ومن ايضا نوضح هذا الدليل
 لزم انه يميز التوافق في الجسم المميز بجزء الدليل بعينه اذ يشار الى التوافق
 مع النظر عن الاغيار اما ان يكون وجوده بدون هذا الجسم المميز في ميان
 او اولاً فانه كان الاول كان مستغنياً عن كيب الذات فيلزم انه لا يميز
 فيه وان كان الله محتاجاً الى كيب الذات فيلزم ان لا يوجد في ميان او
 فيكون مستغنياً والجواب اختيار الاول قوله كمال مستغنياً عن الذات
 منكم قوله فيلزم ان لا يميز فيهم واما يلزم ذلك لولم يميز في محتاج
 الذات الى الجسم الذي هو اعم منه وهذا لا ينافي الهوى لانه ان امر
 اعم فيرض احتياج الصورة اليه يكون هو الهوى لانه لا يباد بالهوى

قطع

الاجوب الخ فالتة كجسدية فثبت الاحتياج اليها وتيمم **ط**
 واجيب بان اراداه **ط** كيق هذا الجواب على ما ذكره بعض الفضلاء ان ثبت
 الجواب في الجهات الثلاث بدين وقد ثبت بالكل وقد ثبت بالكل ان بق
 انه لا منفصل لا متداوه فهو متصل في حد ذاته وقد يطلق عليه الاتصال بمبالغة
 فنقول هذا الاتصال بطريقه عليه الاتصال فبالله يمكن هذا الاتصال الجواب **ط**
 وهو اراد بالصورة هنا وانما اعتبار كون هذا الامتداد الجواب في الاله
 ويسمى بالصورة بهذا الاعتبار فليس يكونا اراد في هذا المقام فله **ط**
 بل اراد هذا الحكم على سبيل الفرض **ط** ان سلم ان اراد الحكم
 على سبيل الفرض متوقف على وجود الصورة فثبت ان ارادوا ان لم يتقدم كمالها
 قبل ان يتم المنفصل بطريقه عليه الاتصال وهو حكم بالحقيقة على الصورة بجمية
 المنفصل في نفسها بطريقه الاتصال لان الاتصال بجمية انما يطبق على المنفصل
 بجمية وليس هذا الا الصورة المنفصلة في نفسها مع ان الحكم على جسم المنفصل
 بطريقه الاتصال قبل اثبات الوجود في الجسم ولم يتبق عليه بطريقه الاتصال الصورة
 المنفصلة وهذا كاف في اجابة السؤال فالتة **ط** وانما ثانيا **ط**
 محمول هذا الجواب ان اللازم من الحكم على الصورة بقبول الاتصال هو **ط**
 المادة وجود الصورة هو لا متوقف على المادة وجود الوجود فله
 وهو بحقيقة راجع الى ما ذكره في عرض الجواب **ط** وانما الجواب في نفسه
ط هذا الجواب لم يرد بالاتصال الا الجواب المنفصل في ذاته
 وليس هو الا الصورة بجمية الا انه اطلق عليه الاتصال بمبالغة
 لا لمتى تصدرت ولا غبار في كلامه **ط** فنقول الجواب
 كيف يكون قليل المحمول مع انه في بيان ان اراد بالمتداوه والاتصال
 هو عرض كما ان اراد بالصورة الا ما انفصل النور هو غايه الامانة
 الملقى لا يتصل على المنفصل بمبالغة وان اراد ايضا لم يتزاد

مراد الحق لآله **ط** ان لو ثبت ان الصورة **ط** الجواب **ط**
 في الوجود الا بعد انفصل بفصل يقينه وهما متحدان في الخارج في الجمل
 والوجود في الطبيعة بجمية في الخارج ذو آت مختلفة في قبولها
 المنوعة لجازا اختلافها في لاقتناء والتوازم بجمية الطبيعة النورية
 فانما طبيعة متمثلة لا يتوارفها في لوازمها **ط** ولا شك اننا
 ماهية نوعية **ط** اعترفت بانها ماهية نوعية وذلك ما سئل
 الالباب فان ما ذكرناه ١٢٠ فصل في الامور الخارجية عنها متمثلة
 انفسا داخلها فيه ثم فان الطبيعة بجمية امر مهم كالمقدار فلا يقو
 وجودها الا بالانميوع بفصول متنوعة لها وبعد تنوعها فيقسمها امر
 خارج عنها فلم قلتم انها ليست كذلك **ط** ولئن كانت الصورة
 بجمية **ط** لمصلحة انما ولئن قلنا ان الصورة بجمية خارجة مختلفة
 لكن الالهوية الاتصالية مشتركة بين الاجسام كلها اللازمة لها
 واحدة نوعية فاحتاجها الى الهوى يتقدم على النور وجود الالهوية
 في جميع الاجسام ويرد عليه ايضا منع كون الالهوية الاتصالية طبيعة واحدة
 نوعية ولم لا يجوز ان يكون فقايق مختلفة والاحتياج انما ثبت للالهوية
 الاتصالية اللازمة للاجسام القابلة لله تفكاك وله يدر منه احتياج
 الالهوية الاتصالية اللازمة الفارقة لله تفكاك فله ثبت وجود
 الالهوية في الجميع **ط** فوضع هذا الفصل اول **ط** فيل تانين
 ان كل جسم مركب من الوجود والصورة بذاتها محتاجة اليها فثبت
 ان الصورة بجمية لا يتوحد عن الوجود فلا حاجة الى هذا الفصل اللهم الا ان
 ان يقال اراد هذا الفصل لزيادة الاستظهار **ط** لكنه لا
 الواصل بين الخطير **ط** هذا كيك جدا لانه ما فرض في قبله في
 خطاه مستفها كما انها ساقت من مبداء واحد وليزجها الى النهاية يرها

ولا يلزم منه ان يكون انواج باينها كسبته ايدى ما هو ط كوز ان يكون
الانواج اقل من تزايدات فان كانا اذا كان الزيادة اقل من ثلث فاعلم
فالقوت ان يعبر كونه الانواج بقدر التزايد في الفوق و نال لو لم يكن
بعد غمته لا يمكن ان يخرج من مبدأ الخط في مستقيمات في مثلث
تزايد البعد منها بقدر تزايدها و يذهب الى غير النهاية لكن لا يلزم
منه اسكان وجود غمته مع كونه محصورا بين حامين وهو محصور
وعليه منع ط و اعلم ان المصالح في هذا البرهان كونه الانواج بقدر التزايد
ان قيل كما فعله الساجي ارس و رد عليه المنع و احتاج الى التنقيح
عنه ان ثلث مقدارها ذكرها ان تخرج فقله منه ولما اعتبرت ان ح كونه
الانواج بقدر امتدادات فان افترقا لمسا خطا ح كونه
المنع لانه اذا امتد كل واحد منهما ذراعا كان الانواج بينهما ايضا ذراعا
على هذا الفرض و اذا امتد ما اذرع كان الانواج بينهما ايضا كذلك
فاذا امتد الى غير النهاية كان الانواج ايضا غمته قطعاً مع كونه
محصورا بين حامين نعم يتجلى على الفرض انه لا يمكن على حاله الاتساق
في جميع الجهات او جهتين حتى يمكن الانواج بقدر الامتداد او بكثر تزايد
الانواج الى غير النهاية ولا بد لان على حاله الاتساق في جهة واحدة
متزايد بقدر واحد انما اعتبر كونه التزايد بقدر واحد لانه لو كان
زيادة كل بعد اقل من زيادة ما قبلها جاز ان يكون التزايدات غمته
مع كونه البعد مشتركاً متناهياً كأن يكون مثله زيادة كل بعد بنصف
زيادة ما قبلها ولما كان كل خط قابلاً للتقسف الى غير النهاية لم يلزم من التزايد
الغمته على هذا الوجه كونه امتداد جميع التزايد من نصف التزايد
الاول فقله غمته و انما الكلام في امتداد التزايد مع انه مقصود و قابل
في التزايد ايضا لكونه اقرب الى التمام والاضيق اذ له حد مقرب لحد التمام

وان شئت ان فعل الشكل المقصود فقلك ان ترسم دائرة باي عدد
وتقسم محيطها بسنة اقسام متساوية وتخرج من مركزها خطين محيطين
يقسم من تلك الاقسام السبعة فبصل ساقيان يكون تزايد باينها بقدر
تزايدها وتقسم خطيها البعد الاصل لكونه اصل الابعاد الباقية اذ هي
مشتملة عليه وعلى زيادة و والتزايد بعد اعني دة البعد الاول لا شمله
على زيادة اولا ولما ان كل جمل من التزايد الغمته فانهما موجودة
في بعد واحد فوق الابعاد مشتملة على تلك الجمل او فيه نظراً لانه ان اراد
ان كل جمل متناهية من التزايدات الغمته فانهما موجودة في بعد
واحد فوق الابعاد مشتملة على تلك الجمل فم و لكن لا يلزم منه وجود
التزايد الغمته في بعد واحد وان اراد ان كل جمل من التزايدات
متناهية كانت او غمته في موجودة في بعد فوق الابعاد مشتملة
على تلك الجمل فهو م لان الابعاد مشتملة على التزايد الغمته ليس كافي
لعدم تناسلها فكيف يوجد التزايد الغمته في بعد فوقها والاول
لم يوجد فوق تلك الابعاد بعدكم قوله فيلزم ان يوجد في تلك الابعاد
بعد هو الاخر الابعاد م و انما يلزم ذلك ان لو كانت عدم وجود
فوق تلك الابعاد لانتهاها وليس كذلك بل لعدم القوة فانظر
بعد فوق غير من قبل بعد اخر الى الانتهاء في سبيل حد او حدود
بالمقدار او انما قال بالمقدار يتناول الشكل استقامات كالدائرة و
والربع و شكل الجسم كالكرة والمكعب و اراد بقوله او حدود
ما فوق الواحد لئلا يخرج شكل نصف الكرة ونصف الدائرة فانه
شكلها هي حاملة احاط الحد من اعني السطحين في شكل نصف الكرة
والخطين في شكل نصف الدائرة قوله فيكون مشتملة انما يلزم
الصورة اذا كانت متناهية في جميع الجهات ولم يثبت ذلك باذكرة

من التلويح كما مر اليه لانه قوله لا يدور محقق فيها اذ ثبت ان كل واحد من الاشكال
على سوية الا ان الفاعل الحقيقي للكل على القابل عندهم موجب فلا يفتقر
بعضها منها دون بعض الا اذا كان امر محقق من خارج بخلاف اذا كان
الفاعل متنازعا فانه يتحقق البعض كسب ادته وتالاه يقول لم يكون
ان يكون فواعل متقدمة لكل منها مناسبة محضو البعض من اشكاله يفتقر
كل واحد منها في بعضه مناسبة محضو مع سلكه محضو لا بد من ذلك
من الكل في والاشراك الاجام كلها في السلك لاشراكها في الجسمية
ولو انما الما كانت الصورة الجسمية مشتركة والفرق في مقتضى الشكليات
الصورة بحيث لم يكن لونها مغلفة وجب اشراك الاجام كلها في السلك
المعبر لاشراكها فيما يفتقر اقتضاء تاما وهذا انما يتم كونها الصورة
الجسمية كلية واحدة ولم يفتقر بعد وما ذكره السارح فيما قبل فمعرفة
حال في من غير ان يفتقر لها في من خارج وتفتقر عنها في هذا النقل
غير مطابق للكلام المتعارف في اطلاقه تقابل والانفصال لم يفتقر باقية
الاشكال في و الحق انه يترك الاشكال في الجسم اعلم انهم استدلوا على وجود
المقدار ومفاتيحه للجسمية بان قالوا الجسم الواحد كاشفة منكم يتوآرد
عليه مقادير مختلفة عند اختلاف اشكاله من التكيف والاستدارة مع بقائه
جسمية بعينها اذ لم يطرأ عليها انفصال فثبت انه في جسم او اورا الجسمية
يتبدل مع بقائها بعينها والحق غير ان كل اذا عرفت ذلك فتقول لو كان
تبدلا لا شك في الجسم لا في غير اتصال وانفصال لم يمتح استدلوا بالامور المذكورة
لان ثبت على بقائه الجسم عند تبدل الاشكال ولو لم يكن تبدل الاشكال
الا بالانفصال والانفصال لم يكن الجسم باقية بعينها فلم يمتح الاستدلال
في و اراد بالوضع ههنا انما قارنها لانه التوضع بطريق علم في
وهو الهيئة كما قبل في سبب اجابة بعضها البعض والامور الخارجية

عنه و فاما ان تقسم في جهة واحدة وهو الخط او الاول ان يقسم
الانقسام في جهة واحدة بقيد فقط لوجح السطح وكذا الانقسام
في جهتين لوجح الجسم انما تترك لانه المتقابل ههنا في جهة واحدة ذلك
القدر في توسط بين السطحين الى حيث يتلاقى كل مستقيما لا في
ولا بد من هذا القيد الا ان لزوم الانقسام في جهة الفرض
لما لم يكن الا على السلك ولحيث على هذا الوجه جعل في زيادة السطح
علم هذا الوجه في هاتين السطحين اه واما فرض توسط الخط المستقيم
بين السطحين العرضيين الذين هما طرفا السطحين لانه وجود الخط الوافق
وتقدمه اذا دها مما لا يشبه في اطراف نهايات المقادير
اه فانه الجسم اذا انتهى في احدى جهاته فقط فلا تترك انه يتقدم ههنا
شيء متقدم في جهتين هو السطح واذا انتهى السطح في احدى جهته فقط يوجد
هناك بعد متقدم في جهة واحدة وهو الخط واذا انتهى الخط في امتداده
توجد هناك شيء لا يمتد في جهة ولا تقسم اصلا وهو نقطة واما
البناء ههنا لا تقطع لانه النهاية في المقدار فلا بد ان السطح لكثرة
متناه مع انه لا يخط فيه بالفعل اصله لانه تهاهية بمعنى النهاية في
المقدار له يعني الانقطاع فانه سطح الكثرة متناه لا انقطاع مع انه
في جهة اصله واما النظر الواقع في اشكاله تدخل الخطوط المستقيمة
اه هذا النظر وارد وذلك لانه امتناع الدخول في المقدار
هو مقدار في حاله مقدار اصله لا يمنع فيه الدخول بوجه في الوجه
وماله مقدار في جهة واحدة فقط امتنع الدخول فيه في تلك الجهة فقط
واما مقدار في جهتين امتنع الدخول فيه في تلك الجهتين دون
الجهة الثالثة واما مقدار في جميع الجهات امتنع الدخول فيه بالكلية ولما لم يكن
لخط مقدار في جهة واحدة لم يمنع ان يدخل الخط في اواكته في تلك

اجبة واما قوله هذا اتناظر معترف بان مجموع الخطين الخ فلس شيء
 لانه اراد ان يخطو اذا انظم بعضها البعض في جهة الطول فمجموع الخطين
 متساو اعظم من الاخر ولكن الكلام في الانظام في جهة العرض اذا انظم
 احدهما الآخر في العرض يتداخلان ولم يزد مقدار مجموعها على مقدار
 الآخر فلا يرد ما توهم ان تخرج اسكن في الاور التنبه على انية
 الزمان في اشارة الوجود به بل هو مذكور في قوله لا استدلال
 بتنبه على ذلك وقد ذكر في بيانه وجوده في الناس فالبعض يقول
 بوجوده حتى تستوي الاوقات والايام والساعات وسهرو وسنير
 وفيه ان يكون له هو ان لنا او امتد امتدتها اليها واما انه وحق
 او موجود فليس يكون له به براهنة بل يتوقف على الاستدلال
 به انما ذكرنا بالضرورة ان بينهما او موجودا او لا بشيء الا ان اراد
 بالامكان بينهما ليس يتقابل الواجب والامتناع ليرد انه او عقل
 عن موجود في الخارج ويختص بل اراد به او متدبر مع قطع المسافة
 لكن الكلام في وجوده وانما خرج قد ادعى الضرورة في الفصل
 انه دعوى الضرورة في محل النزاع غير مسموعة والظان انه او هو كصير
 في الوهم من نزاع اجراء هو كاذب كالتكلم في العلم ان الحكماء قالوا ان
 لو كان لها ميبا احدهما لو كان في المتوسط وهي او موجود في الخارج غير
 منقسم من اولها و الاخرها يختلف بينهما في حدودها
 وتاينها لو كان في القطع وهي او موجود في المتوسط في الخارج
 كصير في الحال في استرا لو كان في المتوسط وعدم استراها وانما الوجه
 هو ما كان مقدارها لو كان في المتوسط وهو غير منقسم كما ان محل النزاع لو كان
 في المتوسط وهو غير منقسم واما اننا التزمنا او متدبر فمتدبر لو كان
 بمعنى القطع عن موجود ضرورية انما مقدار غير الموجود لا يكون موجودا اجراء

كصير في انما من سبله اننا انما انقسم التزمنا بالان استرا وانما
 هنا قد ادعى الضرورة في وجود ذلك الاول الوجه في ادليس
 منها بحيث مع قطع المسافة اما لو كان الباطنية فلا يكون موافقة
 في الاخذ والترك للكون التزمنا موافقة للكون الباطنية في الاخذ والترك
 لا يبع قطع المسافة القضية لزيادة تباينها ولو ادعى كون ذلك الاول
 لقطع المسافة فيكون متساويا له كانه قابل ومنطبق عليه ف
 وهو الابعاد التي بعث في الاجسام او هو بالابعاد منها هو
 الامتداد الخطية ولا يلزم وجودها بالفعل في جسم كالمركبة والاهل
 الممكنة الفرض في كل جسم غمنا وامتدتها هو الابعاد
 بعد التنبه الى مناهج على اننا في الفواجم استرات بالضرورة والوجود
 والعقل لانه امكان فرضها جامعة بجسم يتاثر بها في الطول فانه السطح
 وانما انكر في فرض الابعاد التنبه المتناظر لكن لا على زوايا فواجم بل
 على جادة ومنهجه قوله وانما من بين الجهات التي هما الفوق والحت
 اه اعلم ان لنا جهات مطلقه واطلاق الجهات اما الجهات المطلقة هي من
 الامارات او منتهى كذا المستقيمة على احدها الفوق والحت
 العلوية منها حقيقتا لا يبدل الاصل لانه الفوق منها منتهى الارتفاع
 النزيل رأس الانسان بالطبع اي الطرف النازل اخل لان وطبعه
 كان رأسه اليه والحت منها هي المنتهى الارتفاع الى يديه وطبع
 اي الطرف النازل اخل لان وطبعه كان قد يديه اليه والفوق
 والسفل هذا يعني لا يتصور فيه تبدل اصله وهذا ينبغي ماذر الامام
 ثم انما انما يتبدل لان الفوق فانه اذا وقف شخص في خط واحد لا يزل
 فالجانب النزيل رأس احدهما على قدم الاخر فما هو فوق العيان الا احدهما
 تحت بالقياس الى الآخر ووجه انقاعه هو ان الفوق على ماذرنا يابل

متدبر

خط

خط واحد

طباً

رأس الان طقا اي اذا اخل الان وطبعه كان رأسه الماذك بجانب
والنبت ما بل قدم الان طبعا اي اذا اخل وطبعه كان قدسها الى لا تك
انما بجانب النزل على رأس احداهما طبعا لا بل قدم الألف بالطبع والا كان قدم
احد الشصير لو فرضنا حيث رأس الشصير لا ف كانت على النبت الطبيعية
وليس كذلك فقامدو والارض البيا منها اعني الشمال واليمين
والقدام والخلف تبدل لانه اليمين هو منتهى الانارة النزل اليه
الان والشمال النزل عليه يا ر الان والقدام ما عليه وجهه
وتخلف ما عليه ظهره والمتوجه الامتداف منتهى يكون امتداف قدمه
وامتداف خلفه ويكنو بينه وبين الشمال تمامه ثم اذا توجه الامتداف
ينزل الجميع وصار قدمه خلفه وبالعكس بينه تمامه وبالعكس والامتداف
اليمينات فيتناول الاطراف العالمه يتكلم في كل جسم ووجهها ليست
انها هي اقام مطلقا بجانب شذال اما الفوق والسفلى فانها اعتبارها في الان
منتهى عن طرف امتداده الطول حال كونه على كونه في الفوق طرف
امتداده النزل على رأسه حال كونه على كونه في السفلى والنتى طرف امتداده
الطول النزل على قدمه حال كونه على كونه في الفوق وبالعكس يكون طرف
امتداده الطول النزل على رأسه تخلفا وطرف امتداده الطول النزل على
قدمه فوالا لانه الفوق والسفلى هذا المعنى عبارة عن طرف الامتداد
الطول الان باعتبار اعراضه لا زعم وهو كونه الان على كونه في الفوق
فاذا اقتصر ذلك الى مرتبة الفوق والسفلى والاربع الناحية
فلان اليمين في الان منتهى طرف امتداده والوقوف النزل على فوقه حاشية
والشمال طرف امتداده والوقوف النزل على حاشية والقدام طرف امتداده
النزل على البطن والخلف طرف امتداده والوقوف النزل على الظهر ولو فرضنا
ان الوجه والبطن خلفا في موضع النزل في الان الظهر والخلف الرأس

تغير

شذال

شذلت من الاربع الا ان هذا هو فخر واقع واذا عرفت هذا فتقول
بني ان رح او لا مطلقا بجانب ثم ذكر ان اثنين من هذه الجهات اعني الفوق
والسفلى حقيقتا يتبدلان وان عدم شذال الفوق والسفلى اللتين
هما من جهات مطلقة وهذا خلط في الكلام فقامدو فانه كلمة منها
عند التحقيق جهة فوق او تحت او ذلك لانه جهة الفوق هي تحت
النك الا على النك الذي ينهي الانارة من جانب كيطه بجميع الاجسام ووجه
النك هي ان كونه النك ينهي الانارة من جهة اخرى ليس اليمين والشمال
الا احد هذين اذ لا يخرج عنها باعتبار كونه متبادلا لا في الجانبين او صفها
وكذلك القدم والخلف ليس الا هذين باعتبار كون ظهر اليه او وجهه
الله و اذا كانت الامتداف الامتداف وامتداف النزل لا وضع له
منتهى لان الانارة الامتداف معصوم فلهذا لم يكن متبادلا
موجودا لانما نقول في ان كانت او لم تكن الامتداف بغير انارة
متبادلا لانه يكون موجودا في الخارج ولكن مرد على ما ذكر في ان كان في
الانارة الامتداف معصوم مستحلفا في كونه في السطوح متصل عنهم وانها
لا مفصل فيها اصله موجودا لانارة الى النقطة المتوجه في وسط الخط والام
امتداف في وسط السطح فانه المتحرك انما يتحرك الى شيء يحصل فيه
هذا المعنى فانه المتحرك الوجه انما يتحرك للوصول اليها او الفوق منها
لا الوصول فيها والاول انما يتحرك فانه المتحرك انما يتحرك الى شيء يحصل فيه
كما ان المتحرك المكان او التوجه والوصول اليه كما ان المتحرك الوجه
ف وكذا توجه المتحرك بالوجه المستقيمة است زيادة قولنا في النك
المدفع ما يتبادل لانارة توجه المتحرك الامتداف معصوم مستحلفا في كونه في
من النك في الموجود الامتداف معصوم فلهذا لم يكن متبادلا
ومتفردا متوجها للمتحرك وتوجيه المدفع انما يتبادل الكلام في ان كونه مستقيمة

من الآخر فله وجه لقوله فما سبق لا يتحد منها الوجة الفوق تاترق
 وانما يلزم ان لا يكون الفوق جهة واجل في الاله ان اراد ان يلمزم ان
 لا يكون جهة واحدة مستقيمة فالكلية مستقيمة بطلان اللازم محتم وكذا
 مستند لبعض الاحكام بالوجه مستقيمة لا ياتي بعدد المستقيمة ان اراد
 ان يلمزم ان لا يكون جهة واحدة فوجه فالكلمة مستقيمة اذا لا يلزم في قيام
 كل منها بحسبان مختلفان اختلف فيها بالنوع اذا لا يخلو النوع في العلم لا يلزم
 اختلف النوع في الآثار لا صار وقوعه في نسبت غير المتكاد الواسل
 بينها فالتقارير يجوز ان يكون الامتداد المحقق من جهة الامتداد الواسل بينها
 ولا يخفى امتداد في نسبت غير الامتداد الواسل بينها واما الامتداد الواسل
 فهو لا شيء محض يتبع مقود الآثار الاله فلا يتصور هناك بعد حقيقة بل انما
 يتصور فيه عدم هو مفر من فلا يكون جهة حقيقة والكلام فيها ان اوتام
 سط او مركب الجسم بسيط ليس تارة بانه الجسم الذي يكون جزء المقدار
 مساويا لكل في الاسم والحد وعلى هذا لا يكون الجسم والعظم وما يشبهها بسيط
 كسب نفسه لكرها من الفهم الاله الى هي اجزاء امتدادية لها بل يجب
 احس لا يكون الفلك بسيطا لا حصدا ولا حلا لانه اجزاء من جسم ليس
 وترسم اخرى بانه الجسم الذي لا يرتك ح اجسام محله المطابع وعلما هذا
 ايضا لا يكون الجسم شيئا بسيطا ونظائر بسيطا كسب بسيط الجسم حفظ
 لكنه لا يمنع باط الفلك بحسب حقيقة وهذا الاعتبار اعظم من الاول
 وهو ان اراد منها قول واما الفهم القوي فله الفلك كدركها
 اه هذا الكبر انما يجب على باط الفلك اعظم الفهم الذي هو كدركها
 على باط الفلك مطلقا واما عن ان باط الفلك مطلقا فله فهم الترتيب
 ف وكلا ما يكون كذلك فالجهة يتحد فله اه ان اراد الفهم الترتيب
 محم وكذلك ان اراد الفهم الترتيب بانه المذهب الطائفة وان اراد

نار

القبلة

القبلة الترتيبية بالسهو اذا السط من حيث هو طائفة فله لكونه لا يلزم
 فانه يجوز ان يكون الترتيب قابله للوجه المستقيمة ويكون ذات من حيث هو مستقيمة
 عليها من حيث انها طائفة جهة وتارة كنه اخرى ليس هذا الخ اذا لا يلزم محم
 بالذات على طائفة فله فالاول ان يقال وكلا ما يكون كذلك فوجه
 مستقيمة فله لانه فاعرف واما الكبر في هو ان لا يقبل الوجه المستقيمة هو
 فله الخ فذنا انما ذكره من البين انما يدل على كذب قولنا بعضنا يقبل
 الوجه المستقيمة هو الفلك مركب وهذا اخفى من يقضي الكبر في هو قولنا
 بعضنا لا يقبل الوجه المستقيمة مطلقا مركب وكذا الاخفى لا يلزم كدركها
 فله يلزم صدق الكبر في الكنية ويمكن ان يدفع بان الكبر ليس قولنا كدركها لا يقبل
 الوجه المستقيمة هو بسيط سواء كانا فلكا او غير فله قولنا كل فلك لا يقبل كدركها
 المستقيمة هو بسيط وما ذكره من البين يدل على كذب يقضي فاعرف
 لكن مثل هذا السطح واجب كقول الفلك ليتحد به جهة الفوق اه ففهم
 منه ان الترتيب لو لم يكن له سطح واحد كرت لا يتحد به جهة الفوق وهو
 خلة ما فرح به سابقا ان الترتيب لو لم يكن كرت لا يتحد به جهة الفوق
 واما تحت الترتيب هو ما به البعد عن الوحدة فله يتحد به ف لا يمكن
 عوده بطبيعة الاشكال الطبيعي عند زوال القاسر والموود لا يكون
 الا كدركه مستقيمة اه فنه تحت ثالثة وان جاز ففرض زوال القاسر كدركه لا يجوز
 ان يتبع كدركه تحت ثالثة لانه فله يكون عود بطبيعة الاشكال الطبيعي متتابع
 زواله فله يلزم كدركه الفلك قابله للوجه المستقيمة وان سلمنا جواز
 زوال القاسر كدركه لا يجوز ان يكون في طبيعة يتبع زوال الاشكال القوي
 اولاهي ان الارض حقيقة بطبيعتها ان يكون كرتية لكن قد افرجها
 الامور الغريبة عن شكلها الطبيعي وعند اندام تلك الامور الغريبة
 لا يكون عود بطبيعة الاشكال الطبيعي لانه طبيعة يقضي اليه الاله

عنه العود الى الشكل الطبيعي فان قلت ليسوا مستندة الطبيعة الارض
 مانعة عن الشكل الطبيعي فيبقى كون الطبيعة الواحدة مفتتحة لشي
 ولا يمنع من حصول ذلك الشيء وهو بطل قلب الطبيعة لما اقتضت شكله
 محضوما واقتضت ايضا كيفية حافظة للشكل مطلقا فلهذا لا يقتضيا
 لا يخالف الاقتضاء الاول بل يوكده لو طليت وطيمها لكانت ازاك
 فاستمر الشكل ولم يزل الكيفية صارت الكيفية حافظة للشكل الفكري
 ومانعة بالعرض عن العود الى الشكل الطبيعي ولا سيما في ذلك في
 لزوم كون الفلك ذات الاجزاء مختلف الطباع فلهذا يكون بسيطا وقادرا ان
 انه سطر اه هذا الدليل كما ترى منته على ساطع الفلك وما ذكره الدليل
 على ساطع الفلك انما يدل على ساطع المحاذ فقط فيقتصر عليهم على مدعى
 لان مدعى هم كون جميع الافلاك قابلة للحركة المستمرة وهو غرضهم
 من هذا الدليل ورواها وتبدلها اما ان يكون الحركة المستمرة المستمرة
 اه فلهذا لم لا يجوز ان يتبع الحركة على ذلك ويكون زوال الاوضاع كماله
 لا جزاء وتبدلها بحركة ما في خوفه وتيقن الطبيعة الواحدة بواحدة
 اميل لا ازم لا يقتضيه معا وقد اصله وكأنه اراد يتيقن الطبيعة
 الحركة اقتضاء يستلزم وجود الحركة لولم يبق عائق عن وجودها ف
 فلهذا بد من ان يقع في زمان معين له متاع وقوع الحركة في الزمان لان
 اسافة الى وقت تلك الحركة فيها مستقيمة وطلع بعدها لا بد ان يكون
 قبل مدع كلها ضرورة وانما اخرج الاله من المقدمة لانه لو جاز ان يقع
 حركة قدم اميل في تلك المسافة في الوجود فحركة ذي اميل الا ان فيها
 في الزمان لم يكن لهذا الزمان ان ذلك لان عدم الحركة كالمسافة
 بين الخط والنقطة فلم يتم الاستدلال لتوقفه على توشية بين وقوع
 في حركة ذي اميل الاول ليس من اميل انما بالقياس الى اميل الاول

فان قيل لو كان ذلك
 انما يكون في الزمان
 في الزمان في الزمان
 في الزمان في الزمان

على ذلك

على تلك السدج وكل مقدارين من نوع واحد لا بد ان يكون بينهما
 نسبة مقدارية انما قال من نوع واحد لانه المقدار انما يكون من نوع
 واحد لا يلزم ان يكون بينهما نسبة مقدارية كالزنا والخط والعدد فانه كل
 منها مخالف للنوع الاول ولانه مقدارية بين اثنين منها نسبة مقدارية
 بكل الخطين والرتانين والعدد بين حيث يوجد بينهما نسبة مقدارية
 في اذ لو انتقص شيء من اميل اه اللازم من هذا الاله هو ان اميل يؤثر
 في السدج اذ ياد او انتفاضا على معنى انه لو ازداد شيء من اميل انتقص
 شيء من السدج وبالعكس وهو غير مطلوب واسطه هو ان اذ ياد
 حركة الجسم بعدد انتفاض اميل المعافق وانتفاضا بعدد انتفاض
 اذ ياد اميل المعافق في غرضه فلهذا يتم التوفيق في حيث يكون نسبة
 اميل الى اميل في الاول كونه زنا حركة عدم اميل الزنا حركة ذي اميل
 الاول اه فديار لم لا يجوز ان يتبع وجود ذي اميل في اميل الاول كونه
 الاول كونه زنا حركة عدم اميل الزنا حركة ذي اميل الاول كونه زنا
 فلهذا جاز عدم اشتغال الجسم بمبدأ اميل يكون اميل محتمل للضغف الاغاليه
 ويكون غاية الضغف هو عدم اشتغال الجسم بمبدأ اميل فيلزم جواز وجود
 اميل ان بالنسبة المذكورة في وفيه نظر لانه قولكم لو انتقص شيء من اميل اه
 فلهذا السدج القابلة لو انتقص شيء من اميل ولم يزد السدج في الواقع
 لم يكن كذلك القدر المنتقص ناشئ في المعافق بدية لا يتطرق اليها تلك
 اصله وكذا استلزامها للشيء الا في في قولنا فكلا انتقص اميل
 بذلك القدر لم يزد في الحركة سرعة في الواقع لانه انتقص في الحركة
 والاميل الاول في الحقيقة والعوة فاذا لم يؤثر في انما انما في القوة
 وهذا السدج روافع في توقفه ورافع السدج الاول لا يدر اهتسكه
 ان اريد بان لا يكون للسدج انتقص من اميل او لمره تأثير في القوة

الاميل

في سرعة الميراث

ولكن استلزامها للثانية ممنوع لكونها انما هي انتقام من الميراث
من قبل ميراثه وكما بان انتقام الميراث المذكور سابقا فلم يرد من عدم تأثير
انتقام الميراث في اول مرة عدم تأثير في المرة الثانية والثالثة وممنوعة
انما يريد ان لا يكون لذلك العذر تأثيرا في المرة فانه عدم تأثير انتقام
العذر المذكور في المرة الاولى لا انتقام في المرة الثانية لعدم تأثيره
عند وجود شرطه في المرة الثانية وما بعدها فبعد انتقام ميراث
في ذي الميراث وازداد به في ذي الميراث الاول اهـ هذا القول غير صحيح
لان اللازم ما ذكرنا سابقا ان ازداد الميراث وانتقامه يؤثر في ازداد
السرعة وانتقامها وانما ان يكون ازداد السرعة بعد ان يكون انتقام
الميراث وانتقامها بعد ازدياد فلم يرد من الميراث المذكور في وسبق
عدم ميراث في ذي الميراث الاول كسب ميراث في ذي الميراث الاول في سرعة
عدم ميراث في ذي الميراث الاول كسب ميراث في ذي الميراث الاول في سرعة
قولا في سرعة ذي الميراث الاول في سرعة ميراث في ذي الميراث الاول كسب ميراث
عدم ميراث في ذي الميراث الاول في سرعة ميراث في ذي الميراث الاول كسب ميراث
وهو قول في سرعة ذي الميراث الاول في سرعة ميراث في ذي الميراث الاول كسب ميراث
في ذي الميراث الاول في سرعة ميراث في ذي الميراث الاول كسب ميراث في ذي الميراث الاول
بوضع ذلك اعتباره في الميراث في ذي الميراث الاول في سرعة ميراث في ذي الميراث الاول
ولدت اثني عشر سنة واثني عشر سنة واثني عشر سنة واثني عشر سنة واثني عشر سنة
متا واثني عشر سنة واثني عشر سنة واثني عشر سنة واثني عشر سنة واثني عشر سنة
كسب ميراث في ذي الميراث الاول في سرعة ميراث في ذي الميراث الاول كسب ميراث
الذي لا يرد من ذي الميراث اهـ استدلاله على بعض الفقهاء ما يؤولوا في سرعة الميراث
بنسبها فدر اعتبارها في الميراث لا جاز وقوع الميراث في نصف ذلك الزمان
مع انها واقعة في نصف ذلك الزمان واقعة في نصف ذلك الزمان واثني عشر سنة

ان نصف الميراث في سرعة الميراث لا يوجب دفع الميراث اهـ لان الميراث
قد يكون احصاء الميراث ودفع له يوجب دفع الميراث اهـ لان الميراث
السرعة مطلقا اهـ انما اردت بقول مطلقا في الميراث في بعض الصور يوجب ميراث
ميراثا ودفع الميراث لا يوجب دفع الميراث على السلب الكلي فلا يكون ميراثا
لان دفع الميراث لا يوجب دفع الميراث لان دفع الميراث لا يوجب دفع الميراث
سواء كان ميراثا او ميراثا لان دفع الميراث لا يوجب دفع الميراث لان دفع الميراث
غير فاقعة في سرعة الميراث لان دفع الميراث لا يوجب دفع الميراث لان دفع الميراث
لعدم ان دفع الميراث لا يوجب دفع الميراث لان دفع الميراث لا يوجب دفع الميراث
وهذا الاعراض انما هي في سرعة الميراث لا يوجب دفع الميراث لان دفع الميراث
فيه ان اللازم يتساوى زمان عدم ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث
ان لم يرد من ميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث
المطابق لمن الكسب في سرعة ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث
انته فلا دور لهذا الاعراض عليه وفيه كسب ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث
بأن في سرعة ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث
كسب ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث
قوته ويقع في سرعة ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث
كما في عدم ميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث
الا في انفق من سرعة ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث
سرعة ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث
الا في كسب ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث
نصف ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث
السرعة في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث
السرعة في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث في سرعة ميراث في ذي الميراث

الميراث

عدم الميل بقدر التراب فلا يلزم تاويل سابقين وفيها خبط ط في التوال
فلما ذكرنا ان الح انا لم من فرض و عدم الميل فيكون حركه غير مستحالة لا وانما الخبط
في الجواب فلان لا يقطع ما يمنع البلية اذ لا علم ان يكون ويقول العائق الذي خلق
لا يجب ان يكون شيئا هو الميل فلم لا يجوز ان يكون شيئا في غير الميل من قبل الطبيعة
واقف ان التوال في حركه الجوانب ليس كذلك في الح الذي لم ينعكس فيكون حركه الجوانب
كهي لامه انما يلزم لو لم يكن هناك عائق اصلا لا داخل ولا خارج وهو ط
ولم لا يجوز ان يكون انتفاء العائق الخارج محال لا ويكون وجود العائق الخارج
لا زنا وانما العلم وجب له رومه ويكون من الاستحالة هو فرض عدم العائق
الخارج فيكون هو محال لا و عدم الميل او يكون محال انتفاء العائق
الداخل والخرج من معا فلكه على التبين لازما ويكون من الاستحالة
فرض انتفاءها فيكون انتفاءها محال لا انتفاء احدها فقط الغير هو
المدعى و طبيعة الفلك بالميل المستدير يقتضي الاتفاق غير ذلك الوضع
فلو كان في الطبيعة مستقيم يقتضي التوجه الى ذلك الوضع لزم ان يكون الطبيعة الواحدة
منقضية لا ثرت متباين في حيث لان الوضع المنقرف عنه بالميل المستدير
لا يقتضي بالميل مستقيم على تقدير وجوده في طبع الفلك لان الميل بالميل مستقيم
بواجبه ليس الا و الا لم يكن ميله مستقيما فان الح انا لم من فرض في الحركه
بالميل مستقيم التوجه الى الوضع المنقرف عنه بالميل المستدير و الا ليس كذلك
فله يثبت المدعى وتفسير كلام القوم في هذا المقام هو ان الميل مستقيم يقتضي
توجهه الى جهة واحدة يقتضي فرضه عن تلك الجهة واما امر متباين في عدم
كون الطبيعة الواحدة منقضية لا ثرت متباين في حيث واما عدم كونه توتر القوم لما ذكره
في هذا الدرس من ان الميل بالميل مستقيم التوجه الى الطبيعة الفلكية فكونه
مومنا لان طلب المنقرف سرت و لا يجوز فرضه غير المنقرف لوجوده في تلك الفلك
لكنه محددها لا موضع فبقا ان يكون هو الوضع هذا كله ولا يخفى عليك

ولكن احدهما

انه كما ان الميل بالميل مستقيم التوجه الى طبع الفلك لا يجوز ان يكون الوضع كذلك
والا لم يكن الميل مستقيما مستقيما فالاستدلال به على ان الميل بالميل
استقيم التوجه الى طبع الفلك هو الوضع غير مستقيم وما ذكرنا ان الميل بالميل
استقيم التوجه الى طبع الفلك لا يكون الوضع غير مستقيم فكيف يمكن على انتفاء الميل
استقيم في الفلك انما اليه شيخ في الاشارة برده على عموم الشرح
افضا ان اجماع المبلين لا يقتضي توجهها ورفا السه الى شيء واحد
كما اذا حرك بالاستقامة فيما بين قطبيه وعلى الاستدارة على
ولا يمكنهم الاكتفاء في الاستدلال على امتناع اقتضاء الطبيعة الواحدة
للميلين بالاستقامة اقتضاء البسيط من تحليلين من غير تعرض للفرق
والتوجه كغيره بل فهم هذا الاثر لان انما عندهم هو ان الطبيعة الواحدة
من جهة واحدة لا يقتضي امرين تحليلين واما اقتضاءها للمختلطين فيجب
متباينين خارجين في شتر طر في وجه غير طبيعة وحسور فيه لا يار دعوى اهم
انها لا يقتضي توجهها ورفا خالة واحدة فلا يرد عليها ما ذكره لان اقتضاء
الطبيعة الصغيرة الامرين متباينين في حالتيه لانا نقول المدعى انما في طبا
ميل مستدير لا يقتضي ميل مستقيما كما يصرح بها عباراتهم والكفر هو
حصول الصورة في المادة بعد ان لم يكن ماضيا فيها الكفر والفساد حدوث
صورة وزوال صورة اخرى عند تبدل الصور النوعية على الهيئة الواحدة
وسواء اتبناها في الضرب او انا تبدل الصورة هتمه المتخالفه بالهوية
على الهيئة الواحدة بالفصل والوسل فلا يتبع كونا وفاد البتة النوع
مع تبدل افراده فيقارن ان تبدل الصورة في عبارة ان رج النوعية
وكان انما ترك التقييد لشدة و واما المدعى الاول فلان تلك
محدد الجهات ان اراد ان كل فلك من الافلاك فهو محددها فمتموع
لان محددها هو المحيط للحل ولا دخل للمحاط في التحديد كما سلف

في الفصل الاول وان اراد فلان ان يملك محذوفه ولا يكون
النتيجة ح جزئية كالصوى و ان بعض الفلك لا يقبل الكون والساد
والط هو الكاية فلا يتم الترتيب في فلك واحد صورته الكائنة والثانية
جزئية لمسيح اى فلك واحد الصورتين اذا خلت في مادة وصارت جسما
محمولا في طبيعة قد تفرق ويكثر الاستدلال على هذا من الطبيعة الواحدة
اذا اقتضت جزئياتها يقتضية جميع ما يلزم من التوافق وهو وجود في حيز
الضد في قول جميع ما يلزم والظاهرة ارجاعه الى الجزئية فيكون معنى الطبيعة
اذا اقتضت جزئياتها يقتضية جميع ما يلزم ذلك الجزئية ضرورة انه لا يقتضي للثبوت
لكن مقتضى ذلك الشيء فاذا اقيمت طبيعة اخرى ذلك الجزئية بمعنى فانها ركنها
في اقتضاء تلك اللوازم كانت جميع لوازم الاول ولوازم الثانية فلا مخالفة
بينها في حقيقة هذا خلف اذ لو كانتا متجانستين بالحقبة لكان الاول لا محالة لازم
ليس للثانية وافل يكون مخالفة للثانية في حقيقة وان لم يتركها في اقتضاء تلك
اللوازم فالثانية غير مقتضية لتلك الجزئية بمعنى وقد جعل الضمير ارجاء الطبيعة
باعتبار المذكور فيكون حال معنى الطبيعة اذا اقتضت جزئياتها يقتضية جميع ما يلزم
الطبيعة اى يكون جميع اللوازم الطبيعية في ذلك الشيء وذلك لا يقتضيه
في لانه ليس مقتضى للجزء الاول الوصل للجسم المتحرك بها الى انقضاء وجود
حال الوصل اخر من عليا لم لا يجوز ان يميل على قوته الى كونه مع الوصل فلا بد
وجود حال الوصل قول و اذ لو لم يوجد ميل الوصل الى الوصل لزم وجود
الوصل بدون ميل الوصل لزم ان اراد به ان لا يزم وجود الوصل بدون
ميل الوصل ان وصله طالما ان حال الوصل وقبله اذ لا يلزم في عدم وجوده
حال الوصل لعدم وجود قبله فلهذا لم اراد به ان لا يزم وجود الوصل بدون
ميل الوصل حال الوصل لانه لا يمكن ان يكون له ميل على غير الوصل
فلا بد من ميل الوصل في كل طرف من ذلك الزمان الى غير منه

لا يكون الجسم المتحرك واصلا الى الجهة المحذوفه ان الوصل لو كان زمانيا لكان
زمانه منقسما لا محالة لان كل زمان منقسم فلهذا لم يكن له جزاء في محذوفه
اما في فصل الوصول الى الجهة في الجزء الاول من الزمان او لا قبله الاول لزم
ان لا يكون الجزء الثاني من الزمان الوصول لان الوصول قد حصل في الجزء الاول وعلى
اكتسابه ان يكون الجزء الاول من الزمان الوصول لان الوصول لم يحصل في الجزء
ان اراد بالوصول الوصول الى تمام اخر زمانا ان الوصول في حاله في الجزء الاول
فقد يلزم ان لا يكون الجزء الاول من الزمان الوصول وانما يلزم ذلك لو لم يكن
بعض الوصول حاصله في وان اراد الوصول الناقص والاعظم اخر زمانا
الوصول في الجزء الاول فلو لم يلزم ان لا يكون الجزء الثاني من الزمان الوصول
وانما يلزم الوصول لوصول في الجزء الاول الوصول تمامه فالاولى والاعظم
على آية الوصول انهما أحدهما في كونه لا يكون منقسما في امتدادهما في
والا لما كانا حادثة واذ لم يكن منقسما كان الوصول الى انما اذ لو كان
زمانيا لكان احدهما منقسما في امتدادهما ولتعلق الوصول به شيئا فشيئا
في وبتد هذا البيان بين كون زوال الوصول زمانيا اى بان يقال لو كان زوال
الوصول زمانيا كان حال زوال الوصول زمانيا منقسما في طرف من ذلك
الزمان لا يكون الجسم المتحرك به زوال الوصول والالم يكن ما بعده من الزمان
زمانا زوال الوصول فلا يكون ذلك الطرف من زمان زوال الوصول في وقت
كذلك هب وبرد عليه ايراد المذكور ايضا فالتدريج والالزام توافق
الانزاع المستند لتلك الزمان من الانا في الجزئية فيلزم ان لا يستلزم
الانزاع لتلك الزمان من الانا في الجزئية انما الانا في الجزئية انما الانا في الجزئية
الانزاع كما ان النقطة خط مشترك بين جزئين الخط يبرأ لآخرها ونهاية الاول
كذلك الان خط مشترك بين انما في الزمان والمستقبل منه نهاية لخط وبراءة
للمستقبل والحدود المشتركة في المقادير فافهم لتلك المقادير لا يجوز من

كما يترقى موضع فيجب ان يكون الازم عارضا للذات المحل من الزمان لا يكونا مجموعا
والا لزم انقام الازم ضرورة انقام المحل بان لم يحل في وقت
الزمان جزء من قسم هو محل الازم فلو توافق الازم لزم ان يكون المحل
منها محل من قسم فركب الزمان من الازم والوقت من قسمه انتهى وما كان
لكل الازم من قسمه كالانقسامات التي تقع بالانتماء في وقت لا
لازم ان محله الازم من الزمان لا يكون ان يكون نفسا فوجه الازم انقسام الازم
ضرورة انقام المحل بان لم يحل في وقت يكون سادسا في احوال المحل
ونفسا بانفسه وقد يكون حاله في المجموع من حيث هو مجموع من غير ان يكون
ساريا في احوال المحل وحلوا الازم في الزمان والنقطة في الخط في وقت لا يكون
وجوده في الوقت في الزمان وكيفية الوقت في احوال المحل
في وقت حيث ان القسم في قسم بان لم يحل في وقت لا يكون في وقت
بل في حيث اولى لا يكون في وقت من قسمه باعتبار تلك الهيئة فلا يقع في كل وقت
بانقام محله ولا يكون ساريا في وقت كالنقطة في الخط من حيث انه منتهى منقطع
فان الخط من حيث انشائه وانقطاعه ليس منقسم فلا يلزم انقسام النقطة في حاله
من هذه الهيئة كيف ولولزم كون محل الازم جزءا من الزمان في قسمه لزم وجوده في
الوقت منقسم في الوقت وهي في لانها متطابقة في وجوده في وقت منقسم في وقت واحد
منها لئلا يزم وجوده في التناهي في قسم وجوده في الزمان لا يتحقق كونها في
جوهه او قد ثبت بطلان ذلك في بيان انقسام توافق الازم من الزمان
من الازم ان يتوافق الازم لانفسه في قسمه في الزمان في وقت منقسم في وقت واحد
والا لولزم كبر الامداد وطول وقدم اجتماع الازم في الزمان لانقسامه في وقت
في متساويين وهو خلاف النقص ومع ذلك تنقسم اجتماع اقسامه في وقت
لا اجتماع انهما في الزمان لانقسامه في الزمان في وقت منقسم في وقت واحد
فيما فاقم ما تالف الزمان في الازم في وقت لا يتحقق لانقسامه في وقت واحد في وقت واحد

متساويين طرعا للزمان الكلي والامداد المستند ان نقول فاما ان مجموع يكون
الانقسام متساويين الزمان هو امم من زماننا فقدم التالف المذكور اول
فقدم تحلل زمان منقسمين الزمانين فيقطع الزمان وقد ثبت استحالة قوله
فيا كل واحد منها ما لا يتجزئ فيقسم كونه باقيا كذلك اى لو كان الزمان
مركبا من اجزاء غير منقسم كالجزء الواقع في ايضا مركبة من اجزاء غير
لاية كما ان الجزء الواقع في الزمان كذلك اجزاء تكون واقعة في احوال الزمان
في ذلك الوقت في اجزاء الغير منقسم من الزمان لو كان منقسما فلا يلزم كونه
له جواهر ولا يتصور اجتماعها في بعضها غير فصار منقسما غير مجتمعة في وقت واحد
فلا يتصور وقوعه في الامداد لا اصلا وكذا لو كانت مركبة من اجزاء
الغير منقسم كانت اجزاء متساوية في قسمه لانه اجزاء في وقت واحد
في اجزاء اوقات كما ان الجزء واقعة في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
منقسم في وقت لو كانت منقسم فلا يلزم ان يكون له اجزاء في وقت واحد في وقت واحد
في احد من قسمه في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
طاقة التي فرض غير منقسم هفت وقت على ما ذكرنا سائر التصور في ظاهر
ان الجزء يحافظ للزمان المستقيم لا يتأثر بالتغير المذكور انتم فانا نأيد
على الجزء يحافظ للزمان المستقيم في قسمه في قسم واحد وانما لا يجوز ان يكون
في قسمه في قسمه جسم واحد كما ان وقت منقسم في زمان بالاستقامة حقا
من استوفى الامور وتماثلها في تموز الامور وبكيفية كونه حقا
كل منها حاله في الزمان فلو دللنا عليه لاننا نقول في ذلك كونه متماثرا
في الجسم الواحد بالضرورة والزمان مقدار الذي قائم بها فلو كان الزمان
في كونه كانه الزمان التام باجدها متماثرا للتام بالضرورة في وقت واحد في وقت واحد
الواحد لا يفهم محله فيقطع كل منها بانقسامه في وقت واحد في وقت واحد في وقت واحد
واحد منها مستند ان لا زوال لا بد وقد ثبت ان ذلك في وقت واحد في وقت واحد

نظام

واما جعل مكان في الوصف والاضافة في حال الوصول للبحر اه صاغة المتن
 هذا وكل واحد من الميادين التي لان الوصول كونه غير متناه لا لان
 حال الوصول لو انقسم محلاتها ما يكون في احد طرفي لم يكن واصلا والظاهر
 الظاهر من هذا المعارة ان حال الوصول ما يقع فيه الوصول من ان اوزنا
 كما ذكره شارح و الاضافة بمعنى اللام والضم في قوله في احد طرفي راجع
 الى حال الوصول ومضوء الاستدلال على انية اميل بانية الوصول وعلى انية
 الوصول بانية لو كان زمانيا لانقسم ذلك لتزعم قصد يكون الجسم في احد
 طرفي الزمان لم يكن واصلا فلا يكون ذلك الطرف من زمان الوصول وكس
 وكله من عرض الانقسام الوصول وانقسم الطرف التزعم الوصول
 وان راجع وجه كلام المحقق على منواله وذكر بعض ارباب في توجيه عبارة
 اميل في كل واحد من الميادين التي لان كل واحد من الوصول واللا وصول
 التي فانه لو كان الوصول زمانيا لانقسم حال الوصول بانقسم ذلك
 الذي فيقسم الطرف بانقسم حال الوصول فيقسم الوصول بانقسم
 طرفي لم يكن واصلا ثم اعترض على نفسه بانه في ذلك يكون الجسم عند وصوله
 الى احد طرفي غير متناه لا يكون واصلا اصلا الى احد طرفي ثم واه اريد
 انه لا يكون واصلا الى احد تباين في قسم لكن لم قلت انه ليس كذلك فاجاب
 بانه متوجه كغيره فادرج في المقصود فانه الوصول الى الطرف الثاني او في
 هذا الكلام في قوله من ان اضافة الى حال الوصول بانية على حكايتك يا فاني هو المنهوم
 من عبارة المحقق استدل على انية الوصول بانية لو كان زمانيا لانقسم
 الوصول فيقسم الطرف التزعم الوصول وانقسم الوصول الى احد الطرفين
 التزعم الوصول لم يكن واصلا وجعل الضم في قوله الى احد طرفي راجعا في
 الى الطرف التزعم الوصول وزاد انقسم الطرف وانقسم وليس في كلام
 المحقق بعض لانقسامها فلم يطبق الاستدلال على التسريح مع انية التزعم

استدل بفتح الهمزة على لا وتو ق واعلم ان الاستدلال
 اعلم من تقدم على من جعل الاستدلال على انية كل واحد من
 زمان يكون بانية المنك المسمى انما يصل اليه فان واذا كان عند بكونه
 واصلا الى التما في حال بغير متنازعا ومباين له في ان ايضا ولا يمكن اتحاد الا
 في ان واحد والاك انقسم المنك واصلا الى المنك ومباين له في ان فوجب
 تفاريهما بالذات واما في تباينها بل لا يمكن زجها بالاستسلام القبول في
 وذلك لتزعم زمانا يكون اذ لا حرك هناك لا اذ ذلك لعدم واعنه وابطل
 الشيخ بانه المعارف ومباينة هي في التزعم فهاك آتانا ان يقع
 ابتداء الرجوع ومباينة وان يصدق فيه على المنك ان منازق مباينة
 لذلك الحد التزعم هو المنك فانه عنوانا مباينة طرف زمانا مباينة في ان ذلك
 الا ان هو بعينه ان الوصول بانية يكون حقا مشتملا كباين زمانا في كونها في طرف
 زمانا يكون بانية فيكون مشتملا في قسم في اصله وان عنوانا في ان يصدق على المنك
 في ان راجع مباين في انية مناه لان الوصول في ان بين الاين زمانا
 لكنه ليس زمانا التكون بل زمانا كون وهو بعينه في الرجوع فانه في ان يوافق
 في زمان يقع فيه في الرجوع يكون بانية وبان ابتداء الرجوع بعينه في ان
 اقام نحو على انية كون الوصول الى الحد المذكور انما يصدق في غير اميل في ان يكون
 موجودا حال الوصول واميل من الامور التي تؤخذ في ان الا في زمانا كالكون
 واما مباينة فلا يحدث الابعد وجود اميل في انية في انية زمانا
 ولا يكون الا ان التزعم اميل في انية هو ان الوصول لا متنازع اجتماع
 ميادين محليين في جسم واحد كما فانه باين لا ينز زمانا يكون المنك في عدم
 عدم اميل وسبب عدم اميل يكون في مكانا اذا عرفت ذلك التزعم
 ورتنا فنقول المقصود ان المقصود في الشيخ في اعتبار اميل في انية جعل اميل في
 هو ان زوال الوصول مخالف لاذ بانه في الشيخ حيث جعل ان اميل

الحق متدنا على المانية فوز دعلى الاسكارا انا اذا كان ان الميراثه هو ان
 المانية لا تم الما بين الانين من انهم انما تكون بل زمانا ان لا المانية وزوا
 الوصول لا يحصل الا بالوك فوجب ان يكون ما بين الانين من الزمانا فوكة
 فيضع اعتبار الميان في لحي قوله وانما كدت في ان الميراثه مالا وجه الا في
 زمانا انظر الى السند لا يعارم كضار وجود الميراثه انهم على انحصار حد
 في الاثر وليس يستقيم لانه عدم انحصار وجوده في انهم يستلزم انحصار
 حدوده في الاثر يكون ان يثبت تارة في الاثر وتارة في الزمان ولا بد من
 منه دليل هكذا واقول كفتي الكلام موقوف على فهمه منتهى وهو ان يحصل
 في الزمانا على فسمان احد ما يحصل على التدرج وهو حصول الشيء في الزمانا بوقت
 انقضاء لا يمكن ان يحصل الا في الزمانا كالوك وما يتبعها فان التدرج يمنع وجودها
 دفعه ولا يلزم من ذلك ان يكون حصولها مستبدا كثر في اجزاء الزمانا
 لانها مخرت بوقتها يستلزم من انما كيرة بركة بين واحد من زمانه فقول
 التدرج انما هو في فخره ووضو في نفسه لا يكون الاستبدا واما منطبقا
 على الزمانا وتاثيرها يحصل لعل التدرج ومنه كفتي في الزمانا لعل التدرج
 هو ان لا يوجد في ذلك الزمانا ان الاو تكون ذلك الشيء مخالف لان يكون
 له انصاف منطبق على الزمانا اذا عرفت هذا فنقول ما لا يوجد الا في الزمانا
 التدرج هو ان انقضاء منطبق على الزمانا كالوك ولا يتصور حدوده في الاثر
 والام كيرة هو ان انقضاء منطبق على ما يوجد في الزمانا كيرة يكون قبل
 ما هو انقضاء كالميراثه فان كان موجودا في الزمانا في نفسه ان لا يوجد
 في ذلك الزمانا الا ان يكون حاله كيرة لا يتصور حدوده في استلزامه ان يكون
 له هو ان انقضاء منطبق على الزمانا هف ولما لم يكن الميراثه قبل ما له هو ان
 انقضاء تعين انحصار حدوده في الاثر فظهر صحتها استلزام واندم الاسكار
 ومن هذا لا عر انصاف الاسود انهم قلنا التدرج فليست له وانما يتوقف في

للتصويب قوله هذا جواج جفرا هذا لاي البركات النفاذ من وجا
 او حد الزمانا في الحكيم الحق السبر وردى باية فيجد انما في الهواء يتوحد به
 الهواء ويرد كجبه الصعوبة ويتوحد ما يكون في الهواء قبل وصور كير
 السها كيرة فلا يلزم يكون الميراثه مستبدا جواج كير في حد الزمانا
 قوله فالوك في التوسط حاله في الميراثه ان الميراثه وان لم يكن حاله في
 القطع اه او كة في التوسط من الكيفية كما لو كان مادام متوسطا بين الميراثه
 وانتهى وهو امر موجود في الخارج فانما نعلم بما وانه كير ان التوحد حاله
 مخصوصه فيما بين الميراثه وانتهى بسبب ثابته في الميراثه ولا في انتهى مسترة
 من اولها في انما انونها فانهم ان كان كيرة دفعه وستم زمانا ووس
 امدام استمرارها في الزمانا انها منطبق على الزمانا بان يكون لها هو ان انقضاء
 فانهم حاله لانه اوسط لا يقيد نفسه اصلا بل ارادته له يفرق ان ذلك الزمانا
 هي الاو اصل فيه وهذه لحاله وان كان كيرة كير ذاتها كيرة اعتبار
 بينها الا انما هو حد ولسا في لا يوجد في ذلك الاثر ولا يقده ذلك
 امة في حد آخر وبواسطه استمرارها وسلكها بقدر في مجال او امة اخرى
 قابلا للتمتع وهو كير في القطع ونده كير ان في القطع هي الزمانا
 هو ان انقضاء منطبق على الزمانا لا يتصور حصولها الا في الزمانا فالتدرج
 الفوق اه اعرض باية الكير انما يتوقف على قدره تامة تاثير على ان كيرة كيرة
 مختلفين كيرة زمانا فيلزم من كيرة كيرة زمانا وسيلزم كيرة كيرة
 في حد املاقات زمانا لانه كيرة اذا سك في حد املاقات زمانا كيرة
 كيرة ايضا في ذلك ويعود الاستدلال في ان كيرة الزمانا كيرة مانع
 كيرة كيرة فاذكر الميراثه كيرة كيرة العليد ولا يفي بجوع وانصاف كيرة
 كيرة كيرة انما يلزم انما انما تكون كيرة كيرة في الاثر والصور والصور
 والجواب في كيرة انما انما كيرة كيرة هو ان الصور انما كيرة كيرة

كيرة

الاولى قد انقطعت في ذلك ولم يحصل فيه الحركة فانه عاودت ثلوثا
ولام ان ان تكون لم يكن مخفوقا بانه الوصول والوصول لكن لم
تقابله الوصول والوصول فلما قم فانه الوصول في زمان الحركة
التي بها يحصل زوال الوصول وان الوصول طرف من الزمان كما لو كان فلا يلزم
تساوي الاثنين فلان قلت هذا يتحقق ما سبق في زوال الوصول انما قيل ان لم يكن
فانه اراد في انية حدوثه وما ذكره هنا انه موجود في زمان الحركة ليس ان يطبق
على الزمان كما لو كان ارادة لا يوافق ان في زمان الحركة انية الا في وجوده
زوال الوصول فلهذا لا يتصور حدوثه الا في الزمان كما عرفت
قوله اما يحصل فلهذا لا يتقدم ميله او رده على بانه ان لم يكن لا يتقدم
ميله فان لميل الوصول الى احد المراتب فانه حيث انه ميل موصل الى غير ميل
الحركة بل غير ذلك فلهذا من حيث انه يزل عنه فيتقدم الميل فلما هذه المقابلة
انما هي بحسب صف الوصول والوصول وذلك لا يلزم وجوده فيكون
فيما بين انية الزمان والطريقة سلما ان يرح وهو طرئ في الشرح
انما هي باعتبار اميلين متقاربان ذاتا و هو سلم وجوده فيكون فيما بين
انيتها وكالم يثبت في يحصل ميلان مختلفا متقاربا ذاتا لم يلزم يكون
الحاصل حصول كل مائة في هذا المقام هو ان المثل اعترض في اللزوم
الوصول و زواله وجعل لكل منهما انما مقابلة الزمان في الزمان
سكون الزمان لا شك في لزوم سكون الحاصل في الزمان عند ميله فانه في الحصة
الزمنية وما ذكره من الجواب له في هذه لانه لا يلزم على قدر تمامه ان يدير على الزمان
واما ان يرح فلهذا اعتبر اميلين في هذا الموضع ان يرح في لم يحصل ان اميل الله
ان زوال الوصول لم يتدر بانية الوصول على انية اميل الله كالفعل
الحاصل يحصل ان الزمان في الوصول و زواله زمانا يكون بل انما
حصل زمانا السكون التدر بين ان اميلين ولم يرد عليه لا شك في لزوم سكون

الحاصل

الحاصل عند ملاقاته لانه الحصة الزمنية وان حصل فيها اميلان لكن لم يلزم من اللزوم
ان يكون انية متقاربان لانه لا ينافي بينهما اذ لم يجتمعا في محله واحد
لانه اميل الله عوض الحصة ومعه كسب الحصة هو الحاصل فلم يلزم سكون الحصة
واما يحصل فانه سكونه انما يلزم من سكون الحصة وكالم يمكن لم يلزم سكون الحاصل
انما اذ لا يتقدم ميله حيث يلزم سكونه مع قطع النظر عن سكون الحصة فلهذا
اذ ثبت ان الفلك في طبعه يستدر نحو كذا فلك اميل على الاستدارة
اذ لم يتبين فيما سبق ان الفلك في طبعه يستدر وانما يتحرك على الاستدارة
دائما وانما الحركة على الاستدارة بذلك اميل الله هو طبعه فلهذا
الكلام انما في الجواب انما في اميل فدين في هذا الفصل في حركة
الفلك في طبعه ولا فشرية ولا يلزم من ذلك كونها ارادة كونها فيكون
عوضية قوله فيلزم ان يكون امره في طبعه بالطبع وانما في ذلك
ان يقول لانه ان امره بالطبع لا يكون مبرورا عنه بالطبع الا في الزمان محدود
ان في الزمان المستقر بطبع الجسم او لا لم يتركب بالطبع فيحتاج الى اعتبار
قدرا فيكون هو قونا في الزمان واحد وهذا انما يلزم لتغير قياسه انما يكون هكذا
كل نقطة يتحرك عنها الجسم بكونه مستديرة فكونه عنها توجيهها فلهذا
غير انية بالطبع انما في الزمان توجيهها اليه ويكنز هنا ان يجمع استمرارية كونه
غير انية بالطبع توجيهها اليه بالطبع لانه ضروري وقد ورد في هذا المقام
اسئلة الاول ان ما ذكره في الحركة الطبيعية يقضي ان يكون حركة الفلك
ارادية ام لا ان ترك كل وضع لما كان عين التوجه الى ذلك الوضع
واما او غير او آدم جهتين فانه مبداء الحركة اذا كان تصور ارادة جاز
ان تختلف اعراضه بخلاف ان كان علم تصور الله انما لا يلزم ان تركب كل وضع
هو التوجه الى ذلك الوضع بل يتركب وضعها ويوجه المثل ما يتركب ضرورة
انعدام ذلك الوضع بتركه وانما في اعادته لم يرد في الاول انما في الجواب

سك

عالم

وضع مقين ينزك بالاطبع وترك بالاطبع ما لا يقدر بخلاف الارادة قوله قال
قد ثبت ان الفلك في طبيعة مستديرة يكون به على الاستدارة هذا غير
موجود لانه لم يثبت فيما قبل الا ان الفلك في طبيعة مستديرة ان الفلك
يكون على الاستدارة دائما وانما هو في الحركة المحل بسبب القوة في طبيعة
فلم يثبت بعد ان يار النزاد والارتفاع على ان حركة الفلك ليست
عوضية بل على انها ليست تربية ايضا اذ لو كانت فترية لزم تقطع الطبيعة
الفلكية دائما وهو ممتنع فيكون حركة بسبب القوة في طبيعة فيكون
طبيعة فالسؤال واردة ويحتاج الى جواب النزاد والارتفاع لاننا نقول
لان لزم تقطع الطبيعة الفلكية على تقدير كونها فترية لان الطبيعة
مستديرة فثبتت حركاتها في السرعة او البطء في الحركة المحل بسبب القوة
يتوقفهم وروية في انما ليست فترية فليسا هو لانه لا يبدأ ولا
المتأخر عنه هذا التحريك الا وادى في نفس مجردة هذا مقصور للمدعي
وتفضل له وليس بليد واليد لما ذكر هذه من قوله وذلك لان القوة
الحركة للفلك تقوى على قفار غمناها فالا فلا ان يذكر مكانه لان القوة
قوله اذ العقل لا يثبت كحركة الاجسام جواب عما يار النزاد والارتفاع
من التلويح بقوله القوة الحركية للفلك غير جسمانية ولا يذم من كونه
نفسا اذ يجوز ان يكون عمله فله فصح قوله في ان نفس مجردة واجابة
العقل لا يثبت كحركة الاجسام بالارادة لان ذلك الارادة هي انما هو
لوقف فيذم كونه العقل ناقصا مستحالة وقد تفرغ عنهم ان الحالة الممكنة
المعقول للمعقول كلها حالها بالافضل وليس لها كمال مستطاع لانها لا يذم من
العقل مسترا للتحريك الارادة من كونه ناقصا مستحالة وانما يذم
ان لو كان التحريك لوقف على النفس وانما اذا كان التحريك للمعقول على غيره
فلا لاننا نقول في هذه الحالة انما يذم بالنسبة اليه من عدمه كان ذلك النفع كاللذ

معلوم الحركات الارادية فقدم الصفات فاذناه واكتنا الحركات بالحوادث
 وهو بطلانهم وان لم يكن اورد اليه لم يرد عليه لم يقو كونه غضا للمحرك
 الارادى وباعتباره لانه العرف لا لاجل اقدم انما على الفعل وهو معلوم
 بالضرورة انه ما يكون وجوده وعدمه بمنسبة الى العالم وبالا يكون باعتبار
 للفعل على الاقدام على الفعل حوله اذا اراد بالقوة الجسمانية الصورة النوعية
 الحركات النوعية الجسمانية اعظم الصورة النوعية كما في مادة الجسم فانه الدليل
 انما تدبر على ان القوة المحركة للفعل ليست صورة النوعية كما ان الحركات
 وليس هذا بطل ولا تدبر على ان القوة المحركة ليست صورة الجسمانية سواء كان
 صورة النوعية او غيرهما وكما ليس الا هذا وممكن ان ياراد الا ان
 لم يكن مطلوباً بكونه مستلزم للوط لا قد ثبت ان حركات الفلك ليست صورة
 ان حركات الجسم صورة النوعية ثبت انها بمنسبة في القوة الصورة الجسمانية بصله لانه
 لو كان القوة الجسمانية فاما ان يكون ذلك النوع الجسمانية بانه من صورة النوعية
 فيكون الحركات ما يقتضيه صورة النوعية وقد ثبت استحالة او من خارج فقدم
 ان يكون حركات القوة مستفادة من خارج فيكون صورة وهو الخطا لا ثبت
 انها ارادية فيتم الخطا واذ قد ثبت ان القوة الجسمانية قابل للتجزئة فيقول
 وكل ما يتقبل التجزئة من القوى فانه يجوز منه يقوى على بعضا يقوى عليه الخطا لا عليه
 انه ان اراد ان ثبت ان كل قوت جسمانية قابل للتجزئة فيجب ان يجمع في القوة
 الجسمانية كما ان الفلك لا يقبل التجزئة فيجب ان يجمع في القوة والاشياء
 على الافلاك وان اراد ان ثبت ان القوة الجسمانية قابل للتجزئة فيقول
 في الجملة اي سواء كان في خارج او في الجسم او النفس فثبت ان كل قوت في قوة
 وكل ما يتقبل التجزئة من القوى فانه يجوز منه يقوى على بعضا يقوى عليه الخطا لا انما
 للتجزئة في الجسم والنفس لا يكون اذ آتية موجودة بالفعل ولا يكون موجودا
 لا يقو على ان يصدق له فله تفاوت غير متساوية في القوة في قوة الجسم

و بين تأثير كلتا في كل كسب من الجسم وكبير لعدم المعاقبة يعني ان الجسم
 من حيث هو جسم لا يقضي كذا وكذا منعا عنه بل ذلك انما يكون بقوة تحملها
 فانه الجسم من حيث هو جسم لا يقضي الا امكانا ما فيه من حيثية اجمع لا يمكن
 على السواء فلا يقضي حركة ولا منعا عنها لان الحركة ببقية ترك بعض الامكنة والقوة
 البعضها واقتضاها تكون اختيار البعضها مع تولى النسبة الى اجمع كل ما
 ترجح بلا وجه فانه كبر الجسم ومنه اذا اقتضاها حالين من القوة المعاقبة
 كانا متباينين في قوا التوحيك ولم يكن لزيادة قدر الجسم اثر في منع التوحيك
 فلا يخلف في الجسم وكل في قوله لانه فلو كان تأثير هذه القوة في قوة الجسم
 كاتر كل القوة في كل لزم مساواة لجزء للكل فله لزم الزيادة علم في المسألة
 المستند بسو النظام في جهة عدم تناهي لا يار لان لزوم الزيادة علم
 انما هي في جهة عدم تناهي وانما يلزم ان لو كان ذلك الكل اسرع في حركته فانه
 وهو ثم لان القوة وجزءها متباينان في حيثية فمقتضاها لا يتناوب
 بل سرعة والبطء بل حسب الكمية فقط بان يكون حركه الكل اصغاف وكونه
 في القوة على معنى ان حركه لونه حركه واحدة وحركه الكل جميع الحركات المتشابهة
 بجميع الاوجه والسرعة بجالها لانا نقول قد ثبت ان حركه الكل يجب ان يكون ازيد
 من حركه الجزء لئلا يلزم تولى كل القوة وجزءها في القوة فالتفاوت
 بينها انما ان يكون كسب متداد ما فيكون حركه الكل ازيد في الامتداد من حركه الجزء
 في جهة عدم تناهي لان القوة من امتدادها من مبداء معين ونم الخط وانما يكون
 كسب سرعة والبطء بان يكون حركه الكل اسرع من حركه الجزء فيسرع في الاعراض
 في ذلك فثبت ان التفاوت بين الحركتين كسب سرعة والبطء بوجوب الزيادة
 علم في اننا نحن انما ان يكون جزء حركه واحدة وحركه الكل كسب جميع الاوجه
 من غير تفاوت في السرعة والامتداد وهو بط لا يستلزم مساواة في القوة
 للكل في التأثير لانه فلو كان الكل في الجسم بسيط التدرج او متباينة

متاوية

متاوية في حيثية لامعا و قد فيها الطبيعة الكثر في ذلك انما تأثير كل القوة
 في كل مثل هذا الجسم كاتر في هذه القوة في قوة في السرعة والامتداد لم يكن
 بين كل القوة وجزءها تفاوت في القوة والبطء لا في القوة اذا
 فرض كون في كل الجسم حركه القوة في اذ لا مساو في الجسم حتى يمنع من تأثير حركه
 القوة فيه وهذا الاعراض بعد ما في من ان لا تفاوت بين كل الجسم وجزءه في قوا
 التوحيك في قوة كبره في انما اعراض قوت وهو انما لان لزوم الزيادة
 علم في اننا نحن في جهة عدم و لم لا يجوز ان يقع الزيادة في الكل بان يكون
 الحركات غير متباينين مع اختلاف السرعة والبطء فلو منعت عن تصور الزيادة
 ما تصور ما هو مدرك بالحواس كسر الظاهرة وهو التصور التخييل او تصور
 ما هو ليس مدرك بها وهذا انما ان يكون تصور من في متعلق الحواس
 وهذا هو التصور العقلي الواسع او لا وهو التصور العقلي قوله وسع ذلك
 التوقف عن حركه هذا انما ان من حركه حركه او في متوسط بين القوة السوية
 والثانية وهو العوم الزر كصير الزيادة في العقل والترك وتدخل علم في القوة
 للتوقف ان قد كصير لتوقف بدون العوم وقد تبارك الله ان العوم لا يباير
 التوقف بالثبوت بالابتن والفتن فانه التوقف قد يكون ضعيفا
 بقوى فغير ما قاله العوم علم هذا كالا لتوقف فيه منعت على ان في في قد تباير
 لو توقف مدد العقل على التصور الحركي لزم الدوران لا تصور من ان يمنع
 من وقوع الحركة متوقف على وجوده لانه قبل حدوث السواد المتغير مثلا
 لا تصور الاسوداد او انما في هذا الحكم في هذا الوقت علم هذا الشرط
 والمتغير بانما هذا العود وان كانت متكررة غاية الكثرة لا يكون الا كليا
 واما تصور هذا السواد في حيثية الشخص في المنفعة من فرض التشارك فلا يحصل
 الا بعد وجوده فلو توقف وجوده على مثل هذا التصور كان دورا
 قوله مع تولى النسبة ترجيح بلا وجه اعراض عليه بانما اننا انما الارادة الكلية

الجزء

نسبها الى جميع الوجبات على السوية ولكن لا يتم ان صدور بعض الوجبات
 باذن عزها ترجح بلا مرجح كما لا يجوز ان يكون استعدادها لذلكت
 البعض الواقع وتجي كما شئت العقل الفعالي جميع الصور على التو او صدور
 البعض لاستعدادها لذلك البعض بامر واعلم ان محصور المقترنة الثانية
 هو ان صدور العقل الخلية متوقف على الارادة الخلية المستقلة بخصوص ذلك
 البعض التابعة للتوقف لولا الماذك العقل المنبسط عن الصورة لذكر وعز
 التصديق انه معلوم او غير معلوم وتوهم بعض المبرين ان هذا المعجزة
 متوقفة بكونه قائم لكونه على ما قد يكون فيها ارادة متعلقة بتطبع جميعها
 بحيث من تصور ذلك على ما مع ان تلك المسافة يشتمل على حدود يقطع فيكون
 كحالات فورية متعلقة بالمتصورات و اراد آت جوده و الجواب ان قدرنا
 فيما سبق الى ان لكونه موجودا في الخارج من لكونه في الوسط و هو واحد
 شحني مستمر بزيادة المسافة انتمائها فيكون فيها كثر المسافة بآثارها اجمالا
 و ارادة متعلقة بالكم على ما اذ ليس بينهما كانت متعددة بل و كونه فورية
 واحدة فلا بد من الحركة على ما قد نفقنا على ما توهم قوله و الا فكلما اذاه
 قائم فيز لا حاجة الى هذا التطويل و لتقسيم بل كونه ان كل ما له تصور في ذاته
 تجلي برسم في الصورة المتعارفة و كلما ارسم في الصورة المتعارفة يكون جسيما
 لان متعارفة محال سيندم متعارفة محال بالفرة طام ما ذكرتم و ليدل ان هذا الخطر
 اخر ما ذكرتم في الكتاب لا يلزم من صيغ اثبات الخطر طولية فانه يبين الطريق
 ليس ذات الفكرة في صور صادرة عن النفس منطبقه بواسطة طريق الانفعال
 الواسطة من النفس الجدة ان تصور شيئا بقدر الكليات وينبعت عن ذلك
 التصور متوقف على تبيعة ارادة كلية فيستعد النفس المنطقية بواسطة التصور الكلي
 و الشوق الارادة الكلية حصلت للنفس الجدة ان يحصل لها تصور فورية
 و ارادة فورية فينتقب عليها هذا الامر العقل المنبسط لوجود ذلك

كل كذا و كذا و كذا
 و اراد ان يكون
 الجواب ان
 هذا الامر راحة للقلب والذهن

لنفس على طريقة الايجاب فلا بد ما توهم من كلام الانفعال الواسطة لكونه
 موجودا في الخارج جزئيا فله يمكن ان يصدر عن النفس الجدة لاقتضاها بتسوية
 بالبقوة الخلية فلا بد لهذه النفس المنطقية ان يطردها الانفعالات الخلية
 من النفس الجدة من نفس منطقية اخرى كذلك انما النهاية فلا بد و انما هو في
 للذات قوله انما هو منها الطبيعيه دخل جوف تلك الصور الاولى انما
 داخل جوف تلك الاقرب اليها اذ لم يعلم ان الافلاك تحت تلك الصور
 قوله لانها لا يلزم الكينيات الاربع العقلية اعلى الارادة والبرودة
 والانفعال اعلى الرطوبة واليبوسة اراد انما انفسا الفرة الاربعه
 ان كل عنصر لا يلزم احد الكينيتين العقلية اعلى الارادة والبرودة في احده
 الانفعالين اعلى الرطوبة واليبوسة والازدوار يمكن ان تلك الكينيات
 لا يلزم على الارادة لا متاع الاجتماع بين العقلية وكذا بين الانفعالين
 للنفاد فيكون الفضايرة رطبة حار ورطبة حار و يابس و بارد ورطبة
 و بارد و يابس لا انه يتأخر في العبارة كما لا يخفى واعترض على هذا الطريق
 لان ان كل عنصر لا يلزم احد الكينيتين العقلية و احد الكينيتين الانفعالية
 غاية ما في الباب ان ما لم يجد عنصر فاليا هو احد العقلية و احد الانفعالية
 وهذا لا بد ان يلزم عدم الوجود اذ يكون ان يكون عنف غائبا عن عالمها لا بد
 لنف ذلك م دليل و قد يجاب بان ذلك الكلام منها منته علم انظر هو اعلى
 احوال الاجسام التي علت بالجوئية والتفتيش عنها بالاستعداد لاعلم ان النفس
 و ضبط الاحوال العقلية قائم ذلك مما لا يسيل اليها و انما است الارادة و ارادة
 فعلتين لظهور العقل فيها قائم بعد محله لان نفس فيها جاوره بافاد بكونه
 تلك الكيفية و سميت الرطوبة واليبوسة انفعالين لظهوره فيهما قائم
 بعد ان محلهما يكون الانفعال السريع والبطور و ان كانت الكينيات الاربعه
 للعقل والانفعال مناصف محصورا في خارج منها قوله و كما ان الرطب هو الهواء

لنفاد

فوقنا في هذا الام ان الهواء حار بارد بطبيعته والكورة اشد هذه
مستندة من انفسه الشمس والام انفسه رطب فانه في الارطية ليس انما
است كما في الشمس والهواء ليس كذلك فانه في الارطية لا ينفذ
است كما في اصله والجواب عن الاقوال انما يثبت الهواء اذا سخن وتلطف
ولو لم يكن الهواء حار انفسه الماء لا كان الا كذلك الهواء اشد كونه حارا
الا كثرية على الاطلاق فانه ليس كالحار بالنفس الا النار وعندها انما هو اشد اوطى
هناك كيفية يتغير الجسم استكيف بها التشكل وتركه سهو وكيفية الهواء كذلك
طو ما ذكره في الارطية ليس بغير است كما هو بينه افقانه الارطية
قد تشبه كيفية يفتت سهو الا لتصل في تقصير والانقصار والارطية
للأواء هذا الصفة في الماء فقط والرطوبة المفيدة لكسب ل هو هذا الصفة في
الاقوال نزع في بنية للهواء - قوله فالحار اليابس هو النار وقد تاراكم في ستم
البسوة بكيفية يفتت عسر قبول الاشكال وترتها والنار ببله التشكل والترك
فلا يكون يابسة ويحيى باذنه فانه كونه النار سهل التشكل والترك انما هو
في الترك التي عندنا وهي مغلوقة بالهواء وبذلك كانت سهلة العبور والترك
في جوارم يكون النار بسببه تحلل ذلك فوز وان هذه كذب هذا الا انها
تار على كل واحد بها يهرب بطبيعته عن حيز الاقوال عن حيزه انما هذه لا تار
على هرب الهواء عن حيزه الماء وهو ب الماء عن حيزه الاقوال وان سلم دلالتها
في جميع لكنها لا يدرك على انفسه فانه انما هو سبب كل واحد من العناصر
عن حيزه وانما بالفساد والبطيخ فلا دلالة له في هذه آيات عليه لم يزل الام الستة
الحال من تلك الساعات هي النار مع الماء ومع الارض فدر حيزه انما هي
اجزاء نارية وعندنا في السخنة ينفذ ويكون ارضه ارضه فانه في
الفساد انما نارية في السخنة في الارض انما ينفذ فانه في الارض فانه في
اقوالها انما تولد في الارض والادب والادب المتصاعد من الارض المحبسة

قار

في السخنة

فوقنا في هذا الام ان الهواء حار بارد بطبيعته والكورة اشد هذه
مستندة من انفسه الشمس والام انفسه رطب فانه في الارطية ليس انما
است كما في الشمس والهواء ليس كذلك فانه في الارطية لا ينفذ
است كما في اصله والجواب عن الاقوال انما يثبت الهواء اذا سخن وتلطف
ولو لم يكن الهواء حار انفسه الماء لا كان الا كذلك الهواء اشد كونه حارا
الا كثرية على الاطلاق فانه ليس كالحار بالنفس الا النار وعندها انما هو اشد اوطى
هناك كيفية يتغير الجسم استكيف بها التشكل وتركه سهو وكيفية الهواء كذلك
طو ما ذكره في الارطية ليس بغير است كما هو بينه افقانه الارطية
قد تشبه كيفية يفتت سهو الا لتصل في تقصير والانقصار والارطية
للأواء هذا الصفة في الماء فقط والرطوبة المفيدة لكسب ل هو هذا الصفة في
الاقوال نزع في بنية للهواء - قوله فالحار اليابس هو النار وقد تاراكم في ستم
البسوة بكيفية يفتت عسر قبول الاشكال وترتها والنار ببله التشكل والترك
فلا يكون يابسة ويحيى باذنه فانه كونه النار سهل التشكل والترك انما هو
في الترك التي عندنا وهي مغلوقة بالهواء وبذلك كانت سهلة العبور والترك
في جوارم يكون النار بسببه تحلل ذلك فوز وان هذه كذب هذا الا انها
تار على كل واحد بها يهرب بطبيعته عن حيز الاقوال عن حيزه انما هذه لا تار
على هرب الهواء عن حيزه الماء وهو ب الماء عن حيزه الاقوال وان سلم دلالتها
في جميع لكنها لا يدرك على انفسه فانه انما هو سبب كل واحد من العناصر
عن حيزه وانما بالفساد والبطيخ فلا دلالة له في هذه آيات عليه لم يزل الام الستة
الحال من تلك الساعات هي النار مع الماء ومع الارض فدر حيزه انما هي
اجزاء نارية وعندنا في السخنة ينفذ ويكون ارضه ارضه فانه في
الفساد انما نارية في السخنة في الارض انما ينفذ فانه في الارض فانه في
اقوالها انما تولد في الارض والادب والادب المتصاعد من الارض المحبسة

والسبح في هذا الام قوله في الصفة في الام انما في سبعة الصلوق
على اكل السخنة تثبت كدرة النار والناس تارة والجوارم فلو كانت
مادتها النار لما اختلفت بهذا الاختلاف بل مادتها الاكوة والاكوة في
الشبهة هواد هذه الاشياء الاجسام في مساوخصها فانه اما في النار
انما النار كمن في الماء في موضع ويجوز في النار في غاية الفناء فانه لا ينفذ
انما يمنع عدم مكانه ذهاب تلك المياه الباردة في مثل ذلك انما يمنع في النار
لجواز انما يمنع بعض المياه سبب السخنة وينفذ في النار في غاية
القدر لا ينفذ ذلك من ليل وانما خير بانها حار انتقلت بعد الفناء
وكيفياتها واحوالها في تون وفاد مشبه على الظاهر في النار في الاستواءات
التي يفيد طنائها لم اختلف في ينفذ يقينا لمن ايد بحسن فهمها فانه في
هذه الاحتمالات البعيدة لا تقربنا هو ابلق منها قوله مجموع في غاية الصغر
وليس كذلك قبل لم لا يجوز انما يتخلل الاجزاء الارضية وينفذ اذ هو في الارض
من مياه كثيرة مجموع في غاية الصغر والجواب ان كبر حجم في المنقلب لو كان يتخلل
الاجزاء الارضية التي يكون منها كان مجموعا في الارض رصوا وليس كذلك فانه
المنقلب قد يغير صلا و ذلك من شأنه في كبر حجمه اذ هو انفسه هذا امر ما يميز
بارد يمان قوله يعملون بعض الاجزاء فانه يمكن ان يكون الاجسام الصلبة كجوة اجزاء
اما بالاداق او بالسنن فانه سبب اللوحة مخالطة الارض في انما هي الفضة مخالطة
بالاعتدال فانه في الاجسام الجوية وسيد الاجزاء املا حاد وان لم يكن وحده
كافية واما السحق فانه في انما استحق ما يجرى في الاملا ح كالتقار
ثم املا حاد بعد صارت املا حاد في الماء قد نزل بالكلية وبصيرة بحيث
لا ينفذ هناك من اجزاءها في اصله قوله فليس كذلك استحق املا حاد الهواء
فيلزم لا يجوز انما يكون سبب كونه السخنة املا حاد في تلك الجبال الهواء هناك
اختلف لكونه اختلاط بالاجزاء المائية والارضية والاكوة والادع عند كره فاذ

الجوارم

اشد

البرد كما تشتت الهواء. واجتمع ما تفرق فيه من المخلط فانفقد سخاؤه ثم اذا لمخ
التكاثر من الاجزاء تناطرت مرغزان يكون هناك انقلابا. اصله اقور اخضر
يميد جدا فانما نعلم بالفوزة ان الهواء النقي هناك يفيض اجزاء مائية قبل يكون
الاستحاب بقدر امطر التنزيل قوته فانما النما انصاعدهما المستن اوجاء
هوائه قد كانت مختلطة بالماء بناء على ما ذهب الشيخ الرئيس من ان البسيط ليس بمرک
حق ولا كان من ذلك الحارة تفريق المخلط لاجرم اذا سخن لما فرج ما كان قد حبس
من الاجزاء الهواءية مختلطة باجزاء لطيفة مائية وهو النما رايان للانقلاب اقور
وانما قلنا ان الماء مختلط باجزاء هوائية لكننا نعلم بالفوزة ان الاجزاء الهوائية
في الماء طيلة غاية البقل متلوية فاما تنفصا ان يكون ذلك الاجزاء الهوائية الكثيرة غلبة
الكثرة المملدة في النما كالقائه في الماء فيلزم السخن قوله كدث قنبار في غبار كدث
فيه وقد تبارحوا انهم فصل لذلك الهواء النقي في الكوز سخوية قوته بعلم علم النار
في الاجزاء من غير انقلاب الهواء انما اوجب بانهم هذا المكابرة فيما حكم به بفعل
بالمنا هرق اذ مدت هناك بالحق به كدبر قور اذ لو كانت النار باقية فوق
رؤس القل مع الاجزاء الدخانية لكان اشتعالها في قعر جاز ان لا يبرق لتوقها
في الهواء ولصواب اجزاءها بحيث تنفوت عن كسركم ان لا يوق ايضا سفت
البيوت في هذا لما ذكرنا اولاً انها اختلطت بالهواء البارد فاكسرت سورة جازاتها
فلم يوق ولو لم انخفا انقلب فلم لا يجوز انقلها الى الاجزاء النارية والمائية
بل او اسيلة او الجسم اذ انها غير الاربعة لا يحررهما لم يثبت فالالام النار
مشتعل ليس واحد بالمدد باقية بل هي محدودة على الانقار فانما كل نار يشعل
توكل الاقوى بطبعها فيلحمها من البرودة ما يبطلها وحدتها كما ان الدافق
من الاقوى مثلاً يراى او واحد من اجسامها يراى وهو في الحقيقة متواتر
على الانقار قوله تعالى على اثرها في الهواء واحد مخلع صورة اقوى منها
اذ لو لا لم يتصور انقلب بعضها الى بعض بل يندم بعضها بالكلية وكذا في

علاماده و ذلك ما لا يجوز عند الحكم التام بالكون وفساد فانهم يزعمون
 كل حادث مسوق باذنه و مدة حوله الرابع الكيفيات كمال لها امور
 زائد محصور ما ذكره في الاسد لانه هو ان كلام الكيفيات يزول مع بقاء الصورة
 كسجن الماء و تبرده مع بقاءه على صورته النوعية فتوغي الصورة النوعية
 و الا نلزم اجتماع وجود الشيء و عدمه في حالة واحدة و محصور الا على فرض
 منع كلية الصور اي لانهم ان كلام الكيفيات يزول مع بقاء الصورة النوعية
 فان الصورة الهاتمة تزول عند زوال الوارء عنها و الصورة الهاتمة تزول
 عند زوال السبق عنها و الصور الارضية تزول عند زوال المحسوس عنها
 اما اجواب محصوره الاستفاد في سند المنع بان ما ذكرتم من ان الصورة النوعية
 تزول عند زوال الكيفيات ان اريد بها انها تزول عند زوال هذه الكيفيات
 مطلقا سواء كان في حالة التركيب و في حالة الباطل فمحم و ان اريد في هذا السبيل
 فلم يكن لاني في ماد عنها من انها تزول في مجمل مع بقاء الصورة النوعية
 وليس بوجه لانه كلام على السند و ما ذكرتم من انه او رد الا على فرض
 على سبيل المصافية اذ لم يستدل على الصورة حتى يتم الدليل علم فيها على كل المعاني
 بل المذكور من سجن الماء بعد البرودة و على او رد لها مثلا و هو لا يصلح
 دليلا على كلية القيوس حتى يباين قوله بل الجواب حصة هو اننا المذعن
 هو الاطلاق في المقدمه المذكورة و انزعج عنها لقيام الحق عليها و فيه لانك
 قد عرفت ان المقدمه المذكورة انما هي كون كلام الكيفيات يزول مع بقاء الصورة
 النوعية لم يستدل عليها بل او رد لها مثلا و هو لا يصلح دليلا على كلية الكليات
 و ان جعل الصور جوئية يكون استار دليل عليها لكنها لا يخرج الاستدلال المذكور
 ما هو اعظم ان الصورة النوعية ماثرة في كلام تلك الكيفيات فعلم
 وليس بفساد الكيفيات اذ هذا الكلام ما ذكره الامام في شرح الامارات
 و اعترض صاحب الحاشيات انه لو ملل التضاد علم التضاد كحق لم يخرج

افضل ازاج التي هي من امتزاج المركبات بعضها حار وبعضها بارد
وبعضها رطب وبعضها يابس وكما ان في نفس السواد والبياض تضادا
ونعائلا لا في المركبات خلاف ذلك بين نفس الحرارة والبرودة واليبوسة
والرطوبة فيصدق على ازاج التي هي من امتزاج المركبات انها كيفية منوط
بين الكيفيات المتضادة تضادا حقيقيا واقويا بين نفس السواد والبياض
وكذا بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة تضادا حقيقيا متكلما
لانهم قالوا الكيفيات المختلفة بالحدة والضعف كالسواد والبياض
والحرارة والبرودة وانما هي مختلفة بالحدة والضعف انواع مختلفة كلية
فحرارة الحرارة انواع مختلفة عندكم وكذلك البرودة وحرارة البرودة
على ما تحتها فوعده لا في الذاتيات لا تختلف بالحدة والضعف زعمهم وكذا
نظائرهما مع ادعائهم انه لا تضاد حقيقيا الا بين نوعين لا في مذهب جابر
كتب جابر في فصول التضاد على التضاد لم يتناول التوفيق المذكور في ازاج
التي ولا الاقوال ايضا فليلا ملة الهار الى سوار السرقة فلم يدر
الشيء الواحد كسبه الشيء واحد فاعلة ومنفعة في حالة واحد وانما
اذ يلزم ان يكون كل واحد منها بالمتساوي الا في غائب ومعلوم انما في حالة
وهو في قول الاحكامه والبعكس فهو الذي يلزم ان يكون متساويا في كل
وهو ويكون المتضاد على هذا التقدير في الغرض عند الامتزاج فيعمل بعضها
الامارة بعضها في بعض بواسطة الكيفيات اعرض عليه انه في الالزام في عمل
الكيفية فاعلة لا يلزم من جعلها واسطة ايضا لانها في نقل الصورتين بواسطة
الكيفيتين اما ان يكون معا فيلزم كونه الشيء متساويا ومعلوم ان الكيفية كما انها
خالية اذا فسد كاسرة فكذا اذا كان لها مثل في ذلك واما ان يكون
على التوافق فيلزم ضرورة المتساوية والبعكس اجيب ان المتساوية عند الافراز
من كل كيفية سوراها لا تنفكها والكا سر نفس الكيفية المتضادة لا سوراها

للقطع

للقطع بانه سورة النار اسدي الحارة تنكس لماء البارد وانه لم يزل في
وان كانت فلا يتبع ان يكون الكيفية المنكسة كاسرة لسورة الكيفية
المنفردة ولا يكون هذام اجتماع الغالبية والمنفوتية في شيء موحد لان
النار هوننر الكيفيتين والمنفوتية هوننرها واليهذا هو ان النار
يقوله وان سورة كلام المصنف في قوله اصل الكيفية مادة الالف في قوله
سورة كيفية الاخواني في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله
الصور فها تترادف بكلمات مجوزة في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله
ما حدث من المصنف في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
تركيبا ما بل اراد ان يقول في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله
من الارجاء الهوائية في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
المختلطة بالارجاء الهوائية والليق ان البخار هو المركب من الارجاء الهوائية
والهوائية وكذا في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
الارضية اللطيفة هي الدخالة التي هو المركب منها قوله والقطرات
النازلة فاه في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
التسوية جباها منار في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
مع حارة الهوائية فيها ملك الا تحت الضيقة لا يخفى في قوله تعالى في قوله
التي هي مادة الترخ في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
كبار في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
المطر في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
حول في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
يجب سدر الزواني في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
من الارض كان كبير في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى
وبسبب لاساسها انما يقبل بسبب حرورها كما ذكره في قوله تعالى في قوله تعالى

٥٧

في الامور ^{لان} كما ذكره القوس قدّم والالهاتك عند تباين من الحكماء خيالات لا وجود لها
في الخايع وهذا المختصر مكات على كذا يترى ومنه انما هو ان يرى صورة
التي مع صورة شيء مظهره كالمرآة فيظهر ان الصورة حاله في ذلك
فكيف يتصور رؤيته اذا الرؤية لا تتعلق الا بالكل ليس شيء الا وان لم يكن
حاله في النظر لكن الاشعة الحادثة عن البصر تنعكس منها وما كانت الرؤية
في الاكثر بطريق الاستقامة لا بطريق الانعكاس نظر ان الصورة حاله في فاصل
قوله بحيث ينطبق زاوية الانعكاس مساوية لزاوية السقوط اذ اوقع البصر
في الجسم سواء كان ذلك الضوء ذاتيا او عتقيا على جسم صغير كالماء والاراة
مثل انكس الضوء من الصفيح الجسم افر وضعه الصفيح كوضع البصر
من الصفيح كما ترى انكس الضوء من الصفيح السماع النافذة في كوة الواقع
على صفيح كالماء الى الحد المقابل للكوة والزاوية كادته على سطح الصفيح بمرحله
السماع والانعكاس يتبع بالزاوية الاولى واذا اتواهم سطح من الزاوية فاما
للتصغير كحدث عن جانبي الزاوية الاولى زاويا احدهما وهي التي بل الصفيح زاوية
السماع والاخرى زاوية الانعكاس وهما زاويتا والا لكانت ارتفاع البصر
مساويا لارتفاع الضوء تنعكس من سماع النافذة في كوة الواقع على صفيح
الحد المقابل للكوة لكنه مساوية على شئ يحد به كذا فليكن دائرة ^ب ز ح
الجسم المضيء ودائرة د ك هي المرآة وخط د ك قمرها وخط السماع
الواقع من الجسم المضيء على المرآة هي خط ط و السماع المنعكس على المرآة
الى الجسم الذي وضعه المرآة كوضع الجسم المضيء منها هو خط ط ك و زاوية
م ط ك هي الزاوية الاولى و زاوية م ط د زاوية السماع وهي مساوية
لزاوية ك ط ك التي هي زاوية وهذه الزاوية اعني زاوية الانعكاس
منطبقه على الزاوية التي يحيط بها الخط المنعكس من الجسم الصفيح اعني خط ط ك
مع الضلع الاول لزاوية الانعكاس وهو خط ط ك ومنه انطبق الزاويتين

و قد ذكر في الامور
في الامور

اتحادها كيب الذات واختلافها بحسب عتار قوله واردا على فطر الافق
هي الدائرة التي تعقل بين ما يرى من الفلك فمما لا يرى والقطر هو الخط المنصف
للدائرة ودائرة ارتفاع الشمس دائرة عظيمة ينصف العالم ويقطع دائرة
الافق ومالكس على عتارها قوائم وتم مركز الشمس سماكات وانما قوله
السماء الممدمة بآسندارة ومنع الاجزاء قوله فمخلة الاول ان هي الاول ان
السماء الناحية العالية العليا او اياها وضع وانما حده سفلا هو في البسط وهو
الارجوان وبانها تكون كراته والسفلى هو ان السطح العالي او من الشمس
فانعكاس السماع من البصر اليها افر فيرى حده باصطفه والسماء السطح البعد
عنها واجلي اثرها فيرى حده مائل الى السواد وهو الارجوان ثم يتولد من ارج
هذا اللون لون كراته واعرض عليه بان الكرات يتولد من الصفرة والسواد
لان الارجوان دائرة الناصب قوله ومنها الالهات وهي دائرة بيضاء
امانة او ناصب يرى حول الكوة وعنده اذا اتواهم بين وبين الكوة فيمر فتق
لطيف لا يجي ما وراءه عتار الابصار واطاع الصفيح صفيحة غ ممتل
بعضها ببعض واذا اتفق ان يوجد سماع على الارجوان الصغيرة المدورة
احدها كى الاخرى حديث هناك باله ويكون التختان اعظم وزعم بعضهم
راى سبع هلالا معا قوله كارج عتار طوله الجليدية الجليدية تنفيط وهو كذا يكون
يسقط من كوة في الارض وشبه به اصدر طوبات العزفت رطوبة جليدية
قوله بعدتهم السماع كخوط مع ما يتبين من السماع على الاستقامة وانما
ينفذهم السماع مع ما يتبين على الاستقامة بتقوية واطاعة الارجوان الواقع
في سمته ولا يرى فيها ضارا لانه انما يرى على السطح نفسه كذا في الالهات
التي لا يتقابل فاتها بؤدي حال صورت قوله على ما يتبين من السماع الارجوان كخوط
اى على الارجوان انما حدها في السماع الارجوان كخوط السماع البصر الصفيح
انما يكون على جسم نية الصفيح اليه كخوط الالهات كخوط زاوية السماع زاوية

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

منه ان شاء الله تعالى

هذا كتاب في بيان

الحدود التي وجد العالم بانفسه والافعال لا بالايدي والافعال
والفعلات علم النبي المحمدي والافعال والافعال
فقد رسل في تحقيق واد القائلين بان الواجب هو موجب
بالذات واعلم ان هذه المسئلة من افات مطالب الحكمة ومفهوم
اصول الفلسفة ومما لا ينسب الى الحكمة وانما ان الفلسفة
لا بد من القول بذلك الاصل والا لا يكون له الحكمة الا الاسم
وم الفلسفة الا الاسم فالفلسفة الاسلمية كالقائلي
وابن سينا لا بد لهم من الاعتراف بالاصل المذكور والاعتقاد به
وظاهر في جميع فروع الحكمة في جميع علوم الاسلام والفلسفة
والفلسفة القوية المتشعبة من وافق الفلاسفة في الاصل المذكور
على انفسه ان العلم الحامي في رسالة المعلوم في تحقيق مذهب
الحكام والمكملين والصفوة في ذات الله مع وصفاته والاشبهه
في ان مذهب السنية علم المجزاة وكونها نفعنا بفعلها ومشيكت

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

علم ان يكون مبداء العالم خالقنا في الافعال الا اضطرار فالحق بين
الاشياء والقول بذلك الاصل مستلزم وان شئت الوتوق
على وجه التحاليل هذا الشكل الاشكال فاستمع ما نلتو عليك من القائل
اقول وبالله التوفيق وبالله التوفيق وبالله التوفيق وبالله التوفيق
الحكمة متوافقة واصحاب الفلسفة متطابقون على ان مبداء العلم
موجب الذات ولا حاجة في ذلك الى زيادة بيان انما ان كان
في نفس وادهم من هذا القول وتبين وانهم من هذا الكلام فمخرج
نقول لا يخفى ان يكون وادهم بيان في هذا ان مبداء العالم
مفهوم في الجادة بحيث لا يندرج على تركه ولا يمتنع منه ذلك او يكون
وادهم منه ان يمارا نفع وان كان فاعل بالمشيئة والاختيار
لا بالكد والاضطرار وان كان قادر على ان لا يفعل ويبتع منه ترك
الفعل الا انه لا يتركه البتة ولا يفتك عنه ذاته الفعل لا يقتضيه
ذاته اياه حتى يلزم ان يكون مضطرا في اضطرار ان روي في التفسير
والاوافق والاضافة والاشارة على اصل القائلين بتأثير الكتاب
واستناد الاثار اليها بل لا يقتضيه الحكمة الجادة وعلى هذا المعنى
لا يقتضي الايجاب ولا شئ ولا يكون القول به كقولنا الحكمة المعنى الاول
فانه نقصان بلا اشتباه يجب تنزيهه نفع عنه وانما القول به
باتفاق اهل كل عقد والطائفة ارباب الملل والطوائف
ان وادهم في الايجاب هو هذا المعنى الاخير وان كان المشهور
فيما بين خصمهم في المسائل والمسئلة في كتب المتأخرين
هو المعنى الاول ويشهد لذلك انه يدعون ان الحال في الايجاب
ولا كماله على المعنى الاول بل الحال في المعنى الثاني كماله
علمه تامر وانصف بالتجرب عن التخصيب انصف وعلى ما ذكرنا وتوفيقهم

يصرح النفل المحقق فبغير الدين الطوبى حيث قال في المنهول المحقق واعلم
ان القادر هو الذي يصح ان يصدر عنه الفعل وان لا يصدر عنه
الصحة هي العذرة وانما يتخرج احد الطرفين على الاخر بانفسان
وجود الارادة او عدمها الى العذرة والفساد لا يكون
ذلك انما هو في ان الفعل مع اجتماع العذرة والارادة
لا يمكن منافاة حصوله معهما اولاً بل لا يمكن بل انما يحصل بعد ذلك
والفلسفة ذهبوا الى انه يمكن بل يجب حصوله مع اجتماعها وتوهم
بازالة العلم والعذرة وكون الارادة علماً خاصاً حكموا انهم
العالم وانما يكون ذهبوا الى انه لا يمكن بل يجب حصوله بعد اجتماعها
لان الداع من الله هو ارادة جازمة لا يدعوا الى عدمه وانما العلم
بداهة ولذلك قالوا بوجوب حدوثها كذا في كونها
دليلاً على تعيين المعنى ان في الارادة قاطع لفرق الاشتباه
وهو انه لا شبهة في ان المعلول لا يكون ممكن العدم والاركان
واجب الوجود وحذف ولا خلاف للفلسفة في ان كل ممكن مقدور
تو بناء على ان الامكان متحقق للمقدور به عندهم فثبت بحكم
مقتضى المقتضى ان عدم المعلول لا يكون مقدور له بل لا يكون
اقتضاه ذلك وجود المعلول الا في اقتضائه ذاتاً يجب
لا يمكن تخلف عنه لما كان عدمه مقدور له وادنى هذا انما يفتي
انهم لا يقولون بالاجاب على المعنى المسمى المذكور في كتب
المخالفين بل يقولون به على المعنى الاخر لا يقال تخلف المعلول
غير العلم الكافي في ايجاد متسوغ والارادة في انفس المقتدرة
لما تقول ذلك اذا كان اقتضائه العلم المعلول ذاتاً وانما
اذا كان ارادتها الى لا يكون الذات مقتضياً له لم يتحقق

الارادة كالذي نحن فيه فلا مانع في التناقض فان قلت
لا يخفى انهم يقولون بوجوب الترتيب من الاول الى الاخر بل انهم
بالارادة المتعاقبة ما في كذا من الامور لا موجب لهم بل يجب كون
بالجدة التي عملوا عليها في اثبات مطالبهم هذه وذلك انهم قالوا
ان المبدء الاول لو كان فاعلم العذرة والاختيار دون الاعمال
فيخلق قدرته باحد مقدورين دون الاخر انما افتقر الى خروج
بغير الكلام الى ما يبرهن ذلك المرجح بان نسبتها اليه والافضل
على السواء فيفتقر الى مرجح آخر وهو علمه في اقدم التسلسل في امر
وان لم يفتقر الى استغناء المكنز عن التوثر لان في العذرة
الى الصديق على السواء وقد تعلق باحد علمي غير مرجح وان
يستدات اثبات القناع اذ ح كوزان يتخرج وجود المكنز
من غير خروج وهذا الوجه تستهضر عليهم في ان مدارح علمية
صحة الفعل والترتيب منه نوع وعلم الثاني يتبين ان يكون وادعهم
من القول المذكور بما هو المشهور لا ما ذكرنا في ان لا يفتي ما نعتبر
في المنهول المحقق فثبت انهم يقولون بوجوب الترتيب من نوع
لكن لا في الواقع وكما في الامور لا انها مخالفة للحكمة وما خالفها
يتمنع صدور عنه نوع وفوقه في ان لا يكون بل نظر الى ان نوع علمي
ان نوع غير تابع لترتيب بل قد يكون عليه غير مقتضى الفعل ولا استحالة
في ذلك بل لا بعد ايضا الى ان ما لم يتم استعداد لا يمكن ان يكون
ويخرجت قدرته بالفعل لا لانه لا يصح ان يصدر عنه اصله حتى يكون
ذلك العصور وعجز من جانه بل لانه غير قابل للفعل وقيض الوجود
بعد بالنقصان في جانه ونظير هذا القول في الاقتضاء علمية
الترتيب نظر الى ان في الواقع قول اهل الحق من انهم ان

مطلبهم

الممكنات

كلها داخلية تحت قدرته تعالى على معنى انه ما لم يكن من الممكنات الا
وهو نوع قادر على ان يخرج من عدم الوجود ومع ذلك لا يمكن
ان يخرج كلها الى الوجود بحيث لا يبقى شيء منها في القوة على ما
توزر في موضعه فالممكنات كلها يصح ان يصدر عنه نوعا ما قدرته
ولا يصح نظرا الى الواقع ونفس الامر كما في الاسماء قال الامام
اذا اراد في المطالب العاليه قال لا هذا الكل والشيء المؤثر
اما ان يؤثر مع جواز ان لا يؤثر فهو القادر او يؤثر مع جواز ان لا
يؤثر وهو الموجب لهذا التسليم بل على كل مؤثر فهو القادر
واما موجب ثم عند هذا قالوا القادر هو الذي يصح منه
ان يؤثر تارة وان لا يؤثر اخرى بجست الدواعي المختلفة هذا
لمنخص الكلام في الفرق بين القادر والموجب الفلسفة
القول باثبات مؤثر يكون تأثيره على سبيل الضرورة مستكمل
ذكره بان وجه الاشكال محي حاصل الاجابة الاولى هو ان كل شيء
يؤثر مؤثرا في اثر اما ان يكون كل الابد منه في كونه مؤثرا في
ذلك الامر حاضرا ولا يكون مجموع تلك الامور حاضرا فان
كان الاقوال موجب ترتب الاثر عليه ضرورة انه المعلوم
وجوده عند حضور جميع الابد منه في وجوده وان كان ان
امتنع صدور الاثر عنه ضرورة ان امتناعه كل واحد من جملة
ما يتوقف عليه وجود المعلوم ضرورة مستقلة لعدمه فثبت
على تقدير عدم حضور جميع الابد منه في وجوده واذا اوجب
عدمه بمتنع وجوده واذا كان لا حال الا احد من باتين الاجابة
ثبت انهما حاصل في احدهما هو الوجوب والاحتمال في الاخر
هو الاشفاق ظهر ان التأثير على سبيل الضرورة ويجوز قول

لا يقبل

لا يقبل العقل ثم قال واعلم ان الممكنات ليس في هذا المقام قول
منهم من سلم ان الرجحان بدون الرجح محال لانهم زعموا ان عند
حصول الرجح يصدر العقل اولي بالوجود الآن ملك الاولوية
لا تنهي الى حد الوجوب منهم من قال الرجحان بدون الرجح في حق القادر
غير ممكن والاجابة ان ذلك مثل منها المجرى بين رب العدين ومنها
المجرى بين الكل الرجحان ومنها محارب من الله اذا وصل المصنف
الوحيين فانه تجر احد صناديق الاقوال لا الرجح قالوا ولا بد انها في
الاعتراض بامكان ان يصدر عن القادر احد معدووية دون الاقوال الرجح
اذ لم وفقد على انضمام الرجح اليه وقد ثبت ان عند انضمام الرجح
اليه يصير واجب الوقوع مح لازم اليه في ذلك موجب القادر لكن
العلم بهذا التوقي ضروري فوجب الاعتراف بان القادر يمكنه
ترجيح احد معدووية على الاخر غير ترجيح المصنف كلمة وقد تكفى
لنا هذا التفسير امر ان احد صناديق الاجاب النافي للضرورة لا يلزم
ان يكون ناشئا عن ذات القادر مستندا اليه وصدق وهذا يستند
لما قدمناه من ان الاجاب النشأ عنه الحكماء في المبدأ الاول
استنادا الى المحل الاجابة لا الماذاة تعالى وتمايها ان قولهم بانه يوجب
للقادر مختار لالانه واجب اليه كما هو الظاهر في توار القوم بل لانه
فاعل وحق كذا ان يكون كذا في اجبا كان ذلك الفاعل او ممكنا
وقال المحقق الطوسي في ترجمه الاجابة واما الفلسفة فلم يذهبوا
الى ان ليس بقادر مختار بل ذهبوا الى ان قدرته واختياره لا يوجب
كثرة في ذاته وانما فاعله ليست كفاية المختار بل هي كفاية
ولا كفاية المختار من ذوق الطبايع جسمانية بمعنى ان قدرته
ليست منصفة للفعل وتركه وانما ارادته ليست منصفة

مختصة

الملكوته والنفس السماوية والتأيد الاثني فيفتح لها ابواب العلوم لبيان التدابير الربانية وحكم الملوك
 محل الملكة وتنسج اليه الامم بواسطه الملكوت السماوية اهل كلامه

بنا ربنا التشريع والمكسر من اصل الامام وغيرهم في هذا المطلب
 بل يكون الكل متفقون فيه على معنى هذه الفلانة وقد ثبتت
 فيما تقدم على ان الصورية المشتركة بين مع الفلانة في هذا المطلب
 وقد ورد في هذا الوهم الفلانة في حاشية في قوله في قوله
 والى هذا انما لا بد ان يقال ان ما يصح من ايجاد العالم وزك فليس
 منها لازما لذاته بحيث يستحيل انفكاكه عن وصف الملوك كلام ومنها
 ان معنى الجاهل شيئا هو اقتضاؤه اياه على وجه يكون لا يمكن
 تخلف ان لا في الاصل كقضاء الشمس للامراق واقتضائه النار
 للاه افي علمه من الفلانة وهم على ما خرج ذلك من انهم لما ذهبوا
 الى ان انما الاجاب بالمعنى المذكور في مبدأ العالم لانهم يقولون
 بان فاعلته كقاعدة المضطرب في ذور الطبايع احسانه فمما ج
 اليه الفاعلته من معنى التاثر والاياب وان فاعلها من حيث
 ان فاعلته معارضة للتصور والعلم دون فاعلته ولا تأثر
 لهذا في الفرق بين الاجاب فلا وجه لقوله وقالوا ان لا تأثر
 بالذات لا بمعنى ان فاعلته كقاعدة المجبورين اليه وليها ان
 رد على قوله بل على معنى ان تأثر فاعلته اليه ان الاجاب بهذا المعنى
 لانك اهل الحق على ذكر الكثرة في الفلانة في قوله في قوله
 ان القول يتوقف العلوم على تحقق الاستعداد لاننا في القول
 بان على المتناهي من ان يكون التوقف ثانيا وعلى تقدير كون مقتضا
 حازا ان يكون مقتضا الما وجوب الفرض بل انما ترجح وعلم بتقدير
 اقتضائه اليه جازا ان يكون الاستعداد المقتضى الما وجوب الفرض
 مستندا الى اختياره وبذلك يندفع ما قبل ان السالك المذكورة
 فيها انما يتبين على قاعدة الاجابة دون قاعدة الاقتضا

الافتا

اذ اعزنت اخير عقل وتوكل على الله

ومنها ان موجب قول مع الاشارة المترتبة العلم المتابعة هو ان
 كل موجود ممكن ان يكون او مجردا زمانيا واقفا فيه او في طرف
 وليس كذلك فان تم الموجود في الامكنة مالا يتعلق له بالزمان
 اصلا كالقول المجردة على اصلهم ومنها القول في العبارة
 في قوله بل بخلاف في ان الفعل هل يجامع العذرة والارادة
 اولافا في السواب ان يقال هل هي متازنة للعذرة والارادة
 اذ لا خلاف في جواز مجامعة الفعل للعذرة والارادة انما يكون
 في وجوب تلك الحكمة ومنها ما في تقليد القائل لا متنازع تخلف
 العلوم من العصور اذ لم يثبت بعد ان يتعلق الارادة بالعلوم
 وارجح من العلة السامة فالوجه ان يقال ان التقليد لا متنازع
 تخلف ارادته مع غير يتعلق ارادته لاستدانة العلم ومنها
 استدل بقوله فانهم يقولون ان مثل نظام جميع الموجودات
 الاظم انهم لا يقولون بالعذرة بمعنى معنى الفعل والترك ومنه
 ذلك الاستدلال على ان يكون ذاتها عند عدم مقتضا للممثل
 المذكور وان يكون ذلك التمثل مقتضا للذات لا فائدة هذا النظام
 حتى يلزم ان يكون هذا النظام مقتضى الذات بالواسطة المستند اليه
 فلا يصح انفكاكه عنه لا اقتضائه كالايج انفكاكه الا باق اياه
 اقتضائه تاما غير اننا لا اقتضائه اياه بواسطة اقتضائه لغير
 اقتضائه تاما ولا معنى لذلك المنة لانهم لا يقولون بكون التمثل المذكور
 المستند اليه بالذاتية موجبا لقتضائه التمثل عنه تعالى اجابا
 تاما بل يقولون ان ربح اقتضائه لكا اياه على عدم اقتضائه فهو غير
 الداعل في القائل بالاختيار متنا و قد اخرج هذا المعنى صاحب الموقف
 حيث قال في مقصده ان لا يرد في الحكم ارادة نفس بوجه

منها ان موجب قول مع الاشارة المترتبة العلم المتابعة هو ان كل موجود ممكن ان يكون او مجردا زمانيا واقفا فيه او في طرف وليس كذلك فان تم الموجود في الامكنة مالا يتعلق له بالزمان اصلا كالقول المجردة على اصلهم ومنها القول في العبارة في قوله بل بخلاف في ان الفعل هل يجامع العذرة والارادة اولافا في السواب ان يقال هل هي متازنة للعذرة والارادة اذ لا خلاف في جواز مجامعة الفعل للعذرة والارادة انما يكون في وجوب تلك الحكمة ومنها ما في تقليد القائل لا متنازع تخلف العلوم من العصور اذ لم يثبت بعد ان يتعلق الارادة بالعلوم وارجح من العلة السامة فالوجه ان يقال ان التقليد لا متنازع تخلف ارادته مع غير يتعلق ارادته لاستدانة العلم ومنها استدل بقوله فانهم يقولون ان مثل نظام جميع الموجودات الاظم انهم لا يقولون بالعذرة بمعنى معنى الفعل والترك ومنه ذلك الاستدلال على ان يكون ذاتها عند عدم مقتضا للممثل المذكور وان يكون ذلك التمثل مقتضا للذات لا فائدة هذا النظام حتى يلزم ان يكون هذا النظام مقتضى الذات بالواسطة المستند اليه فلا يصح انفكاكه عنه لا اقتضائه كالايج انفكاكه الا باق اياه اقتضائه تاما غير اننا لا اقتضائه اياه بواسطة اقتضائه لغير اقتضائه تاما ولا معنى لذلك المنة لانهم لا يقولون بكون التمثل المذكور المستند اليه بالذاتية موجبا لقتضائه التمثل عنه تعالى اجابا تاما بل يقولون ان ربح اقتضائه لكا اياه على عدم اقتضائه فهو غير الداعل في القائل بالاختيار متنا و قد اخرج هذا المعنى صاحب الموقف حيث قال في مقصده ان لا يرد في الحكم ارادة نفس بوجه

منها ان موجب قول مع الاشارة المترتبة العلم المتابعة هو ان كل موجود ممكن ان يكون او مجردا زمانيا واقفا فيه او في طرف وليس كذلك فان تم الموجود في الامكنة مالا يتعلق له بالزمان اصلا كالقول المجردة على اصلهم ومنها القول في العبارة في قوله بل بخلاف في ان الفعل هل يجامع العذرة والارادة اولافا في السواب ان يقال هل هي متازنة للعذرة والارادة اذ لا خلاف في جواز مجامعة الفعل للعذرة والارادة انما يكون في وجوب تلك الحكمة ومنها ما في تقليد القائل لا متنازع تخلف العلوم من العصور اذ لم يثبت بعد ان يتعلق الارادة بالعلوم وارجح من العلة السامة فالوجه ان يقال ان التقليد لا متنازع تخلف ارادته مع غير يتعلق ارادته لاستدانة العلم ومنها استدل بقوله فانهم يقولون ان مثل نظام جميع الموجودات الاظم انهم لا يقولون بالعذرة بمعنى معنى الفعل والترك ومنه ذلك الاستدلال على ان يكون ذاتها عند عدم مقتضا للممثل المذكور وان يكون ذلك التمثل مقتضا للذات لا فائدة هذا النظام حتى يلزم ان يكون هذا النظام مقتضى الذات بالواسطة المستند اليه فلا يصح انفكاكه عنه لا اقتضائه كالايج انفكاكه الا باق اياه اقتضائه تاما غير اننا لا اقتضائه اياه بواسطة اقتضائه لغير اقتضائه تاما ولا معنى لذلك المنة لانهم لا يقولون بكون التمثل المذكور المستند اليه بالذاتية موجبا لقتضائه التمثل عنه تعالى اجابا تاما بل يقولون ان ربح اقتضائه لكا اياه على عدم اقتضائه فهو غير الداعل في القائل بالاختيار متنا و قد اخرج هذا المعنى صاحب الموقف حيث قال في مقصده ان لا يرد في الحكم ارادة نفس بوجه

منها ان موجب قول مع الاشارة المترتبة العلم المتابعة هو ان كل موجود ممكن ان يكون او مجردا زمانيا واقفا فيه او في طرف وليس كذلك فان تم الموجود في الامكنة مالا يتعلق له بالزمان اصلا كالقول المجردة على اصلهم ومنها القول في العبارة في قوله بل بخلاف في ان الفعل هل يجامع العذرة والارادة اولافا في السواب ان يقال هل هي متازنة للعذرة والارادة اذ لا خلاف في جواز مجامعة الفعل للعذرة والارادة انما يكون في وجوب تلك الحكمة ومنها ما في تقليد القائل لا متنازع تخلف العلوم من العصور اذ لم يثبت بعد ان يتعلق الارادة بالعلوم وارجح من العلة السامة فالوجه ان يقال ان التقليد لا متنازع تخلف ارادته مع غير يتعلق ارادته لاستدانة العلم ومنها استدل بقوله فانهم يقولون ان مثل نظام جميع الموجودات الاظم انهم لا يقولون بالعذرة بمعنى معنى الفعل والترك ومنه ذلك الاستدلال على ان يكون ذاتها عند عدم مقتضا للممثل المذكور وان يكون ذلك التمثل مقتضا للذات لا فائدة هذا النظام حتى يلزم ان يكون هذا النظام مقتضى الذات بالواسطة المستند اليه فلا يصح انفكاكه عنه لا اقتضائه كالايج انفكاكه الا باق اياه اقتضائه تاما غير اننا لا اقتضائه اياه بواسطة اقتضائه لغير اقتضائه تاما ولا معنى لذلك المنة لانهم لا يقولون بكون التمثل المذكور المستند اليه بالذاتية موجبا لقتضائه التمثل عنه تعالى اجابا تاما بل يقولون ان ربح اقتضائه لكا اياه على عدم اقتضائه فهو غير الداعل في القائل بالاختيار متنا و قد اخرج هذا المعنى صاحب الموقف حيث قال في مقصده ان لا يرد في الحكم ارادة نفس بوجه

فليس كل على الله كفى اذهب الى ما قصدك

وحيث بعضها وهذا الحكم لا يخرج بعض الاشياء تحت قدرته كما
ان مشاييرها انية الحكماء من معنى الاجاب موافقة بعض لوجود الملكة
للحكمة ونحوها الا ان لا يكون لها وهو لا يخرج بعض ملكة الوجود تحت
قدرته كما فليس التوفيق بين الخاضعين من كذا انما ثبت علم الحكماء
الاول والوجوب علمانية توه علم الحكمة الثاني الوجوب علم الله تعالى
حي هو المسمى هو المسمى كونه كبريت الخافين وقد افصح عنه الفاضل
انتم بصف في ثمة للمواقف حيث قال انه توه الحكماء وبكم يريد
ويصير ما يستلزم لا وجوب عليه كمالا وتوجه لانه ان علم الحكماء
انما في انفسهم الوجوب غمارة وفي آخر الكلام ان هذا المقام
فلا غلب ان تذكر اصل هذا الاعتراض فما تقدم من الخلق قال الامام
في المطالب لعلنا الفصل العاشر في حقيقة الكلام في نفس الله
الاما يكون دواعية الحاجة والما يكون دواعية الاصل ان علم هذا
التفصيل هو اللاتيق بالنسور المعقولة وعليه انغوا كبر اعم بها فهم
في علوم الآليات فتقول قد تبين ان لا معنى للحكمة والمصلحة
والخير الا للذة والسرور وما يكون مودتا اليها او الماحضها
فتقول العلم كبر العقل منقطة اما ان يدعوه اما ايضا ان ملكة
المنفعة النفس او المنة فالاولى دواعية الحاجة انما في
هو دواعية الاصل في هذا الداعي الى الفعل مجرد كونه في نفسه
ويكون الداعي الى المترك مجرد كونه في نفسه فاجابة احتياضة
الفاعل وهو كونه محتاجا الى ذلك الشيء ولما دواعية الحكمة
في اعتبار صفة الفعل لا اعتبار صفة الفاعل واهي باعتبار
صفة الفعل كونه في نفسه مستمرا او كونه في نفسه قسما ثم قالوا
علم من العلمين فمختلف لان في مدعوه الى الزك على سبيل عموم

فانما العلم كونه في نفسه مستمرا او كونه في نفسه قسما ثم قالوا علم من العلمين فمختلف لان في مدعوه الى الزك على سبيل عموم

العلم كونه في نفسه مستمرا او كونه في نفسه قسما ثم قالوا علم من العلمين فمختلف لان في مدعوه الى الزك على سبيل عموم

ولا يجوز خلافه واما في حيد عود الى الفعل فغير وجوب ثم ان
الما في وجه بعض الاشياء يكون فعلا ولا مترك كما ان هذا الذي هو
لكن لا يملك مبلغ الوجوب فانما انصاف الى ما يتبعه ما في غاية
القوة لانه ما رجب لا يجوز في العمل زك المصالحه وادوات
اسلم علم هذا التفصيل فقد وقعت على ما في المواقف وترددت
حيث قالوا اما المعقولة فانهم اوجبوا عليه ثمانية علم اسلم امور
الاول واللفظ وحرقة بانه الفعل الذي يوجب العمل الطائفة
ويستدعيه في المعقولة ولا يترقى الى الحد كعبته الانبياء ثم قالوا
ما يفرضه ان الناس معها في الالطافة وابعده عن المعقولة ففهم
هذا الذي يستلزم في وجوب اللطف يتقضى بامور لا تخص بالانفس
ان لو كان في غير من في كل ملكة معصوم بما هو بالموقوف وينبغي ان
وكان حكم الاطراف في تحديد مشيئة الحكماء والطا وانتم لا توجبونه
علمانه كما لم يخرج من بعده فلا يكون واجبا وانما الامور التي اوجبها
النواب علم الطاعة لانه مستحق للمعصية على بالطاعة فالاطاعة
حيث وهو مستحق عليه كما واد كان مستحقا كان الانابة وحيث
ان انما ملك الامور العقاب على المعصية زجاعتها فان ترك
التوبة بين المطيع والعاص وهو قبيح كما في ان هذا اذا كان عبدا
مطيع وخاضع وقبلة انما ترك ايضا اذ المعصية في المعصية
واعراض لهم باقتبال العقاب فقه والاسقاط ففهم فكيف
اقتناعه بالفعل وتركه لاعتقالاته المستوية في المصلحة
من دونه العا وحدث لاذن والاعراض مع زجاعتها في العقاب
بحر في المرحوح صفت جدا الا ان في الامور الواجبة عندكم
الاصح في الدنيا فيقال لهم الاصلح للكا في النفس المعذب في الدنيا

فانما العلم كونه في نفسه مستمرا او كونه في نفسه قسما ثم قالوا علم من العلمين فمختلف لان في مدعوه الى الزك على سبيل عموم

فانما العلم كونه في نفسه مستمرا او كونه في نفسه قسما ثم قالوا علم من العلمين فمختلف لان في مدعوه الى الزك على سبيل عموم

والأخوة ان لا يخلق مع ان يخلق في علم راع في منه ما كان اصلح له فلا يفر
 الاصل واجبا عليه ان لا يخلق مع ان يخلق في علم راع في منه ما كان اصلح له فلا يفر
 محسن وكذا بين ان اب القبيح بان يكون كل ما هو حسن يجب ان يفضل وكل
 ما هو قبيح يجب ان يترك وقد تركت انهم لا يقولون به وفي المطالب العلية
 للامام قال افضل العلم تفوق او اة كانت لمانته من الاول واحد هم مات
 في كبره وكان مؤثقا نفقا نفقا وان مات في كبره وكان كافرا فافا
 وان مات في صوفيا كوا ابا على الجاه رثيل المعز له عمو قاله
 فافا لو انما الا واحد فن اعلم انما في واما الكافر فن درك النار
 واما الصغير فم اصل الكلمة فافا ان تار ان اراد ذلك الصبي
 ان يذهب الى درحات الجنة في الموت الذي هو موضع اخية المؤمن
 الا واحد بل يترك منه فافا انما لا لانه تار ان اخاك انا واصل الملك
 الدخات سبته وعلته ولم يحصل لك ذلك فكيف تفضل اليه
 فافا ان تار لو فافا ذلك العتية التي تسب الذن من لانه امتني
 قبل البلوغ بل كان الواجب عليك ان تترك من اذا بلغت انت
 بالطاقات الكثرة مثل ما انما في الاخر الا واحد فافا انما في
 يقول له كنت اعلم انك لو بلغت لكنت ولست مستحقا لذلك
 مصافك قبل البلوغ حتى لا يكون من اصل ان تار ان تار فافا
 الاخر الكافر يقول يا اباي كما علمت من خال ذلك الا في الصغير لو لم
 لكن ولا يسمي الصفاب فكذلك علمت من خال ان الاو كذا في علم راع
 مصافه وما راعيت مصافه فلما ذكر ان تار هذا ان تار
 انقطع الجاه وعجز عن الجواب ثم انما الجاه البون بعد خفة ادوار
 اورده هذه المناظرة في كتاب الفخر وفافا في لارض في هذه المسئلة
 بعد ذلك لانه الاجابة ولا ممانا في الجواب عن ذلك طريقا انما في

فانه صم

انما من لم يوجب الاصل في الدنيا يقول انما في يقول للمؤمن والكافر
 كلفتكما والمقصود من ذلك التكليف التعريف للذات في العظمة
 فهذا الزاهد من الاضمار فافا انما في الكافر في الكافر في
 الاختيار فافا في العذاب فافا انما في الطفل فافا كلفته فيقول
 ان نعم هذا التكليف تفضل وليس يجب ان تفضل على احد تفضل
 على احد لانه لا تفضل ان تفضل ولانه لا تفضل فافا انما في
 ان تفضل عليك غير لازم وليس لك ان يقول هذا اخر من لانا
 لم تفضل انما في طهر ام الطفل لاجل ان علم ان يكون فافا من اخر من
 كل من يكون لا ليس يلزمه التفضل ولا يجب ان تفضل على الطفل بل تكليف
 ان لا تفضل على غيره لما ذكرنا ان تترك التفضل على حق واحد لا يجب
 تركه في حق غيره فافا انما في هذا الجواب لا يلزم لك الجواب واما في الجواب
 الاصل فافا في يقول انما في كات ان الموت لانه علم انه يؤمن ويصل الى النوب
 وليس في بلوغه وتكليفه مفسدة لاحد من المكلفين واما الطفل فافا
 لو لم يكن وكلفه لكان ذلك مفسدة في حق بعض المكلفين فافا في الفرق
 وهذا امام ما اورده ابو الحسن البصري في كتاب الفخر الى ان كلامه
 وهذا التفسير بين انما في ما تار في الاستون في الزام ابا علي
 الجاه واسكاته ليس قاصح بالعلم على فافا انما في الجاه بوجوب
 الاصل على انما في كذا في صاحب المواقف في قوله

هو يوم التوعيد
 في وقت بين الصلوتين يوم الاربعاء
 في يوم النجدي لا وكر

مخوف سطحة
 مغمم

لا تقنك فيما تريد فان فيه خير جليل

[illegible]

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a short phrase, written in dark ink on aged paper.

[illegible]

رساله في انزال اسماء الله توقيف
لابن كمال

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا اله الا هو العلي العظيم والصلاة على محمد وآله المقصود الاسنى
وهذه رساله مودعه في اسماء الله توقيف اي بتوقيف
اطلاقها عليه كما على الاذن من ان يرع منه او في استه لا بتوقيف
على الاذن منه بل اذ اول الفصل على التصاقه بصفة وجودية
او سببه جاز ان يطلق عليه اسم يدل على تصاقه بها وكذا الحال
في الافعال فذهب الاشعري ومن تابعه الى الاول وذهب
المعتزلة والكرامية الى الثاني واخيرا القاضي ابو بكر بن التفسير
حيث قال كل لفظ دل على معنى ثابت كما جاز الاطلاق عليه بل بتوقيف
اذا لم يكن اطلاقه مومالا ينفك كبرياءه فمنه لم يجز ان يطلق عليه
لفظ العارف لان الكون قد زاد بها علم سبقه غفلت والحق
الصفة لان الصفة هي غير المتكلم في كلامه وذلك مستحيل
بجهل ولفظ العاقل لان العقل علم كانه علم الاقدام علم لا لا ينفك
ماخوذ من العاقل وانما يتصور هذا المعنى فمن يدعيه الله اعلم
الى لا ينفك ولا لفظ الفطن لان الفطنة سرية ادراك ما لا يعرف
على ان منع فكيف مسبوقة بجهل ولا لفظ الطيب لان الطيب
علم ماخوذ من النجاسة المعتبرة في اسماء الله التي فيها
اهاهم بالايضاح في حقه نوعه تعالى لانه مع نفي ذلك الابهام
من الاشعار بالتفصيل من يفتح الاطلاق بل بتوقيف كونه
بسر الكلام في اسماء الاعلام كمنه في اللغة
انما النزاع في الاسماء الماخوذة من الصفات والافعال

ان اسماء

بل بتوقيف

وقال ابن كمال في بعض ما له اذا ثبت ان الواقع هو انه تعالى
وقد ثبت ان من في اللغة العرب لفظا بطلته على الابرار تعالى
لم يجز ان ياذن من ان يشرع لنبوت ان الله تعالى هو الواقع وان قلنا
ان الواقع هو الووب واحد او جماعة لم يكن اطلاق اللفظ
في اللغة كونه ان يطلعه على الابرار كما ما يمنع التبرع بعد وود
الطلاق وكحق ما ذكره لا ما ذكره على الاطلاق واعلم ان كل لفظ
اطلاق اللفظ على ذاته كما لا اطلاق على مفهوم صادق عليه
والنوع واضح وان حق على بعض ان طر في هذا العلم على مستند
عليه فاطلاق الخادع المذموم من قوله تعالى وهو خادعهم خارج
عن التبرع لانه لم يطلق على بل اطلق على مفهوم كاذب صادق
مع وكذا اطلاق الرقيق في قوله تعالى رقيق حب الزق
وكذلك تمامه مذکور في المساروق فانه لم يطلق ايضا
على ذاته مع بل اطلق على مفهوم وعلم ذلك المذموم عليه مع وعلم
عن هذا النوع قابل في شرح الحديث المذكور واختلف العلماء
في جواز اطلاق الرقيق على امره نوع قد ثبت طائفة من الابرار
الماجوازه لانه هذا الحديث قد ورد في مكانه اذا ما من ان راع
ذلك لانه اطلاق الاسم عليه كما في باب العلم فان كان جوازه
لا يثبت الا بالكتاب والسنة المتواترة او الاجماع والاحكام
على ذلك لم يثبت ولادلاله في الكتاب والسنة المتواترة
الواردة من الاحاد فانه اسند لار الطائفة في الحديث
المذكور على كل حال من بناء على عدم النوع بين الاطلاق المذكور
ثم ان ما قاله الطائفة من ان جوازه لا يثبت بالسنة الواردة
من الاحاد منطوقه على ما استفت وقال الامام الشافعي

نكت

الحمد لله الذي لا اله الا هو العلي العظيم والصلاة على محمد وآله المقصود الاسنى

بسم الله الرحمن الرحيم

في شرح الاسماء المنسوبة واختبار النوازل في الاسماء موقوفة على الاجابة
 فاما الصفات فيقر موقوفة عليها وفيه نظرا لانه ان اراد بالاسماء
 الاسماء الاعلام وبالصفات المشتقات من الصفات فله صحتها
 لما عرفت ان الاسماء الاعلام خارجة عن الصفات على ما قالوا او يتوقف
 الحكم على التفصيل على ما قال ابن الحاجب وان اراد بالصفات
 المشتقات من الصفات والافعال وبالصفات ما يجعل عليه فعلم
 لا يطابق الاطلاق على ذاته بل يطابق الاطلاق على مفهوم صادر
 عليه كما في قوله م ان الله رقيق فقد عرفت فسادا ايضا وان
 اراد معنى اخر لا بد من بيان حتى ينظر في معنى وفساد ووقال القائل
 الدواني في شرح الفوائد العشرية وذهب لا امام القرائ
 الى جواز الخلاف ما علم انصافا في كتابه على طريق التوضيح دون
 التسمية لان اجزاء الصفات اخبارية تدل على ما فيها من غنى
 المدلولات الا لما عرفت ان الصفات فانية تقف بالكنه ولاولانية
 الالات والما كات وما عرفت جوازا وهو على مشبهة عن الفرق
 فيه وفيه نظرا لما عرفت ان الخلاف بهذا المعنى خارج عن محل الخلاف
 ثم قال ويستكمل بلفظ خذ اس وتكسر واما لا في سائر اللغات
 مع سماعهم عن غير كبر اللام لان يقال لفظ خذ اس خودانده
 ان الموقوف لذاته وحيث يكون مراد قالوا اجماعا على جوده كما ذكره
 الامام الزيات في بعض رسائله ويقال بمنزلة ذلك في اسماء
 بحسب سائر اللغات ان لم يكن وكانه نسي ما ذكره في الشرح المذكور
 فبذلك العلم نقله عن جميع المواقف من ان سبب الكلام في الاسماء
 الاعلام الموضوع في اللغات لان منشاء القول بالاسماء المذكور
 في القول عن الكلام المذكور واما ما نقل عن الامام فمستوفى في المطالب

محمد زکریا

مجلس
تاریخ
اصول
الطبیعیات

بذلك العبارة قولنا واجب الوجود لذاته بقصد انه يستحق الوجود لذاته
المخصوص ولذاته المخصوصة **وقريب من هذا اللفظ قولنا باننا**
خداي **واصل هذا اللفظ قولهم** خوداي **والى** مركبة من لفظين احدهما خود
معناه ذات الشئ ونف **وانان** هو من اي ومعناه جاء فاكسر انه
بنف وذاته جاء الى الوجود لا بغيره فصار قولنا خداي في معنى بنف
وجد وذلك هو اللفظ المطابق لقول واجب الوجود لذاته **الها**
كلمة **وهذا** يعني القول بان خداي اصل خوداي ونعم فاسد فانه خداي
في لغة **النوس** بمعنى **الملك** الصاحب **بشهادة** ذلك تتبع كلماتهم فانه يقولون
كستور خداي ويريدون معنى صاحب كستور **من**
بدرگاه بوسه هم زمان **من** جمل كستور خداي **مين**
ويقولون سم خدا ويريدون معنى صاحب سم
هم سم خدا وسم قول شيت **فان** سوي او كشيد **كشت**
ومن دولت خداي معنى صاحب دولت
هم صوي كيافت **خداي** **مهم** بدولت خداي **بر** ودام
ومن كستور **ان** اصل كستور خداي معناه صاحب كستور **فان** كستور
بمعنى المحر ومنه ميكده ونيكده **والآية** في انهم جعلوا النقل الى الامة
وبما قرناهم بين بطلان ما يؤتمه القاضى عقد الدين من الترادف
بين الله ولفظة خداي **ست** قال في شرح المحقق لابن كجاب قالوا
لوضح وقوع كل مرادف مكان صاحب كفتح خداي **الكبر** ثم يفرقه
للخلاف منه **ولا الزام** **الشرح** **الاجمع** عليه اذ لم يثبت بدليل
وانما بالبرق بان النوع لا اجل اختلاف اللفظين فلا يلزم المنع في
الترادفين من اللفظة الواحدة انتهى ثم قال **الفاصل** **الدواعي**
وانما **الخلاص** واجب الوجود وصادق العالم وانما لها فاعلم

هذه النقطه 2

سین

فكل منهما يتنقض بالآفة واما انتقال الاول ففي قوله وليس يقاس
 في غير المواضع الثلاثة فانه يتنقض بما ذكر في الثاني من ان
 في البابين المذكورين ثم ان باتفاق الشيخين المذكورين ظهر انه
 لا مناسخ لان يكون غشاق في قوله تعالى وعلى ابيهما نعمت سواء
 على حذف والاصصال ويكون ختم على ابيهما نعم غشاق
 وان يجوز الغشاق ايضا وفي ذلك لا حرج في ارجاعه
 والفتح انه لا يمتنع لما يقال ان الحذف والاصصال لا يضار به
 الا بطل على الاطلاق استدلالا بالكشاف على انه في قوله تعالى
 ويدهم في طغيانهم من الدودون انه بمعنى الامهال ان الذي
 بمعنى الامهال انما هو مدلوله مع اللام كما في قوله تعالى فاضل القاري
 في شرحه المدح هو لا يفيد بغيره فلا يقال مدة بل باللام مثل
 مدله وحذف والاصصال لا يضار به الا بدليل وقد عرفت
 ان حذف حرف الجر في باب المفعول والمفعول في قيس والمدح
 بمعنى الامهال يستعمل في قوله تعالى فمدته في قوله تعالى
 في عينة اي اهل وطول له فيقول صاحب الكشاف انما هو مدله
 مع اللام وقول القائل التفاضل اني لم يلزم ليس بذاك ومنها
 اعتبار ما في اللام من معنى المبالغة فانه ذلك قد يطرح في
 سبيل التفتيح في غير ان يتغير اللام عن صيغة المبالغة المتعدية
 ويتغير معناه في هذا مما وفق النظر فيه العلامة في التفسير
 حيث قال في تفسير سورة الفرقان ظهور البليغ في طهارة
 وعمر احمد بن حنبل هو ما كان ظاهرا في نفسه مظهر البقرة فانه كان
 ما قاله شبرا في اللغة في الكهانة كان سديا ويقتضيه قوله
 تعالى ونزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به واولا قلبه فقول

المعنى

المتن

من التفتيش في شئ وقال صاحب الكشاف قوله ان كان شرا ما اريد
 اياه اما ان الطهارة لما لم يكن فاليلة للزيادة لانها في واحد جمع
 المبالغة ومنه ان انهم النظر بها لان اللام صار مقديا ومنها
 طريقة التفتيش قال صاحب الكشاف من شأنهم انهم يفتشون
 الفطر فعدا في بعض مقبول في قوله تعالى ويجزونه مجراه ويستعملونه استعمال
 وقد عرفت كما حققنا في معنى التفتيش انه لا يوجب انتقال اللفظ الذي
 اعتبر فيه التفتيش عن صيغة المبالغة اقول ومنها اعتبار ما في غير المقيد
 من الاستهارة بالوصف المتعدى كما في قوله تعالى غراخل وفي قوله
 نعمه قال القائل التفتيش فانه المطول استعمال الاسد
 في معناه كمنه لا ينافي اتفاق الجارية اذا لو خط مع ذلك المعنى
 على سبيل التبع ما هو لازم له في مفهوم منه في قوله تعالى في قوله
 والوقوف بين يدي الوجب ووجه التفتيش ان في التفتيش لا بد ان يكون
 المعنى المقصود من اللفظ متعا مقصودا في المقام اصالة وفيه ينافي
 التفتيش الكناية وفي هذا الوجه لا يكون المعنى المأخوذ متعا مقصودا
 في المقام اصالة كيف والمقام مقام التشبيه بالاسد مثلا على وجه
 المبالغة وذلك يقع عن القصد الموصف بجرأة والوجه قوله
 حرة اقول فانه ذلك القصد يورث التفتيش في المبالغة كما لا يخفى
 على مراد وفي سلم ومنها حمل على التفتيش وعلى النظر فانه حمل التفتيش
 على التفتيش وحمل النظر على النظر شائع في كل لغة فالعلامة
 في التفسير في تفسير سورة يوسف م والتبع في قوله
 عجايب جميعا المعنى واحصل قوله لا يحيط على قوله حمل على سماء
 لانه نقد في قوله تعالى حمل النظر على النظر والتفتيش على التفتيش
 وقد رتب حمل التفتيش على التفتيش في هذا المقام اي في باب

الابواب

تقوى الله الملك المنان، علم مدعيه الغير محمد طه
في وقت الضيق ١٩١٩ م كذا

الاول سنة ١٧٠١

سنة

۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲

Handwritten text in Urdu script, likely a continuation of the previous page, mentioning 'میرزا' (Mirza) and 'میرزا' (Mirza).

این
و از کمال
الفرق
فلا یقول
والنفس
الظلم
من فرست
قائم و
لایق و
احدا
انده
المعنی
واللفظ
لازم
در نفس
البقرة
خاکه

این
و از کمال
الفرق
فلا یقول
والنفس
الظلم
من فرست
قائم و
لایق و
احدا
انده
المعنی
واللفظ
لازم
در نفس
البقرة
خاکه

سم ابنه محمد بن محمد

لا بد للنفس العبد أن يعلم حاله فين يقول ولا تقص ذلك موقفة باسمه
ونسبه ونسبه إلى بلد من البلاد أو لا يمس ذلك مع مجموع ولا يقص
بل يقص موقفة بموقفة مرتبة في الزاوية ومرتبة في الدار
فطبقته مرتبة في القفا. ليكون على بصيرة وإقنية في التبرهن
القائلين المتخالفين وعدرة كافية في التبرهن بالقول المتقاربة
اعلم أن القفا على سبع طبقات الأولى طبقة المجتهدين في الشرح
كالأمة الأربعة ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الأصول
واستنباط أحكام الفروع من الأدلة الأربعة الكتابية السنة
والإجماع والقياس كل حسب تلك القواعد غير تقليد لأحد في
الفروع ولا في الأصول والثانية طبقة المجتهدين في المذهب كإمام
يوسف ومحمد وسائر أصحاب الحنفية فاتهم وإن خالفوه بعض الأصول
الفروع لكنهم تقليدونه في قواعد الأصول وبه يميزون عن العامة
في المذهب وثالثتهم كانتشافهم ونظائر المتخالفين إلى
حنفية في الأحكام غير تقليد من له في الأصول السالبة طبقة المجتهدين
في المسائل التي لا جواب فيها غير صاحب المذهب كالحناف
وإبي حنيفة الطحاوي وإبي حنيفة الكرخي وخمس الآيات فلو أني وشمس
الآية الترخس وفي الإسلام البه دوت وفي الدين قاضيان
وآمنالهم فاتهم لا يذرون على الممانعة للشيخ لأن الأصول ولا
في الفروع لكنهم يستقلون الأحكام في المسائل التي لا تقص منها
عنه على صنعه وإزارها ومقتضى قواعد أصلها الزاوية طبقة

الفاويز على الخراج الاطعام الاولاد المظلمة على منصرفي البقايا والحقارة بآدم الجفينة

رضين

[illegible]

تغیروں

الف

كل النور
عن انوار الكائنات على عبد الله محمد طه في وقت الفتح من يوم
الاحد في شهر ربيع الاول سنة ١٢٨٠

الحمد لله الذي احسن خلق كل مفعول وانقض صنع كل شيء والقلوب
 علم محمد المبعوث بشرف وسر والفضل وحى بالكنهات بالفصل
 على كل حين وبعد فهدى رسالة موعودة في بيان عدم نية الشريك في
 قبول وفراة التوفيق وبعد اذنة التفتيح ثبت في صحيح مسلم ان
 رسوله لم كان يقول في دعاء الاستفتاح بكيت وسعد بك
 واخبر في نيك والشر ليس اليك البديع العزة القوة المنفردة ولا يخفى
 وجه التجوز على من قدم راسخ في علم البيان ومنها باعتبار تنوع
 الموقوف في العالمين عالم الشهادة في المستحق بعالم الملك وعالم
 الغيب المستحق بعالم الملكوت ومنها الصفة وبه قوله تعالى انك
 انما تشهد ما خلق الله ما خلقته ذا حظ من عالم الملكوت
 وفي الملكوت وفيه انارة المجهة فضل آدم، ثم نظر انما مورس
 بالسبق دلالة لافعالهم من احد العالمين المذكورين وانما قال
 والشر ليس اليك ولم يقل والشر ليس بك لان وجوده منه ضرورة
 انه لا يوجد الا بغيره الا ان ليس من اياته اليك وانما ذلك
 بالنسبة الى غيره والافعال الماسوطة على هذا ورد قوله بك
 انك علم كل شيء قدروا الشر على حق خبر بالذكرة مقام انية اليك
 وذا انية انهم ليس ايضا في بيان تنوعه في كل صفة المفعول
 وحقن هذا الكلام لان اية خالق كل شيء فهو الخالق العاقل والمهدى
 عنهم وظهر منهم من الافعال الاقوال والتسديد اذ افعال النعمان
 كان قد فعل الشر واستوى والرب تعالى هو الذي قبل فاعله ذلك
 وهذا يجعل منه كما عدل ومكنه وصوابه في فعله خسر وحسن
 والمنقول منه ومبني فهو سبحانه هذا الجمل قد وضع النبي

المقدونية

موضع كمال في ذلك في الحكمة الباقية التي نحمد عليها فهو خير حكمة
 ومصلحة وان كان وقوعه عيبا ونقصا وشرا وهذا هو المطلوب
 في التباين فان التصانيع اجبر اذا افقدت العيوب والعيوب المفسدة
 والثبات ان هذه فوضعت ذلك في موضع يليق به وبما يسهل
 كان ذلك منه عدلا وصوابا يحد به وان كان في كل عيب ونقص
 وعيب يذم به المحل وموضع العيب في موضعها ومحلها اللائق بها
 كان ذلك حكمة وعدلا وصوابا فمن وضع العجائب على اثار
 والنظر في اجمل والكحل في العين والازالة في الكناية قد وقع الكتاب
 الشئ في موضع من موضع ولم يظلم والازالة اذ هذا محلا وهذا
 التفصيل انكشف انما عجزوه الجواب الذي ذكرناه في تفسير
 قوله كمال ما اصابت من منة فزانة وما اصابت من منة
 فمن نفسك حيث قلنا ان مناه كمالا كانت وكمنة
 من العبد كمالا كانت فاقوا به الفرق بينهما قلت ان السبب
 من حيث انما سبب لانه لا اله الا الله وقد ورد في الخبر ان ادرس
 به قال به هو انما في جميع افعاله ما تاتك يا رومي فذا ان
 من فعله يسبح يا في وجهك احسننا واذا عرفت ان الله
 عز وجل لا اله الا الله لكما قد وقف على تدقيقه لم يتنبه له
 المتفكرون في قوله تعالى حكايه عز وجل في محسن انما لا تدري ان الله ارسل
 ام اراهم مقارنتا ان عند ذكر ازاوة الله بصفة
 المجهول وعند ذكر ازاوة في بصفة المعلوم معترضا بها اليك
 واعلم ان خلق الكمال ليس بغيره وان كان الكمال في جميعا كما ان تصور
 الفسور العينية ليس في جميعا بل في كل واحد من الفسور وغاية
 مهارته في نفسه وعينه هذا المعنى ان الحكمة كمالا في جميعا انما ان

معلوم

القص

الصنع لانها خلق على ما في قوله تعالى في صنعه ان الله انزل في
 نبي اى احكم صنعه فان بقاء سورة ليجال بعد ما تاملت
 وصارت كالمصنوع من كماله في صنعه كما هو انما في ساق الكلام وان
 على كمال الاتقان من جهة الصنع وهو تركيب الصورة في المادة
 وهذا الاتقان ينطبق به كل من هو باكان تركبه كالنخل او صنفت
 كالنخل ولم يتنبه له من قال في تفسيره احكم خلقه وهو ان على ما ينبغي ان يكون
 موجهها احسن الخلق لا احسن المخلوق ولهذا قال ان الله احسن كل شئ
 خلقه اى لم يقتصر على قول احسن كل شئ بل زاد عليه قوله خلقه وازاد
 صرف احسن من المخلوق الى الخلق ولا يصانق التباين وعم خلقه
 في قوله كمالا في خلقه من تفاوت في جميع البصر الاله لا خلقه
 وحقه التصانيع انما يلزم من الفسور ان الفسور من الفسور
 في المصنوع لانه قد يكون دليل على كماله ولقد انما هذا
 الشئ المحقق حتى انما لا يكون في قدرته العز لا انكروا
 الباطل في طرزه فانه نفس كماله وقال بعض السلف ان على
 اللسان الفارسية قال انه ولو شئت لانتا كل نفس عديها اى
 ما يهتد به الى طريق النجاة من ان رقي دار النوار ولكن حق القول
 من اى حيث قضى على مقتضى الحكمة الالهية لا يلزم جهنم وانما
 اجمعين لان جهنم مرتبة من مراتب الوجود فلا يجوز في الحكمة تخطيها
 واتقوا صا في كمال عدم وخلق الذي تلوح انواردهم كماله في
 بقوة التوفيق من فليس الوجود من منبع الوجود فالتبصير على البشارة
 الممكنة حيث انبسط وتقلد وكان المصنوع في الشئتين ممكن فذلك
 المنفذ فيما يمكن والمنفذ في المصنوع في الاخرى ممكن وعلاوة على
 غير مطلق ولا ممنوع فانه يدعى كمالا في غير الكمال وواجب ان يكون

من جهة

متباين مع الوجود والافتعال فلا يميز بوجوب جميع الافعال المذكورة
 الممكنة واسل هذا ان العنقا الالهية باسمها يتقضى الظهور في مظاهر
 الاكوان والبروز في مجال الاجزاء وكمال الاستعدادات بما يتقضى
 البروز في الاستعداد فلكذلك الاسماء بجلالاته يستدعي
 الظهور واطرها الانوار فكان اسم الهادي المميز في مجال
 نشأته الموهبة والبراز كذلك اسم المفضل الذي يظهر في مقام
 نشأته المشرقية والكفارة واعتبر هذا في تاريخ اسماؤه
 والصفات فكيف عليك كماله في انوار حقيقة وحقائق
 ثم في صفاته الاسرار الحقيقية والسوالات في هذا المقام
 مظهر هذا الاسم وذلك لذلك الاسم معنى من عند الحق
 فانه لو كان هذا مظهر لذلك الاسم لكان هذا ذلك فافهم
 هذا السر الدقيق واذا عرفت هذا فنقول قد انكسرت
 لديك وجه ما ورد في الحديث الصريح الالهي في قوله من
 وجد خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلزم الاثم
 ووفقت على معنى قوله ان الشمس انما لا تظلم الا بالنس
 سينا ولكن ان من انفسهم ظلمون وذلك انهم لما ذكر
 النعم والحمد للذي تدينون على عدم استعداد الادرار
 استمر الظلم بوجوب الظلم لوجود الاستعداد لبعض وعده
 لبعض فسد الظلم بوجوبه فانما لا يعدم الاستعداد
 في الاسرار بل ظلما لعدم امكان ما هو وجوده بانه لا يقضى
 ذلك العنان ويؤثر في مكانه في مقتضى الاله في مرتبة
 الامكان كاللذين للممارعة كارتبه استعداد الادرار
 الانس وكان عينه مستوعبا كما هو عليه من الاستعداد للممارعة

قال ابن

والله

ولا يثبت ما وراه في استعداد فلكلم هذا اذا لم يكن في الادرار
 واما اذا كان فيه ثم يطل برسوخ الهيات المظلمة فلا كلام فيه
 وكلاما طالما ان الله انما في قضاؤه واما الاصل فمضمونه
 في درجات الامكان ونقصانه بالانصاف المأخوذ في كنفه
 لما من عزالان ونقصانه بانه الاله في نفسه فانه
 في حد نفسه ليس بناصر ولا ناقص علمه انما رايه بعض الكائين
 في النظم الفارسي بسير ما كفت خطاير فلكلم برفت
 ان من رفقك خطاير يستدعي في الخطاير القصور واصفا
 علمه بانه واثمة في المصوغ ثم انما بالانصاف المأخوذ
 انتفاء عنه ايضا بوجوب عزالان واما في شرح البيت
 المذكور رسالة مفردة او ردنا بها في تفسير الوجه المذكور
 واما الذي في البيت المذكور اساطير الحكمة والاعمال والعلوم
 الحكمة وسلاطين المعرفة من انهم يصعد عنه بشا بالآثار
 بالوش ما بينهما من الاساطير كما بين الوجه والوجه وقد توخى الى هذا
 المقام في الغيب لاجل غير الغيب يعني ما ينزل في وقت الخطاير
 الا حقاير مع ما في من قضاء الاقل ولا يخلو عن الاخطار في بعض الاخطار
 ومعنى الكلام ان الحكيم الكل السطر والنفع لهما المقصودان
 بهما بالذات لا يتركان في توتري ووزن قاص لا بد ان يفسد بالوش
 فانه في قوام العالم بالنظام الحكيم لا يترفع في السور وصدور
 الالام وهذا الانصاف الحكيم فانه الغيب الحاذق يستعمل الاسم
 في انزاله المفضل فالمولانا قد ترجمه بالوزن بركة سرزدوا
 مائة كاتبات بر من ارجوب دانه اندر نبات

وصف الكلام بالنصف على صفة الفاعل وصف
 بنصف صواب كالكاتب كمن فلا تقدر
 كذا في

وصف الكلام بالنصف على صفة الفاعل وصف
 بنصف صواب كالكاتب كمن فلا تقدر
 كذا في

وصف الكلام بالنصف على صفة الفاعل وصف
 بنصف صواب كالكاتب كمن فلا تقدر
 كذا في

وصف الكلام بالنصف على صفة الفاعل وصف
 بنصف صواب كالكاتب كمن فلا تقدر
 كذا في

وصف الكلام بالنصف على صفة الفاعل وصف
 بنصف صواب كالكاتب كمن فلا تقدر
 كذا في

وصف الكلام بالنصف على صفة الفاعل وصف
 بنصف صواب كالكاتب كمن فلا تقدر
 كذا في

وصف الكلام بالنصف على صفة الفاعل وصف
 بنصف صواب كالكاتب كمن فلا تقدر
 كذا في

الحكم حقيقه هذا الذي ذكرنا غاية ما يراد في هذا الباب

ومن الله التوفيق لافظهار الحق و

الهام الصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد لله الذي لا مانع لعطاء ولا معارض لقضاء ولا

مناقض لإنشاء والصلاة على سيد أنبياء وسند

أصفياء وعلى اله وأصحابه أدلة أوليائه وبعد فقد

كنت كتبت عدة من السطور مع قل البضاة وكثرة

القصور في علم المناظرة والآداب وقصدت إلى ان

أشركها بعون الله الملك الوهاب أحمدك اللهم يا مجيب

كل سائل أشرف صيغة المضارع لتدل على الاستمرار المتجدد

وأثر منها الحكاية عن نفس المتكلم ليبدل مرعا على حمده

بخصوصه وذكر المجهود بطريق الخطاب ليكون حمده في

مقام الاحسان المفسر بان تغنى الله كأنك تراه و

عقبه بكلمة اللهم اظهر الكمال الضاربة في اداء حتى أحمده

وقته بقا لا يحل إلا على الدعاء والتضرع وارادة

[illegible]

الادب نوع واحد ادب والادب ادب
ادب النفس وادب الدرر وهو صفتها
عبارة عن موهبة ما يحترز به عن جميع انواع
الغلاب في المناظرة لفظا او معنى خطأ او لا

الادب نوع واحد ادب والادب ادب
ادب النفس وادب الدرر وهو صفتها
عبارة عن موهبة ما يحترز به عن جميع انواع
الغلاب في المناظرة لفظا او معنى خطأ او لا

هذه رسالة مختصرة في علم الادب والادب فيها العبد

الخارجي لتعريفها في هذا الفن لادب البحث محتسبا على طر في الا

قصار الاضلال والاطناب لان كلامها مختل للبلاغة كما بين

في موضع وقد قيل كلاما في قصد الامور ذميمة وخير الامور

اوسطها والله اسئل ان يتفهم بها معاشر الطلاب وتقدم

مفعول اسئل للتخصيص مع الاهتمام به وبما توفيقي الاله عليه

توكلت واليه المآب اي المرجع والمصير اعلم فيه بتبني عاني

ما بعده مما ينبغي ان يقع بشانه ويهتم بتحصيل ان المناظرة

في اللغة مأخوذة من النظر او من النظر بمعنى الابصار او الاطلاع

وفي الاصطلاح هي النظر بالبصرة من الجانبين في النسبة بين

الشيئين اظهار الصواب والمعاد بالنظر توجه البصر نحو

المعقولات والبصرة للقلب بمنزلة البصر للعين وانما قيد

النظر بالاخراج النظر قبل تحرير البحث لان النظر هناك لا يكون

بالبصرة والمعاد من الجانبين المعلن والباطل لا يختصا صريحا

في عرف هذه الصناعة فلا يكون مخالفة المتفكرين في النسبة

من غير التكلم ونظر المعلم والمتعلم في احد طرفي حكم مناظرة اذ

لا يطلق عليها المعلن والسائل والمعاد بالنسبة النسبة

الحكمة المتساوية للحية والاتصالية والانفصالية والمعاد

بالشئين الموضوع والمحمول والمقدم والبتالي ويحترز بذلك

من عدم الاحتياط في المحل والمقدم والبتالي ويحترز بذلك

من عدم الاحتياط في المحل والمقدم والبتالي ويحترز بذلك

من عدم الاحتياط في المحل والمقدم والبتالي ويحترز بذلك

قوله السيد السند قد سرته الامنع الب على مقدمة غير موهبة
بالا يقول ليس وليكم جميع مقدمات محكي ومعا
ان فيه خلافا فذلك ليس نقضا اجماليا

لدليل المقدمة وهو وارد على قانون التوجيه وهذا هو الذي

بعث المجوزين للعصب على تجويزهم الا انه غير صحيح لان

اصلاحه ثانيا لا يقع امكن اصلاحه اولاً وان كان الثاني

وهو منع نفس الدليل فان منع بالشاهد فهو النقض ورسى

اجماليا لانه راجع الى منع شيء من مقدمات الدليل على الاحمال

وذلك الشاهد على نوعين احدهما خلف حكم منه لانه للدلول

لازم للدليل وخلف اللازم عن الملزوم لا يمكن فلا يكون خلف

الدلول غم الدليل لا الفساد فيه وثانيهما استلزام الدليل

الحج وذلك لانه الامور المحققة في الواقع لا يستلزم المحال

فاستلزام الدليل اياه لا يكون الا لعدم صحته في الواقع

واعلم ان النقض قد يكون باجاء الدليل في صورة التخلف

بغيره بلا تغيير وقد يكون باجاء المخلف الدليل وزبدته في

الصورة المذكورة ولا يخرج التغير المذكور عن كونه نقضا

وقد ينقض الدليل بترك بعض الصفات ويسمى نقضا

مكسورا واما منع اي منع السائل نفس الدليل بلا شاهد

من الشاهد من المذكورين فهو مكابرة غير مسموعة اتفاقا

من ارباب النظر وذلك لان المنع على شيء غير مدلل يكون

لطلب الدليل فيسمع لانه استعلام غير المعلوم جائز

عرفا واما منع نفس الدليل فهو استعلام الثابت في نفس الامر

عرفا واما منع نفس الدليل فهو استعلام الثابت في نفس الامر

عرفا واما منع نفس الدليل فهو استعلام الثابت في نفس الامر

عرفا واما منع نفس الدليل فهو استعلام الثابت في نفس الامر

الادب نوع واحد ادب والادب ادب
ادب النفس وادب الدرر وهو صفتها
عبارة عن موهبة ما يحترز به عن جميع انواع
الغلاب في المناظرة لفظا او معنى خطأ او لا

الادب نوع واحد ادب والادب ادب
ادب النفس وادب الدرر وهو صفتها
عبارة عن موهبة ما يحترز به عن جميع انواع
الغلاب في المناظرة لفظا او معنى خطأ او لا

اعلم ان المعتل اذا استدرك بعد ثبوت حكم المدعى واستدراك الدليل بعينه على نفي ذلك الحكم يكون قلبا اذا قلنا المعتل في الحكم لا في الشيء وهو قوله او انزاع المولم ويقول ان كل لازم في الحكم لا في الشيء وهو قوله لازم في الحكم لا في الشيء

فيكون راجعا الى جهل السائل ولا يلزم من عدم علمه بالشئ عدم العلم بالدين

في الواقع وان كان الثالث وهو منع المدلول فان منع السائل المدلول بالدليل فهو المعارضة واما منعه بلا دليل فهو مكابرة

غير مسموعة ايضا اي منع نفس الدليل بلا شاهد اتفاقا بخلافه

الظن لما قرناه انما واعلم ان المعارضة مقابلة الدليل بدليل

او مما ينافي للاول في ثبوت مقتضاه وهي تحري في الحكم بان يقيم دليلا على نقيض الحكم المطلوب وفي علة بان يقيم دليلا على نفي

شئ من مقدمات دليله بعد اثبات المعتل تلك المقدمات بالدليل والاو لم يسم معارضة في الحكم والثاني معارضة في المقدمات

ويكون بالنسبة الى تمام الدليل مناقضة والمعارضة في الحكم اما ان يكون دليل المعتل بعينه وهو معارضة بالقلب ومعارضة

فيها مع المناقضة اما المعارضة فمن حيث اثبات نقيض الحكم واما المناقضة فمن حيث ابطال دليل المعتل في الدليل الصحيح لا يقوم

على النقيضين واما ان تكون بدليل آخر وهي المعارضة في الشيء فان كان صورة كصورته شتم معارضة بالمثل والامعاضة بالغير

واما وضيفة المعتل في كل من الامور الثلاثة المذكورة اعني المناقضة والنقض الاجمالي والمعارضة اما المناقضة فاثبات المقدمات للمعتل

بالدليل ان كانت كسبية او بالنسبة علمها ان كانت ضرورية وعلى الاول ان يسم ان كل فيقطع البحث او يمنع في ياتي

المعتل اذا استدرك بعد ثبوت حكم المدعى واستدراك الدليل بعينه على نفي ذلك الحكم يكون قلبا اذا قلنا المعتل في الحكم لا في الشيء وهو قوله او انزاع المولم ويقول ان كل لازم في الحكم لا في الشيء وهو قوله لازم في الحكم لا في الشيء

فيكون راجعا الى جهل السائل ولا يلزم من عدم علمه بالشئ عدم العلم بالدين

في الواقع وان كان الثالث وهو منع المدلول فان منع السائل المدلول بالدليل فهو المعارضة واما منعه بلا دليل فهو مكابرة

غير مسموعة ايضا اي منع نفس الدليل بلا شاهد اتفاقا بخلافه

الظن لما قرناه انما واعلم ان المعارضة مقابلة الدليل بدليل

او مما ينافي للاول في ثبوت مقتضاه وهي تحري في الحكم بان يقيم دليلا على نقيض الحكم المطلوب وفي علة بان يقيم دليلا على نفي

شئ من مقدمات دليله بعد اثبات المعتل تلك المقدمات بالدليل والاو لم يسم معارضة في الحكم والثاني معارضة في المقدمات

ويكون بالنسبة الى تمام الدليل مناقضة والمعارضة في الحكم اما ان يكون دليل المعتل بعينه وهو معارضة بالقلب ومعارضة

فيها مع المناقضة اما المعارضة فمن حيث اثبات نقيض الحكم واما المناقضة فمن حيث ابطال دليل المعتل في الدليل الصحيح لا يقوم

على النقيضين واما ان تكون بدليل آخر وهي المعارضة في الشيء فان كان صورة كصورته شتم معارضة بالمثل والامعاضة بالغير

واما وضيفة المعتل في كل من الامور الثلاثة المذكورة اعني المناقضة والنقض الاجمالي والمعارضة اما المناقضة فاثبات المقدمات للمعتل

بالدليل ان كانت كسبية او بالنسبة علمها ان كانت ضرورية وعلى الاول ان يسم ان كل فيقطع البحث او يمنع في ياتي

فيكون راجعا الى جهل السائل ولا يلزم من عدم علمه بالشئ عدم العلم بالدين

في الواقع وان كان الثالث وهو منع المدلول فان منع السائل المدلول بالدليل فهو المعارضة واما منعه بلا دليل فهو مكابرة

ويسكت عن المناظرة. فذلك العجز والكموت هو الالحاح المومر من ذكره
على اصطلاحهم. اويجب ان نعلم عن التعقيل. اي للمعتل مشقة
بما ذكره الاواب

الفوائد وانما جعل الكلام على الفوائد
 دليلاً

[illegible]

الاداء بالقرآن من غير ان يقرأه
في الصلاة فيكون له اجر
الاداء بالقرآن من غير ان يقرأه
في الصلاة فيكون له اجر

بسم الله الرحمن الرحيم
لك الحمد جعل الله تعالى مخاطبا تنبيهها على القرب ولان الآتي

بحال المحامدان بلا حظ المحمود اولاً خاضراً ومشاهداً ثم بحمد

واستبان منه وجه تقديم قوله لك على الحمد وان كان المقام

لكونه مقام الحمد يقتضيه تقديمه ويصح ان يكون التقديم للتعظيم

والشرف وان يكون لتأكيد الاختصاص المستفاد من

كلمة اللآلئ اذ تقديم الخبر ايضا يفيد الاختصاص والمنتهى

من عليه وما يقال من ان المنتهى لقوله تعالى لا تبطلوا

صدقاتكم بالقرآن والادنى مدفع بان المنتهى عنه هو منتهى

المنعم لا امتنان المنعم عليه وايضا الخطاب مخصوص

وقيل المنعم هو المؤمن التوحيدي لا المؤمن
الشيخي لا المؤمن في القرآن

ورد في مخصوص بغير الله ويدل عليه قوله تعالى يمتنون عليك ان

اسلموا قل لا تمتنوا على اسلامكم بل الله يمتن عليكم ان يريكم

للايمان وعلى نبيك الصلوة والتحية سلك هنا في

التقديم على الطريقة السابقة تعظيماً لثبته وافادة

للاختصاص مع بعض النكات السابقة هناك ولو

اراد المص الصلوة على النبي عليه السلام بالصلوة على ابيه

عليهم التحية والسلام كما هو دأب سائر المصنفين لكان

اولى اذ اقلت بكلام تام خبري ان كنت ناظراً باقى

وجه كان فيطلب منك الفتح اي صحة النقل ان كان مملوكة

قد يجب ان لا يخلو عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
لان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هي الصلاة على
جميع النبيين والمرسلين

اي فيه انه ذكر الفاء في جزاء الشرط اللآلئ لان
بمعنى هو حال غير محتاج الى الجزاء وجزاء قوله
اذ اقلت فيطلب وبالمجمل الاول انما يتناس
اذ اقلت بطلب ناظراً او مريئاً معناه

كلمة اذ اقلت بكلام تام خبري
اي اذ اقلت بكلام تام خبري
مع الباء يكون بمعنى الحكم المستعمل

لطلاب لا تزال كانت معلومة وظهرها لا يبيح بحال المناظر من

حيث هو مناظر لان غرضه اظهار الصور ^{تدبير} او مدعيها وهو من نفس

نفسه لا ثبات الحكم اما بالدليل او بالثبوت ^{لان المظنة هي النظر بالصيرة في الجانبين في النسبة بين الشئ وبين اظهار الصور} فالدليل اي فيطلب

منك الدليل على تلك الدعوى وذلك اذا كان المطان نظرا غير معلوم

اذا لو كان بدريها او نظريا معلوما فلا يطلب الدليل اذا الدليل هو

المرتب من قضيتين للتأدي الى مجهول نظري فلا بد ان يلاحظها

ايضا مثل ما مر آنفا وهذا التعريف اولى من التعريف المشهور وهو ما

يلزم من العلم به العلم بشئ آخر ولا يمنع النقل والدفع الاجازا اذا

المنع في عرفهم طلب الدليل على مقدمته اي على مقدمة الدليل

والدليل الذي كانت المقدمة جزاء منه ليس هو الدليل الذي

يطلب على تلك المقدمة وهو فظ وان كان ظاهرا لرواية يوم

ذلك والمراد بالمقدمة صرنا على ما قيل هي ما يتوقف عليه صحة

الدليل سواء كان جزاء منه او لا اذا عرفت حقيقة المنع فاعلم

انه ان لم يذكر في النقل دليل فظاهرا له لا يتوجه عليه المنع وان

ذكر فيه فهو انما هو على طريقة الحكاية فلا يتعلق به الموازنة لانه

حكى عن الغير والناقل من حيث هو ناقل ليس بمتزم صحة بل

هذا ليس بدليل بالنسبة اليه من تلك الحقيقة حتى يمنع منعاً جازياً

على مقتضى عرفهم والناقل ان التزم صحة هذا الدليل المنقول او اقام

دليل برأسه على ما نقله صار مستلزما ليقو به عليه ما يتوجه عليه هذا هو
 الكلام في تطبيق الدليل على انه لا يمنع النقل وان في تطبيق الدليل على
 انه لا يمنع المدعى فهو ان المدعى من حيث هو مدعى ليس بمقدمة الدليل أصلا
 فلا يتوجه عليه المنع بالمعنى الحقيقي وانما قيدنا المدعى بقيد من حيث هو مدعى
 اذ هو قد يكون خيرا من دليل المدعى آخر فينتوجه عليه المنع لكنه ليس بمدعى
 بل مقدمة من مقدمات هذا الدليل واعلم ان ما ذكره المصنف انما يدل على
 ما ادعاه اذ كان المنع في حقيقة المعنى المذكور وكان معناه الحقيقي
 منحصرا فيه وايضا لا يدل على ان معناه المجازي ما هو والظاهر العبارة
 انه معنى واحد مشترك بين منع النقل والمدعى ولا يشي ههنا بشي

يجعل لذلك سوى الطلب فمنع النقل يكون بمعنى طلب الشيء او صحة
 ومنع المدعى يكون بمعنى طلب الدليل عليه والطلب مشترك بينهما و
 ينبغي ان يعلم المنع له معنيان احدهما انما متناول للنقض غير ظاهري
 بان يقال منع مقدمة الدليل وبؤيده ما ذكره سابقا من انه المنع
 والمنافضة جميعا المقصود والثاني اخفى ويقال له منافضة و
 طلب الدليل على مقدمة ولعل الباعث ههنا لذلك التنبية على انه
 نقضا تفصيلي ولا يتوجه شيء من هذه الثلاثة على النقل والمدعى
 ينبغي ان يتوقف السائل حتى يقرر المعلن مجموع مقدمات دليله
 فان حل المنع في عبارة المصنف على المعنى الاول حتى يكون كلاما متفينا فالجواب
 ثم يشترح نقضه لا يتقرب له ويكنى التناقض فيما ذكره بانكم
 الذي ما ذكره لا يفيد ذلك اذ هو مختص بالمنافضة وان حمل على
 كيف يجوزون منع مقدمة معينة من الدليل بل انما يدل على
 معنى الثاني في التخصيص ليس بجيد اذا عرفت ان المدعى قد علم انه
 الممنوعة ولا تقدره بل على الممنوعة بل تقدره مكابرة ولا يدر

من الفرق بينهما تأمل حتى يظهر لك الفرق وهنا كلام يستدعي المقام ايراده
اذا استغلت به اي بالدليل في منع ذلك الدليل منعا جردا الى
وهو ان الناظر في مقدمات الدليل ربما يجد نفسه مترددة في بعض منها
عاريا عن السند ومنافع السند ويقال له المستند ايضا وهو
او في كل واحدة منها على التعيين ما يذكر لتقوية المنع بزرع المانع و

ان لم يكن مفيدا في الواقع بناء على ما قبل اعلم ان المنع على ما ذكره

منع بعض مقدمات الدليل او كلها على سبيل التعيين لا يمنع الدليل

لا يمنع كما ان يقال ان شاهد يدل على المنوعة اولاً فان كان الاول

فهو نفع اجمالي لا مناقضة وان كان الثاني فهو مكابرة غير مسموعة

اصلاً فعلى ما ذكره يجب صرف عبارة المصوغ عن ظاهر ما بالاقوال

منع مقدمة الدليل ويؤيده ما ذكره سابقا من ان المنع طلب

طلب الدليل على مقدمة ولعل الباعث هنا ذلك التنبه على انه

ينبغي ان يتوقف السائل حتى يقرر المصلح مجموع مقدمات دليله

ثم يشترع فتعريف لما يتعرض له ويمكن الناقشة فيما ذكره بانكم

كيف يجوزون منع مقدمة معينة من الدليل بلا شاهد يدل على المنوعة

ولا نقدونه بدل على المنوعة بل تعدونه مكابرة ولا بد من الفرق بينهما

تأمل حتى يظهر لك الفرق وهنا كلام يستدعي المقام ايراده وهو ان

الناظر في مقدمات الدليل ربما يجد نفسه مترددة في بعض منها او في

كل واحدة منها على التعيين وربما يجد نفسه حاكمة بفاد بعض منها

او كل واحدة منها كذلك وربما يجد نفسه حاكمة بفاد مجموعها من حيث
بغير درج

والخصيص يستفاد من حمل لام الحمد فيه انه لا يلزم من وجود الاستحقاق لجميع النحصر الجميع فيه الا ان يكون من ذلك
مستحقا لجميع الولايات فانه يوجب الاختصاص وانما وقع في معنى التخصيص فهو من حيث هو لا من حيث هو على الام
الاستحقاق والتمليك اذا احتمل لهذه الغاية فانه قال وبعضهم يستحق بذكر الاختصاص على المفسرين الاخيرة
ويمثل له بالامثلة المذكورة او نحوها ويرجح ان فيه تقييد للاشتراك انتهى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملك السامد الكريم العزيز القهار الذي بيده الملك وهو
الواحد القهار والصلوة والسلام على سيد الانبياء وسند الابرار وعلى ال

الاوصياء واصحاب الاطهار الحمد من الازل الى الابد ثابت لله تعالى
وخصوصا له فاللام فيه للاستحقاق لا الحصر والخصيص يستفاد

من حمل لام الحمد على الاستفاد بقرينة المقام الذي جعل اي صير
العبادة اي الطاعة وفي الاصطلاح هو فعل المكلف على حلال هو

نفسه تعظيما لربه وقيل ان تعقل ما يرثى به الرب مفتحة السعادة
اسم مكان والعبادة ضد الشقاوة وكذا قوله مطمح السيادة يقال

طمح بصره الى الشيء ارتفع والسيادة بالكسر مصدر ساد من باب
كتب وكذا قوله مطمح الجفلة الحسن او الارادة او العاقبة الحسن

سرعة كل ما بالبصر اي كرجع الطرف في اعلى الهدى الى اسفلها والمراد
طلوعها وارتفاعها والزيادة عطف على الحسن وهي سواد كانت

حقيقة كالطاعات او كلما حسناتها وجعل الصلوة اي صيرها
عمود قيامها وازروة سنامها وعبادة احكامها مجاز في قبيل الاستعارة

بتشبيه العبادة الى الخيمة والابل واولى الامر يكون كل منها مأوى
لسلامة من ياوى اليه وسببا لخلاصه يعني جعل الصلوة ركن

العبادة واصلا للشيء بها الغاية القصوى لان الصلوة جامعة للعبادة
وركن لها والضمائر للعبادة ووزروة الشيء بكسر الزال وقسمها

مستحقا لجميع الولايات فانه يوجب الاختصاص وانما وقع في معنى التخصيص فهو من حيث هو لا من حيث هو على الام
الاستحقاق والتمليك اذا احتمل لهذه الغاية فانه قال وبعضهم يستحق بذكر الاختصاص على المفسرين الاخيرة
ويمثل له بالامثلة المذكورة او نحوها ويرجح ان فيه تقييد للاشتراك انتهى

من حمل لام الحمد على الاستفاد بقرينة المقام الذي جعل اي صير
العبادة اي الطاعة وفي الاصطلاح هو فعل المكلف على حلال هو
نفسه تعظيما لربه وقيل ان تعقل ما يرثى به الرب مفتحة السعادة
اسم مكان والعبادة ضد الشقاوة وكذا قوله مطمح السيادة يقال
طمح بصره الى الشيء ارتفع والسيادة بالكسر مصدر ساد من باب
كتب وكذا قوله مطمح الجفلة الحسن او الارادة او العاقبة الحسن

سرعة كل ما بالبصر اي كرجع الطرف في اعلى الهدى الى اسفلها والمراد
طلوعها وارتفاعها والزيادة عطف على الحسن وهي سواد كانت
حقيقة كالطاعات او كلما حسناتها وجعل الصلوة اي صيرها
عمود قيامها وازروة سنامها وعبادة احكامها مجاز في قبيل الاستعارة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الملك السامد الكريم العزيز القهار الذي بيده الملك وهو
الواحد القهار والصلوة والسلام على سيد الانبياء وسند الابرار وعلى ال

الاوصياء واصحاب الاطهار الحمد من الازل الى الابد ثابت لله تعالى
وخصوصا له فاللام فيه للاستحقاق لا الحصر والخصيص يستفاد
من حمل لام الحمد على الاستفاد بقرينة المقام الذي جعل اي صير
العبادة اي الطاعة وفي الاصطلاح هو فعل المكلف على حلال هو

عالية والثناء بالفتح واحدة اسمحة الابل والقدرة بضم العين
 وسكون الميم ما يعتمد عليه ثم لما اشنع على الله تعالى بجملة العامة والخاصة
 لغير تطابه العقيد وبسجلب به المنزلة دعى على خير الورى وسيد
 الانبياء وعلى اتباعه لينتوسل به الى الفوز والمبستى امثال الامه
 سبحانه ورغبة فيما روى عنه عليه السلام ان الله وكل في ملكين
 فلما اذكر عند مسلم فيصلى على الآ قال ذلك الملكان غفر الله له
 وقال الله عز وجل وملائكته جوا بالذبيك الملكين آمين ولا اذكر
 عند مسلم ولا يصلى على الآ قال ذلك الملكان لا غفر الله له
 وقال عز وجل وملائكته جوا بالذبيك الملكين آمين والصلوة
 على غير الانبياء جائزة على سبيل الشيع ومكرهه على سبيل الا
 صالة لانها من شعار الانبياء وكذا السلام لانه بمعنا ما
 وسحب الترفي للصحابه والترح للتابعين ولمن بعدهم من
 العلماء والعباد وسائر الاحبار واما ما اختلف في نبوته
 كذى القرنين فالارجح الترفي والصلوة والسلام جمع
 بينهما امثال القول كما صلوا عليه وسلموا تسليما الى كل منها
 نازل من علو جنابه سبحانه على افضل خلقه اى مخلوقه تعالى
 سيدنا بدل او صفة محمد عطف بيان ومعناه الوضو او لا
 هو البليغ في كونه محمودا فيجوز ان يكون سبب التسمية به للنبى ثم
 لبوت هذا المعنى في آية عليه السلام وقد جعل علما بغيره دم تبركا وتبينا

منه
 منه
 منه

السلام والسلام
 اية في الصلوة والسلام
 عطف على قوله

الصلوة والسلام
 اية في الصلوة والسلام
 عطف على قوله

قال في شرحه
 منه
 منه

ويتم باسمه الذي جعل في الصلوة قرعة عينه اى سرور عينه
 عليه السلام وعلى آله الصلوات اهل بديل اهل حق استعمال في الاشرف
 ومن احفظ واحباه جمع صاحب وهو كل مؤمن يصحبه
 ولو ساءه والرجل اهل وعياله واتباعه فالتخصيص بعد
 التعميم للتحريم الذين فازوا اى ظفروا بالخير من معدن الدين كسر
 الدال اى مركزه ومنه وهو النسخ دم ففنه تشبه بليل الاستقاء
 عند المحققين بلجينة على صيغة التفضيل الفضة اشارة الى قوله
 الشريف عليه السلام وعينه اشارة الى فعله الشريف عليه
 والضمير ان الى المعدن وبعد اى بعد تخصيص الحمد وتعميم الصلوة
 فيقول العبد المفقرا المحتاج الى رحمة ربه الغنى ابراهيم بن
 محمد بن ابراهيم الحلي صفة سنية لابراهيم الاول فذكرت شرحت
 كتاب منية المصل اى كشفت واوضحت رموز كتاب مستمى
 بمنية المصل ومعلم به شرحا مصد شرحت وسميته اى ذلك
 الشر 2 بغنية المتغلى اى بما يستغنى به المستمع عما عداه غالبا تبار
 ملكيت عمرى اى استمقت منه لكن رأيت فيه اى في ذلك الشرح
 بعض الاطالة بل الحشو والتطويل والى في ذلك انى رجا
 اى قلما دخول ما الكافة ليتمكن من الكلام بالفعل بعده اوجب
 اى الزمت تلك الاطالة للمبتدئين في العلم والقاصرين في
 الذين لهم بضاعة مزجاة منه من قصر الشىء ضد طال فيكون

منه
 منه
 منه

الصلوة والسلام
 اية في الصلوة والسلام
 عطف على قوله

الصلوة والسلام
 اية في الصلوة والسلام
 عطف على قوله

فان قيل ان اختصار اي استجنت اختصارى فهو جواب لما

بمنزلة عطف التفسير للملأه اي التثنية والصداع مفعول حيث
 فاجبت ان اختصار اي استجنت اختصارى فهو جواب لما
 المقدّر قيل الاختصار تقليل اللفظ مع تمام المعنى من فرائد دلائله
 جمع فريدة بفتح الفاء يقال فلان يفصل كلامه تفصيل الفريد وهو الذي
 الذي يفصل بين الذهب في القلادة المفصلة والذر فيها فريد والذ
 مقدر والواحد فريدة وقيل الفريد الشذركذا في الاس وقيل فريد
 الذركبار الغالبة الاثمان والدلائل جمع دليل وهو في اللغة للرشد
 وما بالارشاد وفي الاصطلاح هو الذي يمكن التوصل بصحيح النظر
 فيه الى العلم بمطلوب خبرى وازيد عطف على اختصار فزاده الله تعالى
 خبره باب باع في فوائدها جمع فائدة وهي الاستفاد من علم
 او مال والمائل جمع مسألة وهي المطالب التي يبرهن عليها في العلم ويكون
 الغرض من ذلك العلم بمعرفتها والضمير الى الشرح الاول تسريلا اي لتيسيره
 للطالبين وتواليا عطف على تسريلا يقال قوله تواليا اعطاه نوالا ويكون
 ان يكون قوله تواليا على لازيد للراغبين اي لمريدية والصماير في قولنا
 لتيسيره وطالبية ومريدية الى كتاب منب المصلح والله سبحانه اي الله
 وابرة غم السوء براءة ونصبه على المصدرية هو المستعان المطلوب
 من العونة وضمير الفصل تخصيص المسند اليه على كل مراد ومنه لا يخرج المبدأ
 اي الوجود يقال كان ذلك في مبدأ الامر اي في اوله واليه لا الى غيره المعاد ان
 الرجوع وتقدم المسند فيها للتخصيص بالمسند اليه كقوله تعالى انكم بعثنا نوحا

الشذركبار من الذهب بوزن
 البكر ما لم يقطع من الذهب
 من المعدن من غير اذالة
 الحجارة القطيعة منه
 الشذرا ايضا
 صغارها لو من الحجاز

المبدأ والمعاد في حق الله
 مصدران في حق الله تعالى
 والاعادة في حق الخلق
 البعث للرجوع والمصير
 معاد الخلق

قوله فريد والذ
 من فريد والذ
 من فريد والذ

صدره سبحانه

قال الله تعالى
 او خلق نبي
 الاية

في لفظ المسند اليه
 على المسند اليه

مقصود على الاطلاق بل لم لا مصلح يلي وهو اي الله عز وجل مبتدأ
 خبره حبي اي كافي وهو نعم الوكيل والعطف من قبيل عطف
 الاخبار على الاخبار ويحتمل ان يكون نعم الوكيل جملة معترضة
 لا معطوفة كما يجوز صاحب الكشاف
 ان يكون المعترضة اخرا

الظام
 عه

قوله فريد والذ
 من فريد والذ
 من فريد والذ



Handwritten text in Arabic script, likely a list or index of items.

Handwritten text in Arabic script, possibly a continuation of the list or index.

Handwritten text in Arabic script, possibly a title or section header.



[illegible]